دفاتر الإحياء

جمال البنّا

مطلبنا الأول هو :

الحرية

أعيدوا دستور ٢٣ .. أعيدوا دستور ٢٣ .. أعيدوا دستور ٢٣ .. أعيدوا دستور ٢٣



جمال البنا

مطلبنا الأول هو :



دار الفكر الإسلامى
١٩٥ شارع الجيش- ١١٢٧١- القاهرة- مصر- هاتف وفاكس: ٥٩٣٦٤٩٤
بريد الكمبيوتر: e.mail gamal-albanna@infinity.com.eg
موقع الإنترنت:: . http://www.islamiccall.org



لماذا الحرية ؟

إذا سئلنا :

لماذا يكون مطلبنا - كإسلاميين - هو الحرية وليس "الإسـلام" أو "تطبيق الشريعة "أو حتى" أن تكون كلمة الله هى العليـا" أو أى شعار من الشعارات الشائعة ...

لكان الرد :

١) أننا نطلب الحرية لأنها هى التى تمكّنا من المطالبة بما نريد. وهى التى تحول دون وقوع عـدوان عليـها بحيـث تـظل المطالبة مسموعة وباقية ..

٢) لأنها هى التى تحمى ممارساتنا من السـرف والشطط ومن النظرة الأحادية ومن الانحراف وأخطاء التطبيق وهى مزالق تنزلق إليها كل المطالبات - إسلامية أو غير إسلامية

- ما لم توجد الحرية التى يمكن بها كشف هذه الأخطاء أولاً بأول وتصحيحها ..

٣) لأن الحرية تؤدى إلى تفعيل العقل للتوصل إلى القرارات السليمة وبدونها تسيطر الخرافة أو يستبد الحاكم.

٤) وأخيراً فأن الحرية هى القيمة التى يحتاجها الشعب المصرى قبل أى قيمه أخرى. إن ثلاثة آلاف سنة من الحكم الاستبدادى المركزى كادت أن تذهب بالشخصية المصرية، وأوهنت فيها صفات العزيمة والإرادة. والعزة والكرامة. ومن حق هذا الشعب - الأول في العالم ألا يحرم مما يتمتع به أخر العالم ..

الباب الأول
مفردات الحرية

المفردات التى تكون فى مجموعها الحرية عديدة، وقد يتسم بعضـــها بطابع فردى، كما يتسم البعض الآخر بطابع جماعى، ولكن هذا التقسيم ليــس حاداً أو دقيقاً لأن هناك درجات من التداخل بينهما، كما أن هنــــاك حريـــات تجمع بينهما كحرية الصحافة، التى يمكن أن تكون فردية كما يمكن أن تكـــون جماعية.

وفيما يلى عرض لهذه المفردات .

أولا : حرية الفكر والاعتقاد ..

هذه هى أولى الحريات وهى تشمل حرية كل فرد في الإيمـــان بمـــا يشاء من أراء وأفكار أو عقائد طبقاً لتفكيره الذي يعود بدوره إلـــى ظروفـــه وثقافته الخ ...

وأى تقييد لهذه الحرية يعد انتهاكا لحرية الإنسان في أخص خصائصه، وعدوانا على ابرز الصفات التى يتميز بها الإنسان على الحيوان أو بقية الكائنات. وبناء على هذه الحرية تقوم كل الحريات الأخرى. فإذا لم تكن قائمة لا يكون لكل الحريات الأخرى وجود أو قيام. وإذا وجدت أنفتح الباب أمامها.

وأى محاولة لكبت حرية الفكر لا يمكن تفسيرها إلا بالرغبة فى استعباد الإنسان وتسخيره تبعاً لإرادة الحاكم، لأن معناها هو إفقاد الإنسان القدرة على اتخاذ قرار أو تحديد موقف أو الإيمان بمبدأ .

وفى الوقت نفسه فإن حرية الفكر والاعتقاد تتطلب، ضرورة، توفير حرية الوصول إلى الأفكار من الصحافة، أو الكتابات أو الإذاعة الخ... لأن الإنسان لا يبلور أفكاره إلا بفضل اطلاعاته وثقافاته وتوفير الكتابات بكل أنواعها، بل وتوفير حريات كالاجتماعات التى تلقى فيها المحاضرات أو المعاهد والهيئات التى تعرض أو تدرس أفكاراً بعينها. وأن تكون حرية الفكر هى قاعدة الحريات الأخرى لا ينفى ارتباطها بالحريات الأخرى. فهى تفتح الباب لها. ولكنها فى الوقت نفسه لا يمكن أن توجد فى مجتمع الانغلاق. وهذا أمر طبيعى، فالحريات تتفاعل بعضها مع بعض وكل واحدة منها تأخذ، وتضيف، تؤثر وتتأثر، بالحريات الأخرى .

ويدخل فى حرية الفكر حرية الاعتقاد، وبالطبع حرية تغيير المعتقد، بما فى ذلك الدين، وقد ادعى بعض الإسلاميين إيمانهم بحرية الفكر، ولكنهم يرفضون حرية تغيير المعتقد ويتمحكون بمختلف الاعتبارات التى يرتفقون

بها على هذه الحرية ويعطلونها بها، وكائنة ما كانت هذه الاعتبـــارات التـــى يسوقونها، فلا يمكن أبدا أن تسامى المبدأ المقدس: مبدأ الحرية أو تـــبرر أى مساس بها .

ولما كان الأئمة الأربعة، وبعض الصحابة، وحتـــى الشـــيعة وأئمـــة المذاهب الإسلامية الأخرى قد اجمعوا على وجـــوب معاقبـــة المرتـــد بعـــد استتابته، فإن لم يتب فالقتل هو عقوبته ويقتل "كفـــرا لآحـــدا، أى لا يصلـــى عليه، ولا يكفن أو يغسل أو يدفن فى مقابر المسلمين. وتصبح أموالـــه فيئـــا للمسلمين " الخ ...

نقول لما كان الأمر هكذا، فلم يوجد حتى الآن مفكر مسلم يصرح بأن هذا الإجماع لا يعد إجماعا للأسباب التى اســـتبعد مـــن اجلـــها أبـــن حنبـــل الإجماع، ولو كان إجماعا فهو خطأ، وأن الذين وضعوه وإن توخوا به حمايـــة العقيدة، فقد خانهم التوفيق فى تقرير الوسيلة المثلى لذلك وأنهم فـــى الحقيقـــة كانوا يعبرون عن روح عصرهم المغلق الذى تحكمه الجهالـــة مـــن ناحيـــة والاستبداد من ناحية أخرى. وأنه ليس هناك من حرج من أن يخطـــأ هـــؤلاء جميعا لأنهم ليسوا أنبياء، أو معصومين. وما دام الخطأ يجوز على كل واحـــد منهم فأين العجب فى أن يخطئوا جميعا.. وبحق قال ابن حنبل "مـــن أدعـــى الإجماع فقد كذب" .

لقد سقطت أغلبية المفكرين الإسلاميين المعاصرين فى هذا الامتحان، كأن أحدا منهم لم يقرأ ﴿أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ ٩٩ يونـــس. وقد عرضنا لهذه النقطة بإفاضة فـــى كتابنـــا "الإســـلام وحريـــة الاعتقـــاد"

واستعرضنا أراء أكثرهم حرية وانفتاحاً وأنهم مع هذا يتمسكون بعقوبة الردة [1] ..

وهناك واقعة أخرى أكثر دلاله فيما نحن بصدده ..

فقد روّع المجتمع المصرى عام ١٩٦٦ بصدور حكم من محكمة الاستئناف بالتفريق ما بين الدكتور نصر أبو زيد وزوجته السيدة ابتهال يونس على أساس أنه مرتد، ولما كان هذا حكما "استئنافيا" فقد تكتلت كل القوى المناصرة لحرية الرأى من محامين، أو قضاه، أو كتاب أو مسئولين فى جمعيات حقوق الإنسان لمجابهة هذه الكارثة ومحاولة استدراكها أمام الملاذ الوحيد الباقى "النقض" .

"الشاهد" كما يقولون أن جهود عباقرة الكتاب ومدرهى المحاماة وأساطين القضاة تركزت فى محاولة إثبات إن ما كتبه نصر أبو زيد لا يعد ردة طبقاً لما قرره أئمة المذاهب وما وضعوه من أصول وضمانات، ولم يخطر ببال أحدهم إن من حق المفكر أن يشذ حتى عن الثوابت، وأن له الحق فى الكفر والإيمان. لأننا إذا وضعنا أى حد، بأى أسم أمام حرية الفكر غرسنا بذرة التدخل التى يمكن أن تقضى على الحرية. لم تدر هذه الفكرة فى ذهن أحدهم فيدفع بها لأنها كانت مما تقشعر لها جلودهم، كما لم يدر بخاطر أحدهم أن ينتقل من إطار الفقهاء ليصل إلى إطار القرآن.. وكنا قد اقترحنا على بعض أفراد هيئة الدفاع أن ينقلوا المعركة فى المحكمة من الفقهاء إلى القرآن وأن يدفعوا بالآيات التى تقرر حرية العقيدة ﴿فمن شاء فليؤمن ومن

---

[1] أنظر أيضا كتاب "الإسلام وحرية الفكر" جمال البنا – دار الفكر الإسلامى .

شاء فليكفر..﴾ الخ... ولكنهم لم يستسيغوا الفكرة، مع أنها هى الأمل الوحيد، فضلاً عن أنها تجعل لمطالبتهم بحرية الفكر سنداً قرآنيا. يدفع عنهم الاتهام ويكسب لهم الموقف لأنهم تلقوا تأسيسهم الثقافى عن الشريعة الإسلامية فى كليات الحقوق على أيدى فقهاء، أو من مقررات فقهية. فهم فى الحقيقة كالفقهاء الذين يعيبون عليهم تمسكهم بالمذاهب، وقد انتقد أحدهم أخذ المحكمة بأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة ودفع ذلك بدفوع قانونية، ولم يخطر له ببال أنه لم يعد ضروريا أن نأخذ اليوم بما جاء به أبو حنيفة وأن علينا أن نعيد النظر فى أقوال أئمة الفقه فى ضوء التطورات، وما جاد به العصر من ثقافات وما تفتحت عنه الاختراعات والاكتشافات عن وسائل بحث ..

وهناك عامل آخر لعله كان كامناً فى أطواء نفوس اليساريين منهم وأعماق عقلهم الباطن. وهو أنهم –على نقيض ما يُظن– لا يؤمنون بالحرية وإنما بالمادية الجدلية التى تخضع الحرية للضرورة .

وهكذا يتضح لنا أنه فى حميا معمعة من أكبر معارك الحرية تكتل فيها كل أقطاب الحرية لم يكن هناك إيمان حقيقى بحرية الفكر، ولم يكن لدى أحد الشجاعة ليقول إن من حق المفكر أن يؤمن أو يكفر دون أن يحكم عليه بالموت أو يعامل معاملة المرتدين بما وضعه الفقهاء. من أحكام، وكان من الممكن أن يقيموا هذا على أساس من آيات القرآن الكريم. فيكسبوا الحرية.. والأصالة ..



ويفترض بالطبع مع حرية الفكر والاعتقاد أن تستأصل شافه التكفير وتجريم أى مذهب أو فكرة أو عقيدة. فالأفكار ليست حلالا أو حراما ولكنها صحيحة أو خاطئة.. ولا يعد الخطأ مبررا لوقف الحرية، فقد يكون الخطأ طريق الصواب. والخطأ بعد، اعتبارى وما يراه البعض خطأ يراه الآخرون صوابا. ولهذا فليس من حل إلا ترك الآراء تشتجر، وتتعالى وتتناظر. لأن هذا هو ما يلقى بالأضواء الكاشفة والأبعاد العديدة للقضية.. وأن ما يؤدى فى معظم الحالات إلى الخطأ إنما هو فى الحقيقة إبراز بعد واحد وتجاهل الأبعاد الأخرى. وهو ما لا يتضح إلا بحرية عرض كل الآراء ..

ثانيا : حرية التعبير ..

كنا حتى فترة قصيرة لا نفرق بين حرية الفكر، وحرية التعبير حتى تطوع محامى إسلامي ضليع ففرق بحكم ثقافته القانونية، واتجاهه الإسلامي ما بين حرية الاعتقاد وحرية التعبير. واعتبر أن الأولى حرية فردية خاصة بالفرد ذاته. وان لهذا الفرد أن يؤمن بما يشاء ويفكر- فيما بينه وبين نفسه- بما يشاء. { وأن استثنوا دون أن يصرحوا- حرية تغيير المعتقد- واعتبارها رده يعاقب عليها بالموت على ما ذكرنا آنفا } .

أما حرية التعبير فهى أن يعبر عن فكره الخاص، وينقله من مجاله الفردى والشخصى- إلى المجال العام- مستخدما وسائل التعبير كالكتابة والصحافة، والإذاعة والاجتماعات الخ... فإن هذه الحرية تخضع كما قال المحامى الضليع للقوانين والدستور ...

فهل فات مدره المحاماة أن القوانين والدساتير ما كانت لتظهر وما كانت لتكفل حرية وما كانت لتعطى الشعوب حقاً فى حكم نفسها.. لولا الحرب المقدسة التى شنها أحرار الفكر على كل أنواع الاستبداد والطغيان وعلى الدساتير والقوانين السائدة وقتئذ فى بلادهم، وتعرضوا فى سبيل ذلك للسجن والتعذيب والمصادرة والموت.. وانه بفضل هذا الكفاح وحده ظفرت الشعوب بحق مشاركة الحكام، ثم إخضاع هؤلاء الحكام لإرادة الشعب.. وإصدار الدساتير ..

وما فائدة القوانين والدساتير دون حرية نقدها وتنقيحها وتقويمها. وكل واحد يعلم قدرة الحكام ومن فى أيديهم السلطة على استثمار مالا يخلو منه أى قانون من ثغرات لحسابها بحيث تحارب القوانين والدساتير باسم القوانين والدساتير.. وأى ضمانه لوجود هذه القوانين والدساتير إذا انعدمت حرية التعبير.. من يبكى عليها.. ومن يعمل لاستعادتها ..

لقد كانت حرية التعبير هى التى قادت البشرية إلى التقدم فى كل المجالات. وكان سداها ولحمتها انتقاد الأوضاع المقررة والأحكام السائدة.. فظهر الأحرار المجددون الذين اصلحوا نظم القضاء والقانون وأفكار الجريمة والعقوبة، وظهر المصلحون فى مجالات التعليم الذين أنقذوه من التلقين وأشاعوه بين الناس جميعاً بعد أن كان حكراً للقلة المميزة. وظهر ثوار الفكر الذين ثاروا على الاستبداد وطغيان الملوك والحكام واستئثارهم بالأمر ونادوا بحق الشعوب فى أن تحكم نفسها بنفسها .

لقد عنينا فى كتابات سابقة لنا عن الحرية بإبراز نقطة أن الثوابت- التى يمكن أن يعد الدستور أحدها- مهما كانت مقدسة فلا يمكن أن تقف أمام حرية التعبير وقلنا بالحرف الواحد ..

"إن أهم ما يفترض أن تتجه إليه الحرية هو هذه الثوابت بالذات التى وإن كانت تقوم بالحفاظ والاستقرار للمجتمع، وتمسكه من الانزلاق أو التحلل، إلا أن عدم مناقشتها يجعلها تتجمد، بل وتتوثن وتأخذ قداسة الوثن المعبود. هذا كله بفرض أن الثوابت هى دائما صالحة ولازمة، ولكنها لا تكون كذلك دائما. وقد جلى القرآن صيحة عجب المشركين من الرسول الذى يريد أن يجعل الآلهة إلاها واحدا ﴿إن هذا لشيء عجاب﴾، فضلا عن أن الثوابت تعبير مطاط فيمكن أن تنتقل من الله إلى الرسول، ومن الرسول إلى الصحابة، ومن الصحابة إلى السلف الصالح، كما هى الحال فى فكر الكثيرين، وتجربة البشرية أنه ما أن يسمح المشرع باستثناء فى الحريات، ولو كثقب إبرة، حتى يصبح ثغرة تتسع للجمل وما حمل" [1].

وقد يسأل سائل هل معنى ذلك أن نستخذى أمام الهجوم على المقدسات والثوابت؟ فنقول كلا.. إن الحرية التى سمحت للناقدين بالنقد هى نفسها التى تسمح للمؤيدين بالتأييد.. وإذا كانت تعطى الناقدين حق نقد المقدسات فهل

---

[1] رسالة "الإسلام والحرية والعلمانية" وهى الرسالة الثانية من رسائل مؤسسة فوزية وجمال البنا. ص ٤ .

تقف أمام نقد الناقدين أنفسهم ؟ وهجوم الناقدين على المقدسات مهما كان سيئاً فأنه لا يخلو من مزايا. فهو يستثير الحرية للدفاع، وهو يبعث على النظر فيما أورده النقاد وهو يقدم وجهه نظر عن الثوابت لا باعتبارها ثوابت تستحق البقاء والتخليد بالأقدمية ومضى المدة والعراقة، ولكن بحكم الصلاحية الموضوعية ..

إننا لا نحرم هذا، بل إننا ندعو إليه بقوة، ونكفل لانصار الثوابت الحق فى إعلان وجهة نظرهم والدفاع عنها وتفنيد وجهه نظر خصومهم. وأن يضعوا الحجة أمام الحجة والبرهان أمام البرهان .

أن ما نرفضه هو تجريم الناقدين، أو تكفيرهم أو إلحاق أى أذى بهم أو مصادرة ما يكتبون.. لأن هذا كله فى الحقيقة فرار من المعركة. فالقضية فى جوهرها هى أن هناك رأيا مختلفاً، أو متناقضاً. والوسيلة الفعالة للقضاء على هذا الرأى هى تفنيده وإبطال كل ما ذهب إليه من أدلة. وبهذه الطريقة تبطل الدعوى ويسقط النقد.. أما إذا سمحنا لعواطفنا أن تنتصر على دواعى العقل ونزواتنا أن تستأثر بالحكم وتتفرد بالقضاء ... ...

وأما إذا حولنا قضية الاختلاف فى الرأى إلى خروج أو زندقة وهرطقة أول ما تستهدف توقيع العقوبات على شخص الناقد أو كتبه. فإن هذا سيدع الدعوى التى أثارها الناقد قائمة.. فضلاً عن أن اضطهاد صاحبها سيكسبه تأييد فريق من الناس وتعاطفهم معه.. وحتى لو استبعدنا عاطفة الانتقام من المخالف فإننا من ناحية أخرى جعلنا منه بطلا... وتركنا دعواه قائمة ..

وهـــذا هو الخسران المبين ...

مرة أخرى قد يسأل سائل هل معنى هذا أن نترك لبعض الناس حرية انتهاك الأعراض، وسب الأشخاص والسخرية والهزء بالمقدسات.. وقذف الأبرياء.. فنقول إننا لا يمكن أن ندافع عن حرية القذف والسب والسخرية والهزء لأن هذه لا علاقة لها بالفكر أو الموضوع، وإنما هو انتقال إلى مجال العاطفة الجامحة ومثل هذا يجب أن يحال إلى القضاء ليحكم عليه بمقتضى قانون القذف. وبقدر ما كان الإسلام حريصاً على أن لا يسد الطريق أمام البحث عن الحقيقة وابتغاء الحكمة، فإنه كان حريصاً على صيانة الأعراض وحماية الكرامات وعقوبات القذف فى الشريعة الإسلامية تعد من أقسى العقوبات فى بابها .

❁❁❁

وفتح باب حرية التعبير يقتضى عملياً إلغاء كل القوانين والأوضاع التى تفرض تحريماً أو تقييداً على كافه وسائل التعبير - كتابة- وصحافة- وإذاعة الخ... بأى صورة من الصور وتركها حرة تماماً لتقوم بدورها المقدس فى حماية الحرية الإنسانية وقيادة قطار البشرية على طريق التقدم. واعتبار كل هذه القيود مخالفة للحقوق الأساسية للإنسان .

على أن تحريم إصدار الصحف أو تأليف الكتب أو كتابة الروايات أو تصوير الأفلام لا يكفى إذا وجدت أى رقابة على ممارسة هذه الأجهزة لعملها. ونحن لا نستثنى من استبعاد الرقابة شيئاً، لأن لو فرضنا جدلاً سلامة الرقابة فى بعض الحالات (ممارسات جنسية فى الأفلام مثلاً الخ...) فإن

المبدأ فى حد ذاته غير سليم. وهو ما يتضمن بالضرورة احتمالات إساءة الاستخدام، فضلا عن أن وجود هذه الممارسات الشاذة له دلالة. فما كان يمكن أن توجد لولا أن هناك جمهورا غفيرا يتطلبها، وما كان هذا الجمهور ليوجد لو كانت الأوضاع الجنسية والعاطفية مستقرة. فوجود جمهور كبير لمشاهد العرى والجنس دليل على وجود مجاعة عاطفية وجنسية، وتكون هذه الأفلام تعبيرا عن وجود ظاهرة اجتماعية يجب أن تعالج. وبدون أن تعالج (ومن ذا يتصدى لمعالجتها !) فإما أن يعيش قسم كبير من الناس فى كبت محرق، وهو لا يعد الموقف الأمثل. وإما أن يلتجئوا إلى طرق منحرفة لإشباع غرائزهم أو التنفيس عنها. وقد يقولون لماذا لا تسلكون السبيل الأمثل فتعفوا أنفسكم بالزواج.. ونقول إن غشاوات الجهالة والتقاليد صعبت الزواج وجعلته فى حكم المستحيل فى سنوات الشباب الأولى التى تستعر فيها العاطفة والغريزة .

إذا كان الأمر كذلك، فإن نقمتنا لن تشتد على ما قد يوجد فى بعض الأفلام من مشاهد عرى وجنس لأنها ليست إلا الرد على مناخ الكبت والحرمان، ومحاولة التغلب عليه. ولعلها على سوئها أفضل من غيرها مما يحتمل اللجوء إليه. والحل الحقيقى لهذه الأزمة لا يكون بالرقابة أو حذف المشاهد الجنسية، ولكن بالتوصل إلى الطريقة السليمة لإشباع أقوى الغرائز فى الإنسان فعندئذ ستفقد هذه الأفلام الجنسية جاذبيتها، لأنه ما أحد يعنى بإطعام الشبعان..، ولا الشبعان نفسه يريد مزيدا من الطعام.. وإنما الذى يريده ويقاتل عليه هو الجائع ومن حق هذا الجائع أن يشبع. وهذه هى

المشكلة ولا يكون حلها بلطم الخدود والتنديد بالفجور مما لا يغير واقعاً ولا يقدم طائلاً .

وقد نهج وبسر الإسلام وسائل إشباع الغريزة وأثاب عليها عندما تمارس بالطرق المشروعة، ووصل فى ذلك إلى درجة إباحة الزواج المؤقت (وهو أيسر الوسائل قاطبة) عند الضرورة. فإذا كان هذا هو مسلكه، فأن المزايدة عليه بدعوى التقوى والورع مرفوضة، ولا مكان لها .

ثالثا : حرية الصحافة ..

قال شوقى ...

لكل زمان مضى آية .. وآية هذه الزمان الصحف .

وأعتقد انه لم يغال. فمع أن آيات هذه الزمان عديدة وجسيمة يمثل بعضها الأعجاز الذى حلمت به البشرية من طائرات تسير بسرعة الصوت فوق السحاب إلى غواصات تشق العباب تحت الماء إلى قنوات فضائية تنقل الصوت والصورة من أوربا وأمريكا إلى أدغال الأمازون أو أحراش أفريقيا الخ... فإن الصحافة- باعتبارها تنهيج وتنظيم واستمرارية وإشاعة- حرية التعبير هى من العوامل التى أدت إلى كل منجزات العصر. وتعمل للحفاظ عليها .

ولا جدال فى أنها فكرة عبقرية أن يصدر أحد الأفراد جريدة أو مجلة، يومية أو شهرية أو أسبوعية يكتب فيها ما يشاء ثم يفتح صفحاتها للقراء والكتاب لكى يعرضوا وجهات نظرهم، وقد تكون هذه الصحيفة دينية

فتناقش كل موضوعات الدين وقد تكون علمية (هندسة- رياضـة- طبيعـة- كيمياء) فتعرض أخر الأبحاث التى توصل إليها العلماء فى هـذه المجـالات بحيث يلم من يعيش فى الجنوب بما توصل إليه مـن يعيش فـى الشـمال. ويتعرف الصينى على المغربى والمصرى على الأمريكى الخ... وما وضعه هؤلاء جميعا من دراسات وتجارب وخبرات.. وقد تكون الصحيفـة سياسـية فتقف بالمرصاد لتصرفات الحكام وسياسات السـلطة، ومـا يمـارس فـى الأحزاب والوزارات والمجالس النيابية الخ... وقد تكشـف وجوهـا للفسـاد والاستغلال أو خطأ فى تطبيق الشركات القوميـة الكـبرى. أمـا المجـلات والصحف الفنية والأدبية فحدث عنها ولا حرج فإنها ليسـت فحسـب تمكـن الناس من مطالعة النماذج الأدبية المختلفة، بل إنها أيضاً تشجع الذين لديـهم القابلية على تنمية قابليتهم بما تنشره لهم، وبما تعرضه من نقد يعينـهم علـى استدراك ما فى أعمالهم من نقص .

وقد تكون الصحيفة أخبارية فتطلع قراءها علـى أخبـار مجتمعـهم المحلى والمجتمعات الدولية الأخرى. وما يحدث من أخبار سياسية أو علميـة أو اجتماعية. ودلالة ومضمون هذه الأخبار وانعكاساتها على حياة الناس فـى الداخل والخارج .

إن عبقرية الصحافة أنها وسيلة شعبية، مباشرة، وعامـه فـإن أى واحد يمكن أن يأخذ القلم ويخط بضعة سطور ينتقـد بـها تصـرف أحـد الوزراء. وبذلك يستطيع المشاركة فى طريقة وضع القرار، وتكفل الصحافـة لرأيه هذا أن ينشر فى عشرات الألوف من النسخ .

وقد يكشف أحد القراء، بفضل موقعه أو ما وصل إلى علمه عن أحد مصادر الفساد فيمكن للدولة مقاومته من البداية والحيلولة دون أن يستشرى لولا ملاحقه الدولة ..

وإذا قدرنا أن النائب فى المجلس النيابى قد تمر الدورة دون أن تسنح له فرصة الكلام. وأنه عندما يتحدث محكوم بضرورات الوقت وسياسة رئيس المجلس الذى يستطيع أن يلزمه الاختصار المخل.. نقول إذا قدرنا هذا، وقارناه بقدرة أى قارئ أو كاتب على نقد التصرفات والسياسات يوما بعد يوم وبإسهاب وتفصيل لأتضح لنا الدور الكبير الذى تقوم به الصحافة فى إفساح المجال للمواطنين كافه فى النقد والتعليق على سياسات الحكام دون تعقيدات بيروقراطية أو إدارية أو كلفة مالية.. **ولهذا فإن دور الصحافة فى مراقبة، ومتابعة، ونقد سياسات الحكومة هو أهم بكثير من الدور الذى تقوم به المجالس النيابية التى لها الحق فى نقد الدولة ..**

على أن الدور الوقائى للصحافة لا يقل عن دورها العلاجى. فمعرفة المسئولين أن هناك صحافة، وأن هناك أعدادا كبيرة من الصحفيين ينقبون وراء الأخبار ويعملون للتوصل إلى الأسرار أمر يجعلهم يحجمون عن أسوأ ما يمكن أن يقربوه.. وبهذا ينسد الباب أمام الكثير من تجاوزات الطمع والأثرة والطموح التى تقوم على التهريب والتحايل الخ... ويفضل أصحاب مثل هذه المشروعات أن لا يتعرضوا للفضيحة التى توقعهم تحت طائلة القانون. وتجعلهم يقنعون بما وصلوا إليه بالفعل من ثروات أو مراكز .

ولأن مهمة الصحافة فى المتابعة والمراقبة حساسة، ولأن مجالها يتسع للسياسة والاقتصاد والاجتماع فيحدث أن تقع الصحافة في مآزق، أو تسلك سبيلاً يثير عليها نقمة المتضررين منه. وقد تجاوز الخط الأخضر الذى تسمح به الأوضاع فينقلب النقد إلى تجريح أو تشهير أو قذف. ولما كانت التعبيرات القانونية فى قوانين القذف مطاطة، وتحمل الكثير فيغلب أن يقدم أكثر الصحفيين جرأة إلى المحاكم. ومع تسليمنا بأن من الخير الابتعاد عن الإثارة والتشهير. فهناك اعتبارات تتعلق بمهنة الصحافة توجب أن يكون الموقف منها مختلفاً عن الموقف الذى يكون عندما يصدر القذف والتشهير بين فردين. فمن هذه الاعتبارات أن الصحافة تتناول شخصيات عامه. من وزراء مسئولين أو موظفين أو مديرين لشركات قومية وعامة.. ومجرد شغل شخص ما لمثل هذه المناصب يجعله مستهدفاً من البداية كما يمكن القول أن مسئولية الموظف العام أثقل، وأن تبعاتها يمكن أن تجر الشقاء والتعاسة على مئات الألوف. وكما أنه فى حالة القيام الأمثل يستحق التكريم فأنه فى حالة القيام الأسوأ يستحق التقريع. ويكون التقريع أقسى مما يتبع إزاء تصرف شخصى. وقد أجاز القرآن الكريم أن تضاعف العقوبة على شخصيات بعينها بحكم تمايزها عندما قال ﴿يا نساء النبى من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب﴾، وكان عمر بن الخطاب يحاسب أهله اقسى مما يحاسب غيرهم. ويستخدم مع عماله (ولاة الأمصار) أساليب دقيقة وقاسية للمحاسبة التى قد تحيف على الوالى، وهو يتأول أن هذا أخف من أن يقع الحيف على الناس أو يضار به الجمهور .

ويجب أن لا ننسى أن الصحافة هى أقوى عامل فى "الحراك" الاجتماعى والاقتصادى والسياسى. وأن دورها أن تدفع المجتمع دوما إلى الأمام وأن تتصدى لكل ما يقف فى هذا السبيل. ومن هنا فقد يكون للغلواء التى تسلكها ما يبررها. وعندما كانت مجلة الاشتراكية فى الخمسينات تصدر وقد حملت صفحتها الأولى "مانشتا" عريضاً باللون الأحمر "الثورة.. الثورة.. الثورة.." أو عندما وضع الدكتور محمد عباس عنوان مقاله الذى هاجم فيه رواية "وليمة لأعشاب البحر" "من يبايعنى على الموت" فإنهم كانوا مدفوعين بإيمان. ويريدون به تحقيق ما يرون أنه الخير. ولعلهم اخطأوا ولكن من يعطى نفسه حق الفصل فى مسالك الآخرين.. إن الذى يملك ذلك هو "القاضى الطبيعى" أى المحكمة التى تطبق القانون ومن العسير أن نجد فى نصوص القانون ما يجرم مثل هذه العناوين حتى وان أخذت طابعاً ديماجوجيا مثيراً ..

وقد كان النقد فى الصحافة المصرية خلال مرحلتها الليبرالية يمكن أن يصل إلى حد القذف، بل وأسوأ صور القذف ومع ذلك كان الالتجاء إلى القضاء هو الاستثناء وليس الأصل .

إن السجل الحافل للصحافة فى الحراك السياسى، وإقالة الوزراء وتغيير النظم وكشف الفضائح، والتنديد بالسياسات التى جرت الهزائم والإفلاس الخ.. نقول إن هذا السجل الذى لا يماثله سجل آخر. يغفر لها ما قد ارتكبته فى هذا السبيل من سرف أو شطط أو غلواء ...

✿✿✿

وإذا ذكرنا الصحافة ودورها. فلا يمكن إغفال الدور الثقافى الذى قـامت بـه الصحافة لإشاعة الثقافة والمعرفة. وقد كان الطابع الغالب على الصحافة فى مستهل حياتها هو الطابع الثقافى. وقد قامت بهذا الدور بجدارة بحكم انتشارها، وسلاسة ما تنشره ورخصها الخ... يستوى فى هذا الصحافة فى أوربا، والصحافة فى مصر. ففى مصر أشاعت مجلة الرسالة فى الأربعينات الوعى بالأدب العربى ومكنت الشباب من أن يلم بأساليبه، وشعره وفنه وأن يطلع على كتابات الكبار قديماً وحديثاً. وأن يقرأ لأحمد حسن الزيات، ومصطفى صادق الرافعى، وتوفيق الحكيم، والمازنى، والعقاد وطه حسين وسيد قطب وأنور المعداوى الخ.. وأجرت وقتئذ إحدى الصحف مسابقة لمعرفة أشهر الشخصيات العامة فكان الأول هو شوقى بك الشاعر الذى كانت تنشر جريدة الأهرام قصائده فى الصفحة الأولى. وما كان هذا ليحدث لولا الأثر الثقافى الكبير للصحافة . كما اخترقت مجلة المنار الحدود ووصلت إلى آسيا وماليزيا وإندونيسيا وعرفت شعوب هذه المناطق على تفسير الشيخ محمد عبده واجتهادات الشيخ رشيد رضا وأبرز كتاب الشرق. وخلاصات أهم الكتب الإسلامية، ككتاب مصارع الاستعباد. وكتاب "أم القرى" الخ ...

وتحدث كاتب مصرى عن أثر الصحافة الفرنسية على دراسته فى العشرينات فقال :

"وانتهزت فرصة زيارتى المكتبات واطلعت على مجلة "مر كوردى فرانس"، ولم أكن قد سمعت بها ولا قرأتها، فكان اهتدائى إليها ظفرا لى ومصدر معرفة واسعة بالأدب والفنون الحديثة، فأقبلت على المجلة فهى تنشر للأساتذة الراسخين والنوابغ البادئين وتميل إلى التجديد فى كل شئ وتلخص الكتب والمجلات الأوربية وتصدر مرتين فى الشهر وتطبع كل مرة أكثر من

مائتى صفحة بفرنك ونصف، فبادرت إلى الاشتراك فيها وما زلت مشتركا إلى عام ١٩٣٨ أو ١٩٣٩ وعاملت مكتبتها فأمدتنى بالكتب الجديدة، وفيها اطلعت على الحركة الجديدة فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وحتى إنجلترا والمدارس الأدبية نثراً وشعرا وتعرفت فى صفحاتها إلى أكابر النقاد وتسلسلهم كابرا عن كابر، وكانت جريدتا "الطان" و "الفيجارو" ومجلة "مر كوردى فرانس" تغذى نهمى فى الأدب وتربط الماضى بالحاضر، فكم قرأت لبول فرلين وآرتور ريمبو وجان ريشبان وفرنسيس جام وريمى دى جورمون صاحب الشهريات الباهرة وهى مزيج من الفلسفة والأدب والعلم، أما نقد الكتب والحركة العقلية وتلخيص الرسائل والبحوث الممتعة المسهبة فحدث ولا حرج".

وما استفاده محمد لطفى جمعه من الصحافة الفرنسية، فعله مُعظم الذين أرسلوا إلى أوروبا والولايات المتحدة [1] ..

وقد عدت العوادى على الصحافة وهيمنت عليها أحاديث السينما والفنون والأزياء والقصص والأخبار المثيرة، وحدث هذا كله على حساب الثقافة بوجه خاص ..

ولكن رغم كل شئ يظل الدور الثقافى هاماً، وأى صحافة تتخلى عنه فإنها تفرط فى جانب حيوى من رسالتها .

---

١ شاهد على العصر - مذكرات محمد لطفى جمعه ص ٢٣٦-٢٣٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

خلاصة القول إن الصحافة هى الوسيلة الوحيدة التى يتفق لـــها أنـــها عامه، ومباشرة فى الوقت نفسه بحيث يمكن لكل قارئ أو كـــاتب أن يكـــون **مثل نائب مجلس الأمة. بل ولديه حرية أكثر مما لدى النائب المحـــترم. وأن نقد الصحيفة قد يكون أكثر فعالية من نقد أعضاء المجلس النيابى.** لأن نقـــد الصحافة يعرض يوماً بعد يوم، ولأن من يطلع عليه أكثر ممن يطلـــع علـــى كلام النائب المحترم وبهذا تكون أكثر فعالية فى النقد، والمتابعـــة، واقـــتراح الحلول من المجلس النيابى نفسه. وتعددها يكفل تعدد وجهات النظـــر بحيـــث ينتفى الاستبداد بالرأى والنظرة الأحادية ..

❁ ❁ ❁

كانت الصحافة عندما بدأت وسيلة لإشاعة الثقافة والمعرفة، كـــانت الكتاب الجماهيرى الذى يوجد بين يدى الجمـــاهير ونتعلـــم منـــه، وعليـــه، الجماهير، ولكن التطورات جعلت الصحافة تعنى بالأخبار من ناحية والمتابعة السياسية من ناحية أخرى (مع عدم إغفال وجود الصحف النوعية فـــى كـــل مجال) .

كما أدى التطور لأن تعتمد الصحافة شـــيئا فشـــيئاً علـــى الإعـــلان، وانتهى الأمر بان أصبح الإعلان هو المورد الأعظـــم. وأن ســـعة انتشـــار الجريدة قد يؤدى إلى زيادة خسارتها لأنها تقدم للقارئ بأقل من تكلفتها، فـــإذا زاد التوزيع زادت الخسارة. ولكن الإعلان يعوض ذلك. وبقدر زيادة التوزيـــع وسعة الانتشار بقدر ما ترتفع قيمة المساحة الإعلانية. وبهذه الوسيلة عوضت

الصحافة خسائرها. واستطاعت أن تقدم للعاملين فيها أجوراً سخية وأن تقيم المبانى الضخمة ...

والجانب السيئ فى هذا هو أنها أصبحت صناعه أكثر مما كانت "رسالة" وخضعت لكل ما تخضع لها الصناعات من ضرورات .

إن القيم والاتجاهات التى تنشأ عن المهنة، كمهنة، أعنى الوسيلة لكسب المال والجاه والشهرة الخ... قد لا تكون دائماً أفضل القيم. حتى وإن أدت إلى النهضة بمستويات الأداء وفنية المهنة، ويغلب أن تسلك مسلكاً يخالف الموضوعية والاعتبارات الأخرى التى يكون على المهنة أن تلحظها بحكم أنها تقوم فى مجتمع معين ووسط أناس لهم، وله حق عليهم، دع عنك القيم العامة التى تعزف عن القيم الفردية ووازع الربح.. وهذه النزعة موجودة فى كل المناشط التى يمارسها الإنسان وبوجه خاص التجارة والصناعة... وقد تكون مفهومة– وإن لم تكن مبررة– فيها، ولكنها لا تكون مفهومه أو مبرره فى مهن كالصحافة، والطب، على سبيل المثال. لها جوانبها الإنسانية والمبدئية التى لا يجوز للاعتبارات المهنية من كسب أو مزايا، أن تحيف عليها .

ولن نسهب القول فى انعكاسات ذلك على مدى انطلاق الصحافة وتحررها من المؤثرات والضغوط. سياسية أو مالية، لأن هذا حديث يطول، ولكننا سنشير إلى **نقطة تتعلق بالعاملين فى "خدمه صاحبه الجلالة"** فبقدر ما يكون هذا العمل "مهنة" تخضع لمقتضيات المهنة. بقدر ما تظل "رسالة" لها الطابع الخاص المتحرر للرسالات. وقد غلب الطابع الأول المهنى على

الطابع الرسالى بحيث جاءت نقابة الصحفيين علـــى غــرار نقابـــة الأطبـــاء والمهندسين واستتبع الانضمام إليها ما يتطلب فى هذه النقابـــات عامـــه مـــن الحصول على شهادة أو إمضاء مده خدمة الخ... وفى نظرنا أن هذا يحيـــف على دور الصحافة كرسالة حرة يجب- دائماً وأبدا- أن تظـــل حـــره وأن لا تخضع العضوية فى النقابة لأى شرط سوى ممارسة المهنة بالفعل ...

على أن "حرفنه" المهنة حافت على حق عدد كبير مـــن الصحفييـــن العاملين بالفعل فى الصحافة، والذين يقدمون ثلاثة أخماس المـــادة الصحفيـــة بحيث لم يستطيعوا الالتحاق بالنقابة .

وهذا الوضع بشقيه- أى تجاهل أن الصحافة رسالة كما هى صناعـــة، وبالتالى فلا يفترض أن يوضع أى قيد على عضوية النقابة ســـوى الاشـــتغال بالمهنة، ووجود أغلبية الصحفيين بالفعل خارج إطار النقابة يكشف عن أزمـــة نقابة الصحفيين التى لن تحل إلا بأحد حلين **الأول** "جعل العضوية حرة لكـــل من يمارس المهنة دون أى قيد آخر". **والثانى** "الأخذ بمبدأ التعـــدد النقـــابى". وهو الأصل فى التنظيم النقابى على ما سنشير إليه عند الحديث عن النقابـلت. فيكون هناك أكثر من نقابة واحدة للصحفيين توزن كل واحدة بحجم العضويـــة وفعالية الخدمة.. وهو وضع وإن كان سيحرم النقابة الوحيدة القائمة مما تتمتع به من سلطة احتكارية، وما تسبغه على أعضائها من مزايا ومـــا يمكـــن أن تصل إليه مع السلطة من معونات الخ... إلا أنها تحقق الحرية النقابية وتعلـــى جانب "الرسالية" فى المهنة كما تفتح الباب لكل العناصر الشـــابة والطموحـــة والتى من حقها أن تتاح لها الفرصة فى العضوية النقابية .

❁❁❁

وهكذا يتضح لنا أن حرية الصحافة هى من أعظم الحريات أثراً وابلغها خطراً **وأنها قد تفوق فى الأهمية المجلس النيابى فضلا عما تقوم به فى المجالات الثقافية أو الفنية أو العلمية الأخرى**. ومن هنا فيجب أن تكون الصحافة حره من كل قيد، فلا يشترط الحصول على رخصه، وإنما يكون من حق كل فرد أن يصدر صحيفة إذا آنس فى نفسه القدرة على ذلك. وما الذى يمنع ذلك ما دامت التجربة تثبت صدقه أو كذبه، فإذا كان لديه القدرة فسيمضى قدما ويحقق كسبا وإضافة، وإذا كان عاجزا فسيفشل ويموت مشروعه.. كما يجب أن ترفع كل القيود على حرية التعبير والنقد والمتابعة الخ... وأن تستبعد كل صور الرقابات كائنه ما كانت. ومهما كان المبرر المزعوم لها. بحيث لا يكون هناك قيد إلا ما تفرضه القوانين كافه عن تجريم للقذف أو الاستهزاء أو السخرية. وحتى مع هذا، فيجب أن يلحظ الوضع الفريد للصحافة، وأنها إنما تتابع شخصيات عامه مسئولة. وأن نقدها إنما ينصب على سياسات هؤلاء الأشخاص وليس على ذواتهم أو تصرفاتهم الخاصة. وأنه من الخير أن يشعر الشخص العام أنه عرضة للمحاسبة والمؤاخذة حتى لا يخضع لأغراء الانحراف... وهو فى الحقيقة ما يعد إلى حد ما حماية له ويفترض كذلك أن تتحرر نقابة الصحفيين من اشتراط أى شروط غير ممارسة المهنة. ومن المرفوض اشتراط أن يكون رئيس تحرير مجلة، أو محرروها أعضاء فى النقابة، فهذا احتكار لرسالة حرية التعبير وإخضاعها لاعتبارات مهنية، أو فئوية يجب عدم السماح بها حتى لا تضار

حرية التعبير. وكائنة ما كانت الصحافة فهى ليست إلا وسيلة لغاية، ولا يجوز للوسيلة أن تشل، أو تجمد الغاية التى قامت من أجلها .

ويعد كل ما كتبناه، فمن البديهى استبعاد كل صور الرقابة على الصحابة واطراح ما يدعيه الرقيب فى المعسكر الشيوعى. وفى المسجد السلفى وفى المكتب البيروقراطى عن "رعاية المصلحة العامة" أو "الحرص على الأمن والقانون والنظام" أو "الحفاظ على المقدسات" فهذا كله لا يعدو فى الحقيقة المساس بمصالح النظام القائم .

لقد نشرت مجلة الشعب عده مقالات ضد طبع مسرحية "وليمة لأعشاب البحر" فاعتبرتها بعض الدوائر "إرهابا" وقامت السلطات بإغلاقها. فهل هناك إرهاب أكثر من هذا ؟ إغلاق مجلة لها تاريخ صحفى عريق وتشريد صحفييها .

رابعا : حرية التنظيم النقابى ..

بدأنا هذه الرسالة بحرية الفكر، ثم بحرية التعبير باعتبارها حريات فردية من حق كل واحد رجلا أو امرأة. أن يتمتع بهما، ولأنهما جزء لا يتجزأ من كرامة الإنسان فى العصر الحديث وضمان تفاعله مع مجتمعه .

ثم تحدثنا عن حرية الصحافة لأنها تقف ما بين الحرية الفردية والحرية الجماعية، بمعنى إن من حق كل فرد أن يصدر صحيفة أو يكتب فيها. ولأنها من ناحية أخرى لسان حال الهيئات والجماعات. وأخيرا فلأن الأهمية العظيمة لحرية الصحافة التى حكمنا بأنها قد تفوق أهمية المجلس التشريعى المنتخب تجعلها تستحق هذه المنزلة .

ونتحدث الآن عن حرية تعالج جانبا من النشاط العام وهو "العمـــل"، وما يعنيه العمل من بناء المجتمع، وشـــغل مجـالات الزراعـة والصناعـة والتجارة والخدمات.. وكل ما يوفر للناس أكلهم وشربهم وســـكنهم ولبسـهم ووسائل انتقالهم ومعنى هذا كله بالنسبة للمجتمع، وبالنسبة للذين يقومون بــه سواء كمورد عيش. أو كمجال لإشباع القابليات وصقل الشـخصيات وتقديـم الإضافات واثبات الذات .

وقد ظلمت الحرية النقابية فى المجتمعات العربية والإسلامية للجـهل الأصولى بها وعجز القيادات العمالية عن تعريف المجتمـع بـها لأن قـادة العمال ليسوا كتابا.. والكتاب ليسوا عمالا فى حين أن الحركة النقابيـة مـن أكبر الحركات الإنسانية فى العصر الحديث. وقد رأينا فى رسالتنا "الحركـة النقابية حركة إنسانية" أنها تأتى بعد الأديـان مباشـرة وقبـل الديمقراطيـة والاشتراكية فى النهضة بالجماهير، لأنه إذا كانت الديمقراطيـة قـد مكنـت الشعوب من أن يكون لها نصيب فى إدارة سياساتها، فـإن الحركـة النقابيـة حققت بصفة مباشرة الديمقراطية على مستوى مكان العمل، وبالنسـبة لكـل يوم، فى حين أن الديمقراطية السياسية لا تمارس إلا بطريقة غــير مباشـرة (عن طريق نواب ينوبون عن الشعب) وأن آلياتها لا تعمل كل يوم ولا تعنـى بكل شئ. ومن **هنا فإن الديمقراطية الصناعية كانت** أبعد أثرا فـى تكويـن المواطن الديمقراطى من الديمقراطية السياسية، لأنها جعلت للعامل صوتا فـى إدارة الصناعة وتحديد شروط وظروف العمل. يمارسه كل يــوم وبصـورة مباشرة. وإذا كانت الاشتراكية قد استهدفت العدالة، فإن الحركة النقابية حققت العدالة للجماهير بوسائلها الخاصة أكثر مما توصلت إليه النظم الاشـتراكية.

فالنظم الاشتراكية لأنها تأخذ شكل حكومات تتورط فـــى مشـــكلات الدولـــة وتخصص مواردها للجيش والبوليس وقد تتـــورط فـــى تعزيـــز الحركـــات الاشتراكية فى مختلف دول العالم فترهن لها مبالغ ضخمة وأخـــيراً فمـــا دام التطبيق الاشتراكى يتم عن طريق حكومات فإن هذه الحكومـــات لابـــد وأن تصاب بسوءات السلطة. خاصة وأنها تقوم على حزب واحد يحتكر الســلطة. ولهذا فشلت الدول الاشتراكية فى تحقيق هدفها الأسمى وهو العدالـــة، إلا إذا كانت قد جعلت الجميع فقراء ..

ويذكر للحركة النقابية أنها أبدعت وسائل جديدة تماماً لمعالجة أعصى المشكلات الاجتماعية- مشكلة الأجور- وأن هـــذه الوســائل أخـــذت شـــكلا حضارياً فريداً يختلف عن وسائل الحرب أو صور القسر والإجبار أو أسـلوب البيروقراطية المعرقلة قدر ما يحقق التفاوض والتشارك والتعاون والشـــورى. وأبرز هذه الوسائل هى "**المفاوضة الجماعية**" التى هـــى الوســيلة النقابيـــة للتوصل إلى القرار فى كل ما يتعلق بظروف وعلاقات العمل. وفيها يجلـــس العمال وأصحاب الأعمال على مائدة المفاوضات للتفاوض فى الوصول إلـــى الحل الذى يقبله الفريقان فى ضوء العوامل العديدة التى تتحكم فيه .

ولما كانت تجربة البشرية قد أثبتت أن "الظلم من شيم النفـــوس" وأن أصحاب الأعمال لا يتنازلون طواعية عما يرونه حقوقا خاصة بهم بحكم أنهم المديرون أو الملاك، حتى وإن حافت على حقوق العمال، فقد كـــان لابـــد أن تتسلح المفاوضة الجماعية بسلاح قوى يحمل أصحاب الأعمال على الـــنزول من أبراجهم العالية ومقابلة العمال فى منتصف الطريق. وقد أبدعت الحركـــة النقابية هذا السلاح **وهو الإضراب وهو سلاح يعد أرحـــم الأســلحة لأن لـــه**

طبيعة سلبية، سلمية، وليست إيجابية عدوانية. فإذا رفض أصحاب الأعمال الاتفاق مع العمال على مائدة المفاوضات. فليس أمام العمال إلا أن يلوذوا بالإضراب فيمتنع جميع العمال عن العمل وتتوقف المصانع، فلا يصبح صاحب العمل قادراً على الوفاء بالتزاماته للتجار وغيرهم، ويمتنع تيار الربح الذى كان يتدفق عليه مع عمل العمال ..

صحيح، إن الإضراب لا يخلو من سوءات. وقد يؤدى إلى متاعب كبيرة لفئات عديدة من المواطنين الأبرياء الذين لا علاقة لهم بقضية العمال وأصحاب الأعمال. فضلاً عن أن أول المتضررين منه هم العمال أنفسهم الذين يخسرون أجرهم وهو مورد معيشتهم الوحيد، ولكن ليس من سبيل آخر أمام التعقيد الاجتماعى وأمام حرص الرأسماليين على أرباحهم.. والإضراب بعد لا يريق دما ولا يدمر بناء ولا يعيث فساداً كما تفعل الحروب. فهى حرب "مدنية" تستخدم الضغط السلبى .

وخلال تاريخ الكفاح النقابى، أبدعت الحركة النقابية الوسائل التى تحافظ بها للعمال على حقوقهم المشروعة مثل النص فى الاتفاقية الجماعية على رفع الأجور تلقائيا بنفس نسبة زيادة أثمان السلع الأساسية، والتأمينات الاجتماعية والصحة المهنية الخ ...

وقد تبين العمال فى الدولة الصناعية المتقدمة. كما سلمت بذلك مواثيق الأمم المتحدة أن حق العمال فى التنظيم النقابى الحر هو الضمانة الوحيدة التى تحول دون أن يكونوا فريسة سهلة أمام الاستغلال الرأسمالى. لأن من البدائه أن العامل كفرد لا يستطيع أن يقف أمام الإدارة . فالإدارة

لديها أجهزة ومستشارون. ومع أنها فى حاجة لعمل العامل، فإن حاجة العلمل إلى الوظيفة التى تقدمها الإدارة- أشد إلحاحا- وأخيرا فلأن قانون العرض والطلب يغلب أن لا يكون فى مصلحة العامل. بحيث يتنافس عدد من العمال على وظيفة واحدة فيؤدى هذا إلى سقوط الأجور ويمكن لو سمح لقانون العرض والطلب أن يسير قدما أن يتحقق قانون الأجور الحديدى "أى أن تصبح الأجور فى مستوى الكفاف الذى يحول ما بين العامل والموت جوعا"، وعندئذ فحسب يتوقف القانون لأنه لو مضى لأكثر من ذلك لمات عدد من العمال جوعا، ولو حدث لقل عددهم ولتحسن قانون العرض والطلب فى مصلحتهم بحيث ترتفع الأجور ...

أن الدارسين للتاريخ الاقتصادى وسياسات الإدارات الرأسمالية وكفاح الحركة النقابية يلمون بهذا كله لأنه جزء لا يتجزأ من تاريخ التطور الاقتصادى الحديث. ولهذا فإن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان اعتبرت حق العامل فى حرية التنظيم النقابى هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان. وجاء ذلك فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ديسمبر سنه ٤٨ من الجمعية العامة للأمم أو الاتفاقية الاجتماعية والاقتصادية التى أصدرتها الأمم المتحدة فى الستينات فضلا عن الاتفاقيات التى أصدرتها منظمة العمل الدولية وأبرزها الاتفاقية ٨٧ لسنه ٤٨ الخاصة بالحرية النقابية والاتفاقية ٩٨ لسنة ٤٩ الخاصة بالاتفاقيات الجماعية .

❁❁❁

كما ذكرنا، فإن الحرية النقابية كانت من أقل الحريات حظا فى المجتمع المصرى ولم تعترف الدولة- مجرد اعتراف- إلا فى سنه ٤٨

عندما كانت المرحلة الليبرالية تبدأ فى الغروب.. وكان القانون الذى أصدرته (القانون ٨٥ لسنه ٤٨) بسلب الحرية النقابية مقابل الاعتراف بها. ثم جاء الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو واستهل تاريخه بشنق قائدين نقابيين وإقامة محكمة دنشواى عمالية وبدأت عملية عسكرة النقابات واستلحاقها للتنظيم السياسى الوحيد- الاتحاد الاشتراكى- بعد أن عجزت عن القضاء عليها وإحلال "الروابط القومية محلها" واعتبرت العضوية فى الاتحاد الاشتراكى شرطا يجب أن يتوفر فيمن يرشح نفسه لكل مستويات القيادة النقابية. فإذا غضبت الحكومة على أحدهم فصلته من الاتحاد الاشتراكى فيفقد بالتبعية صفته فى القيادة النقابية. ومع الزمن تعمقت التبعية حتى فقدت الحركة النقابية آية استقلالية. ثم جاءت القوانين النقابية المتتالية تسلب التنظيمات القاعدية (على مستوى المصنع أو موقع العمل) كل سلطة وتركزها فى النقابة العامة، أو الاتحاد العام التى ترتبط قيادتها بالعضوية فى الحزب الحاكم. ففقدت الحركة النقابية المصرية الحرية والديمقراطية معاً. وأصبحت تدار إدارة مركزية يهيمن عليها الحزب الحاكم ..

وكان موقف المجموعتين اللتين يفترض فيها التعاطف مع الحركة النقابية وهما المجموعة الإسلامية والمجموعة الاشتراكية- من أسوأ المواقف- فقد اعتبرتها بعض الجماعات الإسلامية ﴿رجسا من عمل الشيطان!!﴾ وأنها تخالف روح الإسلام ومبادئه وغير ذلك من الدعاوى التى تتم من الجهالة وضيق الأفق. أما المجموعة الاشتراكية فإنها رغم تعاطفها الظاهرى لا تفسح مجالاً فى التنظير الماركسى لها، بل هى تضيق بها لأنها تلطف من العداوة ما بين العمال وأصحاب الأعمال وتسوى المشكلات

بالاتفاقيات الجماعية. وهى- أى هذه الجماعات الاشتراكية- تؤمن بالتناقض الطبقى وأن العمل المجزى هو إسقاط الرأسمالية، لا التعامل معها.. وأنها بتمشيها مع الرأسمالية تعطل قيام الثورة البروليتارية التى تستأصل الرأسمالية

وهكذا فقدت الحركة النقابية المصرية تأييد الإسلاميين والاشتراكيين معا. وتركت لتلقى مصيرها دون وعى أو إيمان أو ثقافة. ولم يصعب على النظام الحاكم أن يستقطب قيادات النقابات العامة، وأن يجعل منهم نواباً فى مجلس الأمة وأعضاء فى الحزب وبهذا شلت فعالية العمل النقابى تماماً. وأصبحت الحركة النقابية عقيمة. وعندما استشرت حركة الخصخصة التى شردت عشرات الألوف من العمال ومورست فى كثير من الحالات بطرق بعيدة عن الدقة والفطنة والحرص على المال العام والمصلحة الوطنية لم يستطع العمال أن يعبروا عن سخطهم أو يحافظوا على حقوقهم لأن قياداتهم سارت بلا حياء، ودون أى خجل فى أذيال الحزب الحاكم .

وهناك فصيل نقابى هام- وإن لم يكن عماليا يضم النقابات المهنية- أى نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين الخ... وقد استؤنست هذه النقابات بمختلف طرق الاستئناس بحيث لم تعد تمثل قلقاً للنظام. ولكن فى الثمانينات زحف المد الإسلامى على عدد من النقابات المهنية وبوجه خاص نقابة الأطباء والمهندسين بحيث أصبحت معظم قيادة هذه النقابات تمت بصله فى الإخوان المسلمين. وعندما امتدت الموجه فغطت نقابة المحامين وأصبح الأستاذ سيف الإسلام حسن البنا الأمين العام كان هذا أكثر مما تطيقه الحكومة فوضعت النظم وسن قانون هو القانون ١٠٠ لسنة ٩٣ الذى فرض قيوداً ثقيلة على الانتخابات ثم عين حراسات عليها بحيث شُل العمل النقابى

فعلاً فى هذه النقابات رغم المحاولات المتكررة أمام مطاولات وتأجيلات وتحيلات المسئولين، وقد فشلت كل الجهود البطولية التى بذلها المحامون لاستنقاذ نقابتهم رغم إنهم أعلنوا الإضراب عن العمل. وعن الطعام وقاموا بمسيرات .

ولنا أن نتصور جريمة تجميد أكبر حركة جماهيرية فى البلاد (تضم نقاباتها العمالية ثلاثة ملايين وتضم النقابات المهنية ثلاثة ملايين أخرى) والفراغ الذى توجده سلبية هؤلاء العاملين سواء بالنسبة لقضاياهم الخاصة أو بالنسبة للقضايا القومية ..

فإذا أريد تحقيق الحرية النقابية، التى هى فى أصل تقدم الجماهير والقوى العاملة فيجب إلغاء كل القوانين النقابية وترك قضايا التنظيم والتكوين وما إلى ذلك للعمال والمهنيين أنفسهم- أصحاب النقابة- وهو المبدأ الذى نصت عليه اتفاقية الحرية النقابية لمنظمة العمل الدولية (الاتفاق ٨٧ لسنه ٤٨) وتنص أولى موادها "للعمال وأصحاب الأعمال تكوين النقابات بمحض اختيارهم دون أخطار سابق" وتوجب المواد التى تلى ذلك عدم تدخل السلطات أو أصحاب الأعمال فى تفاصيل التكوين والتنظيم النقابى، كما تحوم الحل الإدارى للنقابات وتعطيها حق الانضمام إلى الاتحادات- دوليه أو غير دوليه- التى تراها ..

ومصر مصدقة على هذه الاتفاقية كما أنها مصدقة على اتفاقية ٩٨ لسنه ٤٩ الخاصة بالمفاوضة الجماعية .

أما فكرة ترقيع القوانين الحالية عن التنظيم النقابى فلا فائدة مطلقاً.
لأن قوانين النقابات بدءً من القانون ٦٢ لسنه ٦٤ تبلور فلسفة نظام شمولى يحكم فيه الحزب الواحد وتكون النقابات هيئات مساعدة، أو بالتشبيه اللينينى "السير ناقل القوى" من الحزب- الذى هو الدينامو والمحرك وصاحب القرار إلى الجماهير فى الورش والمصانع الخ... ولما كان الحزب لا يتسع وقته للتعامل مع عدد كبير من النقابات فإنه أخذ بمبدأ النقابة العامة العملاقة التى تتولى بنفسها وبفضل خبرتها تسوية شئونها مع القواعد العمالية دون أن تثقل على الحزب بذلك. وفى الوقت نفسه فإن وجود عدد قليل من النقابات العامة سيجعل عدد القيادات محدوداً مما يسهل على الحزب اصطناعهم .

وفى هذا التنظيم النقابى الذى وضع فكرته الجوهرية لينين- رغم معارضة عاصفة من النقابين بين الذين كانوا أعضاء فى الحزب الشيوعى- تتركز السلطة فى النقابة العامة وتجرد الهيئات القاعدية من أى سلطة .مع أن هذه الهيئات هى التى تمثل العمال بالفعل، وقياداتهم هى القيادات الملتحمة بالجماهير. وهى منبع العمل النقابى ولكن لما كانت الفكرة وراء كل هذا هى السيطرة على الجماهير فقد ركزت السلطات فى الهيئات الأعلى وجردت منها القواعد وأطلق لينين على هذا النظام "المركزية الديمقراطية" وهى مركزية بنسبة ٩٠% (وربما أكثر)، وديمقراطية بالباقى .

وقد أخذت مصر بهذا النظام عندما أخذت بنظام "الاتحاد الاشتراكى" الذى كان هو الحزب الوحيد الحاكم وأصبحت العضوية فى الاتحاد شرطاً لإمكان الترشيح للقيادة النقابية. وبهذا تم الربط التنظيمى بين الجهاز السياسى وبين التنظيم النقابى .

ومن العجيب أن لا يزال التنظيم النقابى اليوم على ما كان عليه أيـــام الاتحاد الاشتراكى بعد أن مات ودفن الاتحاد الاشتراكى. ولكن يبدو أن شبحه لا يزال يحلق على الحركة النقابية. ويجد المناصرة له من القيادات العليا التـى ظلت تحكم الحركة النقابية حكم لوردات الإقطاع أو باشـــوات الـــترك.. دون حسيب أو رقيب لقرابة أربعين عاما .

وفى كتابنا "نحو تعددية نقابية دون تفتت أو احتكار" أوضحنا مضـــار هذا الوضع الذى شل الحركة النقابية وحال دون أن تقـــوم بدورهـــا بالنســبة للعمال أو بالنسبة للبلاد ككل. كما عرضنا صورا للحلول. كتكويـــن نقـــابتين بدلا من نقابة واحدة لكل صناعة كسرا للاحتكار أو جعل عمال المصنع وحدة التنظيم وانضمامهم إلى أمثالهم على مستوى المحافظة لتكوين نقابة عامة على مستوى المحافظة وتتلاقى مع بعض لتكوين اتحاد للصناعة أو الحرفة علـــى مستوى القطر ينضم بدورة إلى الاتحاد العام أو ضم الوحدات النقابيـــة علـــى اختلافها فى مستوى جغرافى أو إدارى واحد لتكون وحده نقابية تتلاقى مـــع مثيلاتها فى بقية المستويات الجغرافية أو الإدارية لتكوين الاتحاد الخ ... [1] .

وقد كان المبرر الوحيد لإصدار قـــانون عـــن النقابـــات هـــو نيلـــها الشخصية الاعتبارية التى تمكنها من رفع القضايا باسم العمال. ولكـــن هـــذا **الحق- أعنى اكتساب النقابات الشخصية الاعتبارية- اصبح مـــن المبـــادئ المسلم بها والمنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية المصدق عليـــها مـــن** مصر.. ولهذا فحتى القانون ذى المادة الوحيدة أصبح لا داعـــى لـــه... فـــإذا

[1] أنظر كتابنا "نحو تعددية نقابية دون تفتت أو احتكار" جمال البنا- الاتحاد الإسلامى الدولى للعمل-

كانت البيروقراطية المصرية لا يمكن أن تتحمل أو تطيق هذا، فليكن القانون من مادة واحدة تعطى المنظمة النقابية الشخصية الاعتبارية بمجرد تكوينها وتحيل إلى مواد اتفاقية الحرية النقابية لمنظمة العمل الدولية (٨٧ لسنه ٤٨) وهى من أشد الاتفاقيات تركيزا، واختصارا، واستيعاب المواد الجوهرية فيها لا يتطلب أكثر من عشرة سطور.. وبهذا يفسح المجال لكل ما ذكرناه من اقتراحات .

خامسا : حرية تكوين الأحزاب ..

خضعت البشرية أغلب تاريخها لأحكام القادة العسكريين والأسر المالكة التى كانت تحكم بإرادتها، وتستمد شرعيتها من القوة أو من الحق الإلهى المزعوم.. وكان على الشعوب والجماهير أن تدخل فى صراع مرير مع حكامها ليكون لها صوت فى إدارة الأمور.. وصور ذلك كفاح الرومان للتوصل إلى "التربيون" وكانت عامة الناس فى أوربا بأسرها تخضع لسادتها طوال القرون الوسطى. واعتبر الفلاحون "أقنانا" بالنسبة للنبيل- مالك الأرض- فلا يستطيعون ترك أرضهم، وعليهم أن يعملوا فى خدمة النبيل أياما عديدة الخ... وبالمثل كانت علاقة النبلاء بالملك تفرض عددا من الالتزامات عليهم نحوه.. وما كان يخطر فى بال أحد أن يشارك الملك الحكم إلا فى أحوال استثنائيا تغرى بذلك .

وعندما أراد أحد ملوك إنجلترا فرض ضرائب على النبلاء أنتهز هؤلاء الفرصة، فابتهلوا للملك أن يتم ذلك بموافقة مندوبين منهم أخذوا- مع

الزمن- "شكل مجلس" وبدأ هذا المجلس يزحف ببطأ شديد نحو مشاركة الملك في الحكم ..

وسار التطور خطوة أخرى عندما جمعت المصالح والمستويات الطبقية هؤلاء الأعضاء إلى تكتلات كانت هى الأحزاب التى أخذت تنظم عملها شيئا فشيئا وتكسب لنفسها مره بعد أخرى سلطه من سلطات الملك ...

وبهذا ظهرت الأحزاب ليمثل كل حزب مجموعة من السكان بصورة طبيعية وان دخلت فى تأليفها عناصر الدين أو الجنس أو التقسيم الجغرافى أو المصلحة قبل أن تأخذ فى النهاية الصفة القومية.. التى تجعلها تحكم باسم الشعب أو على الأقل باسم مجموعات تمثلها.. وفقد الملوك سلطاتهم المطلقة التى كانت قد وصلت إلى الحد الذى يقول فيه الملك لويس الرابع عشر "الدولة أنا !" .

وأطلق على هذا النظام- الذى يحكم فيه الشعب نفسه- عن طريق نوابه وأحزابه- الديمقراطية ..

إن نقل السلطة من أيدى الملوك إلى الشعوب لم يقتصر على تغيير فى وسيلة الحكم، بل أيضا انقلاب الحكم فقبلا كان الحكم يعنى السيادة ولكنه أصبح يعنى الرعاية .

ولا جدال فى أن للديمقراطية، ولنظام الأحزاب مآخذ، ولكنها فى النهاية الأفضل حتى يظهر بديل أقرب إلى الكمال، لأن البديل الموجود هو الحكم الديكتاتورى الذى يقوم على الإرادة الفردية للحاكم، سواء كان ملكا أو

قائداً عسكرياً أسوأ. فحتى لو افترضنا العبقرية فى هذا الحاكم فإن الانفراد بالسلطة لابد وأن يفسده **بحيث يصبح فى النهاية طاغية وهذا هو درس التاريخ الذى لا استثناء فيه. فكل الطغاة بدأوا ملائكة وانتهوا شياطين وحققوا فى أوائل عهدهم انتصارات وختموها بهزيمة ساحقة تذهب بكل انتصاراتهم الماضية.**

من أجل هذا فإن حرية تكوين وعمل الأحزاب هى إحدى الحريات الضرورية، والتى لا غناء عنها لمشاركة الشعوب وما يعنيه هذا من نجاح وتحقيق إرادة الجماهير وفى الوقت نفسه فإنه يحول دون وقوعها فى قبضة الطغاة وما يعنيه هذا من استبداد، وإذلال، وتحكم، وفى النهاية الفشل الذريع.

فتاريخ الأحزاب هو إلى حد ما تاريخ الحرية السياسية وشعبية الحكم للأمة ...

وحرية هذه الأحزاب. فى العمل هو الظرف الوحيد الذى يسمح لها بأن تؤتى أكلها وتحقق ثمارها، وأى تقييد لها يحول بالطبع دون الوصول إلى هذه النتيجة، ويعد انتهاكا للحرية... لأن الأحزاب هى كبقية هيئات المجتمع تقوم على مبادءة الأفراد لتحقيق أهداف سياسية بالوسائل المشروعة- ومن ثم فليس هناك حاجه أصولية لأى نوع من أنواع التقييد- مهما حمل من أسماء أو تلبس بضرورات مدعاة. وقد كوُنت شخصياً حزباً باسم **(حزب العمل الوطنى الاجتماعى)** "عام ١٩٤٦" ووزع منشورات فى ذكرى ضرب الأسطول البريطانى للإسكندرية. وقبض على بعض أعضائه، كما اصدر الحزب بعض الكتيبات باسمه، ولم يتعرض له أحد .

ونتيجة للاستبداد وحكم الفرد الذى تعرضت مصر له ابتداء من سنه ٥٢، نشأ جيل فى "جب الناصرية" لا يعرف شيئا عن مناخ الحرية التى كانت تتمتع به مصر بمقتضى دستور سنه ١٩٢٣، خاصة وأن الناصرية اصطنعت لتبرير استبدادها الرطانة الاشتراكية وفكرة الحزب الواحد التى أبدعها لينين، وبهذا فقدت الحرية أنصارها. ومع أن مصر دفعت غالبا ثمن الاستبداد، ولا تزال حتى الآن تعانى من ثماره المرة، فإن بقايا الناصرية وذيولها لا تزال تحول دون تحقيق حرية الأحزاب حتى يفلتوا من المحاسبة الجماهيرية لها، وكان قصارى ما وصلت إليه جهود الأحرار هو صدور قوانين تعطى لجنة حكومية حق التصريح بتكوين حزب ومن الطبيعى **أن الوظيفة الحقيقية للجنة الأحزاب ليست هى التصريح بتكوين الأحزاب ولكن الحيلولة دون تكوين الأحزاب إلا لمن تطمئن إليه، أو يعمل بشروطها .**

وقد ظهر للنظم الاستبدادية أن مما يحسن صورتها ويسدل قناعا على طبيعتها أن تسمح أو حتى تسعى إلى تكوين أحزاب بشروط مقيدة، وتبقيها أقزاما ثم تدعى أن هناك حرية و "تعددية" حزبية وتلوم الأحزاب لأنها لم تكسب الشارع وكيف يمكن أن تنطلق وهى مكبلة اليدين والقدمين بالأغلال ..

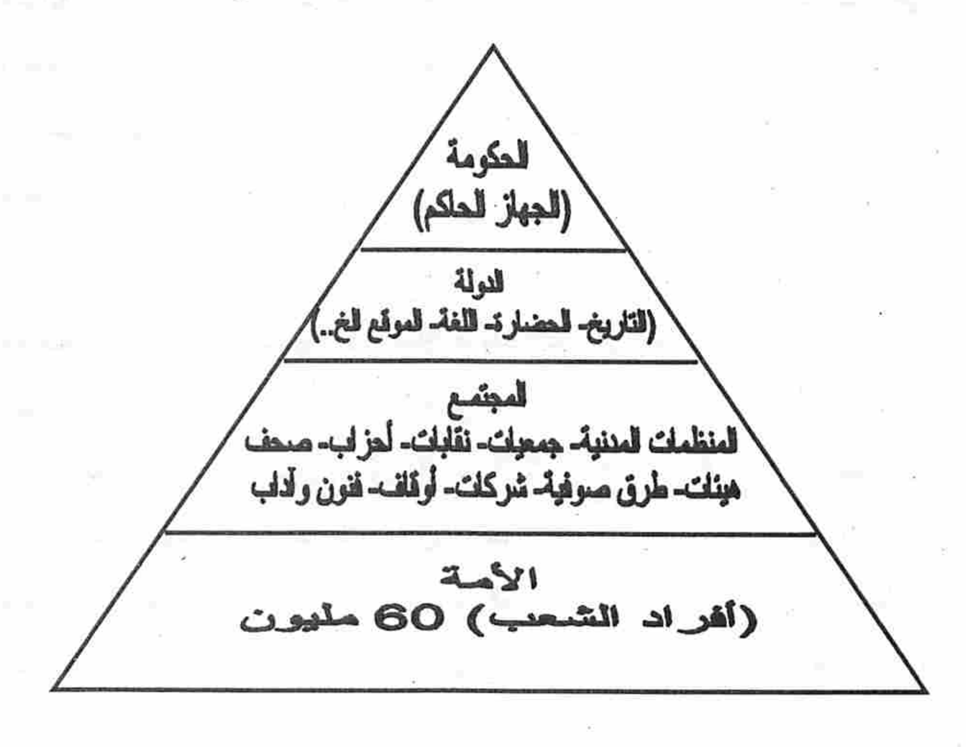
سادسا : حرية تكوين المنظمات المدنية ..

نعنى بالمنظمات المدنية كل الهيئات والمؤسسات التى يكونها أفراد من الناس مدفوعين بإيمانهم، فى المجالات المختلفة التى تنتظم المجتمع مثل الجمعيات الخيرية والجمعيات الأدبية والفنية، والمنظمات الصحية والطبية. وهيئات الإصلاح الاجتماعى والجمعيات الثقافية والتعليمية، كما يدخل فيها

النقابات والصحف واتحادات الطـــلاب والجمعيــات التعاونيـــة، والنـــوادى الرياضية والجمعيات النسائية والشبابية والطرق الصوفية وهيئـــات الأوقـــاف والأحزاب السياسية والبنوك والشركات التجارية ..

ومجموع هذه الهيئات يكون "المجتمع" أى الشكل المنهجى والنظامى الذى يكونه الأفراد الذين يكونون فى مجموعهم الأمة عبر الـــهيئات التـــى تبلور رغبات الأمة- على اختلاف أفرادها- فى ممارسة نشـــاطها بطـــرق نظامية ومنهجية تغطى كافة المجالات .

ولكى نتعرف على منزلة وأهمية المنظمات المدنية يمكن أن نتصور بنـــاء هرميا ضخما تكون قاعدته العريضة الأمة أى ملايين الأفراد الذين يكونونـــها وفوق هذه القاعدة قاعـــدة أصغر منها نطلق عليها "المجتمع" وهى تـــضم كل



الهيئات التى يكونها أفراد الأمة ليمارسوا دورهم بصفة جماعية، وفوق هـذه القاعدة الثانية قاعدة ثالثة أصغر هى التى نقول عنها الدولة وهى عـاده تمثل الموقع الجغرافى الذى تسكنه الأمة وتاريخها وحضارتها ولغتها ودينها الـخ.. وأخيراً تمثل القمة المدببة الحكومـة وهـى الجهاز التشـريعى، والتنفيذى والقضائى للدولة .

فى هذا الرسم نجد أن الهيئات والمنظمات المدنية هى التـى تبلـور- بصورة مباشرة- نشاط أفراد الأمة فى مختلف المجالات وهى التى تقف ما بين "الأمة" كأفراد، والدولة التى تمثل الرمز، أو الحضارة، أو التـاريخ، أو الديـن دون أن تكون فيها هيئات أو أجهزة.. فإذا انتفى وجود القـاعدة الثانيـة التـى تكون المجتمع، أو وهنت، فستنتفى أو تهن العلاقة مـا بيـن الأمـة- كـأفراد مشتتين دون تنظيم، والحكومة التى هى الجهاز الإدارى والتنفيذى والتشـريعى والقضائى- ولن تستطيع الحكومة- لو أرادت- أن تتعامل مع الأمـة بطريقـة جماعية، منهجية، منظمة، ويغرى هذا الحكومة (حتى لو لم يكن هذا الأغـراء كامنا فيها) بالاستبداد بالأمر .

وليس من المبالغة فى شئ القول إن تقدم الأمم إنما يكون بقـدر تقـدم المنظمات المدنية فى عملها، لأن التاريخ يدلنا على أن التقدم إنما رفعت راياتـه الهيئات التى كونها المجتمع للإصلاح فى كل مجال. فدعت هيئـات الإصـلاح الاجتماعى لإصلاح السجون ودور الرعاية الاجتماعيـة والدعـوة للتأمينـات الإجتماعية وأصلحت حركة التمريض المدنية نظم التمريض. وعلـى أسـاس منظمات الوقف والجمعيات الخيرية بنيت المساجد والمـدارس والمستشـفيات، وكان من المستحيل أن تُمحى أمية الشعوب لولا الدعاة الذين آمنـوا بضـرورة

ذلك ودعوا إلى التعليم الإلزامى، كما قامت النقابات بحماية العمال ورفع المستوى المادى والفكرى فى الوقت الذى قامت الجمعيات العلمية لدعم البحوث والدراسات التى تنهض بالصناعة والزراعة. أما فى الفنون والآداب من شعر أو موسيقى، أو تمثيل فما كان يمكن أن ترتقى لولا المعاهد والجمعيات والفرق التى قامت لذلك وتعهدته وصقلت موهبة الموهوبين بالثقافة والمعرفة ..

أن الشركة التجارية/ الصناعية، والنقابة العمالية/ المهنية، والحزب السياسى، والطرق الصوفية والفرق التمثيلية تدخل كلها فى إطار المنظمات المدنية لأنها جميعاً تتكون من أفراد أو متطوعين للعمل بحكم إيمانهم أو نشاطاتهم، وتستهدف النهضة بالمجالات التى قامت من أجلها والتى تصب فى النهاية فى بحيرة المجتمع، فهى تنبع من الأمة، ولكنها تصب فى المجتمع .

من هنا نعلم أنه بقدر نشاط وفعالية هذه المنظمات بقدر ما يكون تقدم، وحيوية، وفعالية المجتمع. وبقدر ما تضعف أو تتلاشى بقدر ما تنعدم هذه الحيوية، وبقدر ما ينفسح الحال لاستبداد الحكومة والتحكم بالأمة. كأفراد مشتتين .

❁ ❁ ❁

وفى الفترة المعاصرة اكتسبت هيئات ومنظمات المجتمع المدنى أهمية خاصة، لأن التطورات التى تعرض لها العالم أخيرا، وأبرزها ثورة الاتصالات وربط كل دول العالم بعضها ببعض بالقنوات الفضائية وما تبثه أجهزة التلفزيون فى كل دولة، والطابع المجرد لعالم "الكمبيوتر" أدت إلى لظهور موجة عاتية هى العولمة. وكان أبرز ما أدت إليه هذه الموجه انحسار سلطة الدولة المركزية نتيجة تعاظم دور الشركات العملاقة- عابرة القارات- وبفعل

الاتفاقيات الدولية التى تحرم على الدولة فرض الضرائب أمـــام الـــواردات أو فرض قيود على الاستثمار الخ ...

نتيجة لهذا زاد دور المنظمات المدنية وأصبح عليها أن تقوم بما كـــانت تقوم به بعض أجهزة الدولة وأن تستوعب الاتجاهات التى تأتى بـــها العولمـــة، ومعظمها غريب عن أوضاعها ومفاهيمها، وفى الوقت نفسه يكـــون عليـــها أن تحمى خصوصية الأمة ومقوماتها الرئيسية التى تمثـــل شـــخصيتها وذاتيتـــها. وبدون ذلك تكون العولمة طوفانا كطوفان نوح لا يمكن أن يقف أمامه شئ بمـــا فى ذلك سيادة الدولة، وهو المبدأ العتيد الذى قـــامت عليـــه كـــل السياســـات، الخارجية حتى الآن .

وحرية المنظمات المدنية تقتضى أن لا تكون هناك قيود على تكوينـــها أو أدارتها أو نشاطها، وأن لا يكون لأى جـــهاز حكومـــى كـــوزارة الشـــئون الاجتماعية أو الأوقاف أو غيرهما حق فى التدخل أو حتى المراقبـــة الماليـــة. فكل هذا يجب أن يترك للذين يؤسسونها والذين هم أصحابها الشـــرعيون ومـــا تدخل الوزارة إلا صورة من الافتيات على حرية الناس فيمـــا يملكـــون ومـــا ينشئون. وكما ذكرنا فى مكان سابق من هذا البحث، فإن المبرر القديم لتدخـــل الحكومة كان هو أن الهيئة لا تحصل على الشـــخصية الاعتباريـــة إلا عندمـــا يضفى عليها القانون ذلك، ومن ثم يجوز لهذا القانون التدخـــل ولكـــن القـــانون الدولى الذى يعلو القوانين القومية، والذى يمثل الحقـــوق الأساســـية للإنســـان، يعطى كل هذه الهيئات الشخصية الاعتبارية ويحررها من كل صور التدخـــلات والقيود التى تريد الأجهزة الحكومية أن تفرضها بحجة التنظيم والحماية الـــخ.. فحتى الرقابة المالية التى يقال إنها تستهدف حماية أمـــوال المنظمـــة حتـــى لا

يستغلها أفراد من مجلس الإدارة فى غير ما خصصت له، حتى هذا الحق يمكن أن يكون تعله لتدخل الحكومة لا لحماية الأموال، ولكن لضيقها بـــهذه الهيئـــة، والصورة الطبيعية أنه ما دام مجلس الإدارة والجمعية العمومية لكل هيئة وهمـــا مستوى التكوين ومستوى الإدارة قابلاً وراضيا بسير الجمعية فلا مجال لتدخـــل حكومى كائنا ما كان لأن أصحاب الهيئات راضون. فإذا كان ثمة خطأ فـــإن أى عضو من أعضاء الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة يمكن أن يعمل لتصحيـــح الوضع بالطريقة التى يضعها النظام الأساسى فإذا لم يصلح هذا، فما من قـــوة تمنعه -باعتباره عضواً فى الهيئة- من أن يرفـــع الأمـــر للقضـــاء ويطلـــب بالتصحيح ...

وأبرز مثال على سوءات التدخل بزعم الحماية هو تدخل الدولـــة فـــى شركات توظيف الأموال. فقد كانت- رغم كل ما نسب إليـــها مـــن ســـوءات- تسير وتمضى قدماً وتوزع عوائد والجميع راضون. وعندما تدخلت الحكومـــة نهبت عمليا كل أموالها واحتفظت بها لنفسها ولم تعط المودعين "الغلابة" الذيـــن أصبحوا فى قبضة الحكومة وروتينها إلا ١٠% وبعد عشرة أعوام ١٠% مـــره أخرى فى حين أن أصول هذه الهيئات تضاعفت أضعافاً خلال الأعوام العشرة

فأين الإصلاح فى هذا ؟ ولمن يلتجأ المودعون وقد أصبحت الحكومـــة خصماً وحكماً .

ويمكننا القول دون تحفظ أنه إذا كان التدخل الحكومى حسناً فى حالـــة، فإنه سيئ فى ألف حالة. وقد عانينا وعشنا بأنفسنا هذه التجربة عندمـــا أسســـنا سنه ٥٣ "الجمعية المصرية لرعاية المســـجونين وأســـرهم" ونجحـــت بفضـــل ظروف استثنائية فى تحقيق ثورة إصلاح السجون بما فى ذلك وضع الأســـرة، وتخفيف القيود وإباحة السجائر وعدم إعمال السابقة الأولـــى الـــخ... وعندمـــا

تغيرت الظروف الاستثنائية التى سمحت للجمعية بهذا، وفى الوقت نفسه عندما أرادت الحكومة أن تضم كل الهيئات والجمعيات إليها- حيكت مؤامرة قذرة للجمعية، واستطاعت وزارة الشئون استبعاد مجلس الإدارة بأسره وإحلال مجلس إدارة من ضباط وموظفى السجون. وبهذا أصبحت هذه الجمعية التى بدأت ثورة إصلاحية وتولى قيادتها مفكرون ومصلحون وسيدات من المجتمع- جمعية مدجنة يكون دعاة الإصلاح فيها هم زبانية السجون أنفسهم [١]..

سابعا : تحرير المرأة ..

لئن كنا قد غطينا بالحديث "مفردات الحرية" فهناك أمر آخر لا يقل أهمية عما قدمنا. ومن غير المعقول أن نتحدث عن مفردات الحرية، سواء كانت فى الفكر والتعبير والصحافة الخ... ونتجاهل أن نصف الأمة أو يزيد لا يتمتع بحرية ممارسة هذه المفردات، أو حتى بحرية تصرفاته الشخصية .

إن المرأة ليست فحسب نصف الأمة، ولكنها النصف الهام الذى يربى الجيل المقبل أى الأمة كلها.. رجالاً ونساءً وتطبعه بطابعها. فإذا غرست فيه الصدق والشجاعة والأمانة.. شب عليها.. وهى حقيقة لا تماثلها أى حقيقة أخرى، لأن ما تغرسه الأم فى الجيل سنوات طفولته الأولى يبقى فى نفسه أبد الدهر ..

وقد لا توجد قوانين تحرم المرأة من الحقوق والحريات الأساسية. فلها أن تتم الدراسات، وأن تمارس الأعمال والوظائف وأن تأخذ مثل أجر ومرتب

---

[١] لمن يريد المزيد عن تلك الصفحة المجهولة من حياة "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم " يمكن الاطلاع على الكتاب الذى أصدرناه عنها. "صفحة مجهولة من الخدمة الاجتماعية" دار الفكر الإسلامى .

زميلها دون تفرقه، وهو أمر قلما تظفر به المرأة فى الخارج.. ولها أن تؤسس وتشترك فى الجمعيات والنقابات والأحزاب الخ ...

ولكن الأمر ليس أمر قوانين فحسب.. إن المناخ الذى يحيط بالمرأة أهم من القوانين لأنه يصل إلى ما تعجز القوانين عن الوصول إليه تحليلاً أو تحريماً، وقد يبيح القانون، ولكن المناخ لا يسمح، لأنه حصيلة العادات والتقاليد والأعراف والأوهام وما يتطرق إلى النفوس من مفاهيم مغلوطة، أو حساسيات مرهفة ...

فالمرأة العربية والإسلامية حتى فى دولة مثل تونس التى كانت الأولى التى حققت المساواة القانونية- تعجز عن أن تمارس مفردات الحرية بالصورة التى يؤديها الرجل .

وهناك عرف عميق متغلغل يوجد حساسية بالنسبة لكل شئ يتعلق بالمرأة ويجعل له وزنا خاصا ومعالجه مستقلة ويحسب على المرأة خطواتها ويعد عليها أنفاسها ويتحكم فى زيها، ومشيها، وخروجها ويمكن أن يؤول كل ما يصدر عنها تبعاً له ...

وإذا كان الأخ الأصغر فى الأسرة ينظر لنفسه حاميا لأخته الأكبر سنا، والأعلى تأهيلا. وصيا عليها وإذا كان الأب يتمنى أن يعهد بابنته إلى زوج تكون "فى عصمته" ويكون مسئولا عنها، فلا عجب إذا كانت المرأة فى المجتمع الكبير، كما هى فى الأسرة الصغيرة. تبيعه لا مستقلة ..

ومما يدخل فى باب التضليل الاكتفاء بالقول إن الإسلام انصف المرأة ومنحها حقوقاً لم تبلغها المرأة الأوربية إلا حديثاً، لأنه ليس له أى مردود عملى على الإطلاق. فقد عطل الفقهاء نصوص القرآن وممارسات الرسول وأحلوا

محلها أحكاما تقرر القهر وتضع المرأة فى عقر دارهـــا.. لا تخـــرج منـــه إلا لضرورة قاهرة ..

وكيف يمكن أن يكون هناك مساواة، ومصافحة المـــرأة تعـــد مشـــكلة مستعصية على الفقهاء حتى المتفتحين منهم- والزى والاختلاط- وهما أمـــس الحقوق الشخصية للإنسان وأكثرها خصوصية، محل كر وفر، تحليل وتحريـــم والذين يطالبون بالنقاب الذى يخفى وجهها. ويطمس شخصيتها لا يقلـــون عـــن الذين يكتفون بحجب الشعر وإبداء الوجه والكفين وإذا كـــانت قـــوى التطـــور القاهرة قد زجت بالمرأة فى مجالات العمل وأصبح حتمـــا عليـــها أن تخـــالط الرجال (باستثناء السعودية التى تجعل للمرأة العاملة أمكنة خاصـــة لا يدخلـــها الرجال) فإن الأزواج والآباء فرضوا نوعا من الرقابة الدقيقـــة علـــى المـــرأة العاملة لحصر اختلاطها بالزملاء، كما حرم الاختلاط خـــارج إطـــار العمـــل والدراسة. ولا تملك المرأة أن تفتح الباب أو ترد على السائلين. وحتى لو كـــانت صحفية، فإنها تكتب وترسل ما تكتبه من "وراء ثقب الباب" علـــى حـــد تعبـــير إحدى الصحفيات الكويتيات- قبل أن يسمح بتشـــغيل عـــدد مـــن الصحفيـــات بالمجلة. والمرأة محرومة حتى من أن تشترك فى تحرير عقد زواجـــها الـــذى سيربطها بزوجها طول الحياة، وينوب عنها وكيل قد يكون أبوها أو أخوها ..

إن تأصل هذه الممارسات توضح أن المساواة ما بين النساء والرجـــال، أو حرية المرأة، قضية مستبعدة من الفكـــر المســـيطر علـــى المســـلمين. وأن التفاسير المغرضة والأحاديث الموضوعة قد إنغرست عميقا فى جذور المجتمـــع الإسلامى والفكر الإسلامى وحالت دون أى تقدم فى هذه المسألة .

إن أى شائعة تشيع عن امرأة بعلاقة ما، تستتبع ذبح المرأة حتى يطهر "شرف العائلة" الذى لا يطهر إلا بعد أن يراق على جوانبه الدم ! ويغلب دائما أن تكون الشائعة كاذبة ..

وأين هذا الفهم الجاهلى الأصم ممن قال للرسول إنه رأى بعينه، وسمع بأذنه، فقال له شاهداك أو يجلد ظهرك، ومما قرره القرآن إذا ادعى زوج على زوجته بالزنا ولم يكن له شاهد آخر. أن يشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من المكذبين. ويبرأ ساحتها {أى زوجته} أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، وأن لعنة الله عليها إن كان من الصادقين ...

فأنظر إلى هذا الحل الحضارى الذى لا يقوم على الانتقام ولا يؤدى إلى إراقة دماء، بل ولا يثير جلبة، ثم يتفرقان ويتولى الله كل منهما بعدله ورحمته ..

عجز المجتمع الإسلامى عن أن يسيغ هذا، وأن يسمو فوق غرائزه وأنانيته، وآثر أن يعود إلى العرف الجاهلى. وآزرته فى هذا القوانين الوضعية التى تخفف العقوبة فى "جرائم الشرف" المزعومة ..

نحن نحتاج إلى جهود معمقه ومكثفة ومتوالية لا حصر لها حتى يمكن أن يستسيغ الرجل العربى والمسلم جوهر حرية الإنسان، رجلا أو امرأة وأن هذا إذا أنصب على الحقوق السياسية والعامة، فإنه أحرى أن ينصب أولا على التصرفات الشخصية كالزى، والاختلاط والخروج والدخول للمرأة كما للرجل وأن الحقوق والواجبات ما بين الزوجين يجب أن تقوم على رضاء وقبول وحب وعاطفة ليتحقق ما أراده الله بين الزوجين من مودة ورحمة وحب وسكينة .

متى يفهم المسلمون أن الأصل فى الأشياء والأفعال الحل والإباحة. وأن التحرر أفضل من التقيد، وأن العدل أفضل من الظلم وأن الإيثار أسمى من الأثرة.. وأن الجوهر أعلى من المظهر. وأن الشعب الذى يقيد نصفه لا يمكن أن يتقدم.. لأن نصفه المقيد يثقل على نصفه المحرر فلا يستطيع أن يسير وبهذا يشل الشعب بأسره.

متى يتفهم ما قاله الرسول عن العنصرية إنها منتنة، وأنها تشبه الخرء الذى يدهده الجعل بأنفه.. هل هناك تصوير أبشع من هذا لما كانت تظنه الجاهلية فخرا، ومجدا ؟ فلا فضل لقرشى على عربى ولا لعربى على أعجمى، ولا لرجل على امرأة ولا لغنى على فقير، إنها ليست الأحساب أو الأنساب، الذكورة أو الأنوثة التى ترفع وتضع .. ولكنها الأعمال والتقوى ..

لابد للمسلمين أن يتخلصوا من الحساسية التى تصل إلى حد المرض إزاء المرأة وأن يؤمنوا لا بالفعل والجوارح فحسب ولكن بالقلب والعاطفة أيضا بما قاله الرسول "النساء شقائق الرجال" .

أن المرأة المتعددة الأبعاد، التى تكون حينا أنثى، وحينا أما هى أولا إنسان شأنها فى هذا شأن الرجل تماما، ويفترض أن تنال كافة الحقوق الإنسانية، ولا يجوز الافتئات على هذه الحقوق بأى دعوى، وإذا كانت صفتها الخاصة كأنثى وأم تحملها مسئوليات لا يحملها الرجل وترتب عليها واجبات لا يتقيد بها الرجل. فإن هذا الوضع أحرى أن يجعل المجتمع ينظر إليها بعين التقدير والإكبار والاحترام، وأن يقدم إليها التسهيلات التى تمكنها من القيام بمهامها المتعددة [1] ...

---

[1] للمزيد أنظر كتابنا "المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء" دار الفكر الإسلامى .

الباب الثانى

الحرية

وتفاعلاتها مع المجتمع

كائنا ما كان تقديسنا للحرية، فإن هذا لا ينفى أن الحرية التى نتحـــدث عنها ليست هى حرية المنفرد فى جزيرة منعزلة غير مأهولة لا يوجـــد فيــها سواه. إنها الحرية فى مجتمع يحفل بالأفراد والمجموعات له تـــاريخ وعـــادات وتقاليد ومصالح الخ... ويكون على الحرية أن تحسب حسابها وتتعامل معـــها، لأنها ببساطة لا يمكن أن تتجاهلها .

وحتى من منطلق الفرد- وليس المجتمع، فإننا نجد أن تجليات النفـــس البشرية لا يمكن أن تتجاوز ثلاث صور :

الأولى : فكر : فالفرد يفكر، أى يعمل عقله وقلبه وملكاته فى كـــل مـــا حوله من أوضاع ويعبر بذلك عما يتصوره، أو يـــهفو إليـــه.. بحكـــم قدراتـــه وأهوائه الخ ...

هذا الفكر هو المجال الأول والأصيل للحريـــة. إنـــه عريـــن الحريـــة وعرشها الذى لا ينازعها فيه منازع وهو الأصل فى معظم ما وصلـــت إليـــه البشرية من تقدم، وما ظل فكرا وتصورا وتنظيرا وعقلا فيجب أن لا يقف فـــى سبيله قوة أخرى.. ليس فحسب لأن هذا يحول دون ظـــهور الأفكـــار الجديـــدة والتصورات الخلاقة والمبادرات المنشئة، ولكن أيضا لأنه عمليا غير ممكـــن،

فلا تستطيع أى قوة أن تتصدى له ما دام فكرا، فالفكر لا يمكن أن يقبض عليه، أو يحبس، أو يقتل والطريقة الوحيدة لمعالجته هى الفكر نفسه، وبهذا نعود إلى الحرية.. وهذه الصفة الفريدة، والأهمية العظمى لحرية الفكر هى التى جعلتنا نقول إن الحرية- وأن كانت تتبع فى الإسلام من **الحق**، فإن حرية الفكر هى مما لا يكون للحق وصاية عليها لأنها هى السبيل إلى تعرف الحق نفسه والإيمان به.. وهذه الحقيقة هى السر فى إطلاق القرآن الكريم لحرية الاعتقاد على مصراعيها. ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾، وهى كذلك السر فى قرن القرآن لها بالفرد. ﴿من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها﴾ .

وكان القرآن الكريم فى هذا اهدى سبيلا، من الفقهاء الذين حاولوا الافتيات عليه وتحيفه بما وضعوه من قيود على حرية الاعتقاد .

الثانية : حق : فالفرد يجد أن من حقه، نتيجة لحرية الفكر أن يعبر عما يفكر فيه. فينشأ حق التعبير. ويرى من حقه أن يتعاون مع زملائه فى العمل لتكوين نقابة فينشأ حق التنظيم النقابى. أو يريد أن يؤسس مع مواطنين له حزبا فتنشأ حرية تكوين الأحزاب الخ... إلى آخر ما عرضنا له فى الفصل السابق تحت عنوان "مفردات الحرية.." .

وكل ما ينشأ للفرد من حقوق. وما يترتب عليها من حريات يخضع لقاعدة رئيسية من مفاخر الشريعة الإسلامية هى قاعدة **عدم إساءة استخدام الحق** فحتى أخص هذه الحقوق حق الفرد فى التصرف فى ماله. فإن هذا الحق- كبقية الحقوق- يخضع لقاعدة عدم إساءة استخدام الحق. فلا يجوز له أن يوصى بماله للكلاب والحيوانات بينما يوجد آدميون جوعى، ولا يجوز له

أن يحرم أحد أبنائه دون آخر بلا مبرر ووضع الإسلام المعادلات اللازمة مـــا بين حق الفرد الخاص. وحق المجتمع، وحق أبنائه ".

فإذا كانت صلاحيات قاعدة "عدم إساءة استخدام الحق" تصل إلى هـــذا المدى فى حق من أخص الحقوق، فلنا أن نتصور أنها يمكن أن تذهب إلى أبعـد من ذلك بالنسبة لحقوق أقل خصوصية ..

وقد يظن البعض أن هذه القاعدة يمكن أن تأتى علـــى الحريـــة نفســـها وبهذا نهدم فى هذا الفصل ما أقمناه فى الفصل السابق ولكن هذا غير صحيـــح. لأننا وقد خرجنا من إطار التفكير المجرد. ودخلنا فى إطـــــار الحقـــوق "شـبة العملية" فإننا بداهة دخلنا ميدان حقوق الآخرين، أو بمعنى ما حريات الآخريـن. ومن ثم نتبين أن قاعدة عدم إساءة استخدام الحق إنما أريد بها حماية حريـــــات الآخرين من أن تعصف بها حريات أنفسنا فهى حماية للحريــــة ولا يمكـــن أن تتهم بتقييد الحرية، إلا ممن يفهم أن حرية فرد ما هى حريته فى ظلم الآخريـــن والأضرار بهم والقضاء على حرياتهم. وهذا ما لا يقول به منصف أو عـــاقل.. وكل ما يقال عنه هو أن حريات الحقوق تكشف عن الطبيعة المركبة لها التـــى تقتضى حماية أو ضمانه، لا تكون لها حاجة بالنسبة لحريـــة الفكـــر البســيطة بطبيعتها .

على أنه حتى فى حرية الفكر، فإنها أن جاوزت إطار الفكر المجـــرد، النظرى الذى يعالج المبادئ والأوضاع إلى إطار الـــذات والأشـــخاص، كمـــا يحدث عند الانتقال من نقد الأوضاع إلـــى نقـــد الأشـــخاص القـــائمين عليـــها كأشخاص أو التنديد بتصرفات خاصة لهم الخ... والالتجاء إلى القـــذف فإنـــها تكون قد جاوزت إطار صلاحياتها ودخلت إطارا يمكن أن يخضعـــــها لقـــاعدة

"إساءة استخدام الحق" أو أنها تجاوزت هذا الحق، ومن ثـــم يحــق محاســبتها ومعاقبتها ..

الثالثة : عمل : فالفرد يريد أن ينشئ مصنعا وأن يستأجر عمــــالا، أو أن يبنى منزلا، أو أن يتخذ زوجة، أو أن يتملك أرضا ويزرعها إلى أخــر مــا يجاوز إطار الحق إلى إطار العمل والممارسة. وهنا فـــإن الإســلام يخضعــه لقاعدة رئيسية هى **العدل.** وهى صورة أكثر تكثيفا وشمولية وأصولية من قـاعدة "عدم إساءة استخدام الحق" لأن العدل هو الحق مطبقا. فإن طبيعة الحــق هــى التجريد وطبيعة العدل هى التطبيق ومن أجل هذا جاز أن يكون الحق اسما مــن أسماء الله. أما العدل فلا يكون إلا صفه من صفات الله ..

من هنا فإن حرية الفرد فى أن ينشئ مصنعا ويقيم علاقات مع العمـــال أو حرية الحاكم فى أن يصبح رئيسا للدولة ويقيم علاقات مـــع الجمـــهور.. أو حرية الفرد فى أن يتزوج وما ينشأ عنه من علاقة بالزوجة والأبناء... كل هــذا يخضع للعدل وليس فيه من حرية للفرد إلا المبدأ فحسب، أما الممارسة فتخضع كلها للعدل. والذى **لا يمكن أن يعد قيدا على الحرية، ولكن تنظيما لها أو هـــو بالأحرى حماية حرية الآخرين - عادة الضعفاء والفقراء- من حماية الآخرين - عادة الأقوياء. والأثرياء.. وطبيعى أن يضيق به هؤلاء... وطبيعى أيضا أن لا نأبه لهذا الضيق ..**

ويجب أن نقول إن الطبيعة المركبة والمعقدة للمجتمع التى أوجبت قيـــام ضمانات تبقى على الحرية وتحول دون أن تقضى الحرية على نفسها إنما هـــى جزء من طبيعة الأشياء. فحتى لو كان فرد ما منعزلا لا يسكن فرد آخر معــه.. فإن حرياته محكومة بقدراته فهو لا يستطيع أن يخرق الأرض أو يبلغ الجبـــال طولا ...

من أجل هذا نجد أنه باستثناء حرية الفكر التى هى هـــواء متجـدد لا يمكن القبض عليه، أو التحكم فيه، فإن كل الحريات الأخرى تتفاعل بدرجـــات متفاوتة مع الضرورات التى تنشأ من المجتمع ..

وسنعرض فيما يلى لبعض هذه التفاعلات ...

أولا : الحرية والقانون والأعراف ..

يقولون أن "جحا" جلس يوما هو وزوجته أمام قدر الطعـــام. وبعـد أن ذاقه قال "ما أطيب الطعام لولا الزحام !" فقالت زوجته وأى زحـــام وليـس إلا أنت وأنا فقال "لوددت لو أنى وحدى ...!" .

وليس جحا هو الوحيد فى هذه الأمنية، فهناك كثيرون يتمنون لـــو لـم يكن سواهم. حتى وأن كان "سواهم" هم الذين أعدوا الطعام ...

ولكن طبيعة المجتمع لم تهيئ لجحا وأمثاله "الأنانيين" أمنيتهم، فمـــا أن يجتمع اثنان حتى تنشأ "القضية الاجتماعية" أعنى تحديد حقوق كل فرد بحيـــث لا تتنافى أو تتعارض مع حق الآخر.. وبقدر ما يكثر العدد بقـــدر مـــا يـــزداد التعقيد وقبل أن يظهر القانون الذى يضع الحدود ظهر العرف الذى يقوم بذلـــك. وينقله الابن عـــن الأب والبنت عن الأم.. وأصبح نوعا مـــن القـــانون يحـــدد الحقوق والواجبات. وأين تكون الحرية. و"كم" تكون هذه الحرية الخ ...

وتأثل العرف فى المراحل الطويلـــة والســـحيقة لظـــهور المجتمعـــات الإنسانية حتى أصبح نوعا من الدين يلتزم به ويخضع له الجميع .

ومع أن العرف لم يعد، فى المراحل التالية للبشرية هو الوحيد الذى يحكم المجتمع، كما سنرى ذلك فى الفقرة التالية. فإن أصوله الغائرة فى أعماق تاريخ المجتمع جعلت له قوة يمكن أن تقف فى وجه أعاصير التطور أو حتى الضرورات التى يمليها العقل السليم. ونرى صورة لهذا العرف ومدى تغلغله وقوته فى مجالات عديدة لعلها أكثرها ظهورا العرف عن المرأة. فالتقاليد التى هى العرف المبلور. هى التى تحكم هذا المجتمع وتقف فى وجه الإسلام نفسه تدعيه وتتستر وراءه- وأن كانت عمليا تعارضه وكل الحلول الأخرى السليمة- التى تأخذ بها المجتمعات الأخرى، وقضت هذه الأعراف والتقاليد على حريات المرأة وحقوقها وقدمت مثالا عن مدى سطوة هذه الأعراف وعجز الأفراد والجماعات والدعوات الإصلاحية عن زعزعتها.. وحالة الكويت تضع النقط على الحروف فبهذه الدولة التى تعد أكبر مناطق الخليج تأثرا بالأسلوب الأمريكى، وأخذا بأسباب الحياة الحديثة رفضت بإصرار منح المرأة حق التصويت- فضلا عن الترشيح- ولم يكن لهذا أساس إسلامى رشيد لأن معظم الدول العربية والإسلامية أخذت بالمبدأ ولأنه بالطبع لا يتنافى مع الإسلام. والفرق الوحيد بين الدول الإسلامية التى سمحت بالمبدأ والدول الإسلامية الأخرى التى رفضته كالكويت هو أن هذه الدول الأخيرة لا تزال أسيرة الوضع القبلى الذى يقوم على العرف. حتى عندما يتستر العرف بالإسلام، وهكذا أصبح العرف مثل "جلمود صخر حطه الماضى فى طريق المستقبل فسده ..

ومع أن العرف والتقاليد احتفظت بسلطاتها فى مجالات معينة، فإن التطور كان يحل القانون محلها فى المجالات الأخرى وحدث هذا عندما لم يعد الناس ينشأون فى بقعة ما من الأرض كما تنمو الأشجار، ويظلون فيها جيلا

بعد جيل وينقل الأب ما أخذه إلى أبنه، والبنت ما تعلمته من أمـــها، ولـــم يعـــد المجتمع محتفظا بطابعة القبلى القديم. وإنما إنثال الناس من مختلـــف الأنحـــاء على بقعة ما لحسن موقعها أو لاحتواء تربتها على مناجم. وأخذ يقطنون فيـــها ويوجدون مجتمعهم "المدنى" الجديد ومن هذا الوجود ظهر القانون ..

وشيئا فشيئا، ومع تطور المجتمع بدرجة كبيرة مـــن التعقـــد، ظـــهرت الحاجة إلى القانون، وبقدر ما يزداد تقدم وتعقيد المجتمع بقدر ما تزيد الحاجـــة إلى القانون .

وأنظر مثلا إلى حالة الطرق والشوارع. ففى القرية لم يكن هناك حاجه لأكثر من أزقة ضيقة لا يزيد عرضها عما يسمح للفـــلاح وحمـــاره بالســـير.. وحتى عندما أصبحت هذه القرية مدينة، ومدينة كبيرة مثـــل رومـــا- بجلالـــة قدرها- فلم تكن طرقاتها تسمح بالمركبات التى كانت امتيازا لفئـــات محـــدودة جدا من علية المجتمع بينما تجرى فيها الخيول ويحمل السادة والنبـــلاء علـــى محفات يحملها العبيد ..

فى هذا المجتمع كانت الحاجة إلى القانون ضئيلة، ولكن تأمل "الشـــارع" فى المدينة الحديثة وما يحتشد فيه من عربات وسيارات ووسائل نقل وركـــوب وما اقتضاه هذا من تخصيص جانبى الشارع للسيارات فى اتجاه معين، والآخـــر فى الاتجاه المضاد. ووضع إشارات لتقاطع الطرق أو التقاء الشوارع الفرعيـــة بالشوارع الرئيسية مما دعا إلى وضع "قوانين المرور" التـــى تنظـــم المـــرور وتجعله سيالا متحركا لا تقف سيارة فى وسط الطريـــق فتعطـــل ســـير كـــل السيارات وراءها.. أو تنطلق واحدة بســـرعة فتعـــرض الســـيارات الأخـــرى للمخاطر الخ ..

وفي الشارع الذى أسكن فيه بالقاهرة وهو شارع الجيش (وكان يدعى قبلا شارع فاروق) تحتشد كل وسائل المواصلات. فهناك الترام الضخم الذى يشبه القطار وهناك العربات التى تجرها الخيل أو الحمير، وهناك الأتوبيسات الضخمة والميني باص والميكروباص.. فضلا عن العربات الخاصة "الملاكى" والتاكسيات وشاحنات النقل فلو غفل عن تطبيق إشارات المرور فى مثل هذا الشارع لحظة عين لحدثت كوارث وربما قامت ثورات !

وأصبحت المدينة الحديثة أشبه بآلة ضخمة تضم المرافق بأسرها. من نقل أو صرف صحى، أو إضاءة والمؤسسات المقامة فيها من مصالح أو مدارس أو مستشفيات، والناس من رجال ونساء وأطفال.. وتسير هذه الآلة بمقتضى القوانين التى تسير الآلات بحيث لو تعطل "ترس" صغير لأصاب الآلة عطل، وربما توقفت عن السير ..

فى مثل هذا الوضع لا يكون هناك مجال لحرية الفرد ليس فحسب لأن حريته تلك قد تعطل الآلة الضخمة، ولكن لأن مناخ التنظيم – وليس الحرية- أصبح هو النسق، وهو ما يتفق مع الطبيعة الآلية للمجتمع. التى تجعل الفرد ترسا صغيرا فى الآلة يجد نفسه مسيرا بها ولا يستطيع عنها حولا أو فكاكا حتى فى التصرفات التى يبدو أن ليس فيها خطر كبير فهو لا يستطيع أن يقطف زهرة من شجرة بالطريق العام ولا يستطيع أن يرمى بوريقة وعليه بالطبع أن يلتزم بالمواعيد والأوقات المحددة، ولا يتصور أن يسير الهوينا فى أى وقت ليذهب إلى مصنعه أو مكتبه، فهناك وقت محدد بالدقيقة والثانية وعليه أن يجرى ليلحق بالترام أو العربة التى تبلغه محل عمله فى الوقت المحدد... فإذا دخل فهو لا يستطع الخروج إلا فى الوقت المحدد ..

وقد تغلغل التنظيم لدى الأوربيين فى كل شئ، حتى ليبدو أن أطفالهم الرضع، وكلابهم، وقططهم تشربوا هذا التنظيم، فلا يصرخون، ولا يتبولون، ولا يشذون عن النظام المقرر ..

وعندما ظهر مصنع النسيج الميكانيكى فى ريف بريطانيا فى الفترة التى أعقبت مباشرة الثورة الصناعية فإن هذا المصنع ظهر للعمال كسجن فالدخول إليه فى وقت محدد بصفارة، والخروج منه كذلك. وفيما بين صفارة الدخول وصفارة الخروج لا يستطيع العامل أن يترك الماكينة الحديدية. أو يجلس ليدخن سيجارة، فأين هذا من النول الخشبى فى باحة منزله، الذى كان يأوى إليه كل ما أحس من نفسه نشاطا لينسج ما يريد ..

من أجل هذا كانت نقمة عمال بريطانيا على هذا المصنع مزدوجة، فقد حرمهم من حريتهم، كما أنه دمر وسيلة عيشتهم، وانتظم العمال فى حركة تدمير الآلات وتحطيمها حتى جعلت الحكومة عقوبتها الإعدام !

ولا يتسع المجال لإسهاب أكثر.. المهم أن طبيعة المجتمع الحديث التى تتسم بالتعقيد الشديد.. والآلية أدت إلى سن قوانين عديدة تنتقص من حرية الأفراد.. وتملى عليهم الالتزام بها واحترامها ولم يكن مناص عنها لأنه لا يمكن دونها الاستمتاع بطيبات الحياة التى يقدمها العصر ..

ولكن مما يعطى هذه الحقيقة صورة أخرى أن الإنسان الحديث فى المجتمع الأوربى قد أشرب احترام القانون حتى كاد أن يصبح طبيعة ثابتة، ولم يعد يرى فى ذلك غضاضة أو انتقاصا لحريته. وإنما قياما بواجبات والتزامات المواطن. والنظر إلى الواجبات- قبل- أو مثل- النظر إلى الحقوق وبهذا يحقق

التوازن بينهما. وعند الإخلال به لغرض الاستئثار، فإن هذا يكون اتجاها فـــى طريق "جحا" الأنانى الذى لا يستحق احتراما ...

بل قد رأى الجمهور فى القانون ملاذاً يلتجأون إليه لكبح الجماح وحـــل الاختلاف، ورأى علماء النظم السياسية أن "حكم القانون" هو أفضل النظم، وأنه يفضل "الحكم بالأصوات" فى المجتمعات الأوربية ولا يطعن فى هذه الفكـــرة إلا أن القانون فى المجتمعات الأوربية يســـن بـــالأصوات. ومـــا أراده أرســـطو وأفلاطون عندما تحدثا عن "حكم القانون" وعجزا عنه هو ما جاء به الإســـلام عندما جعل القرآن باعتباره القانون الموضوعى الذى لا تضعه الأصوات هـــو أساس الحكم [1] ..

ثانيا : "إشكالية" الحرية والعدالة ..

ظن البعض أن هناك تعارضاً ما بيـــن الحريـــة والعدالـــة وأن علـــى الشعوب إما أن تأخذ بالحرية وتخسر العدالة، وإما أن تـــأخذ العدالـــة وتخســـر الحرية. وهذا فهم سقيم أدت إليه ظواهر بعض تجارب الحكم السياســـى التـــى تكون حرة إلى حد الانتقاص من العدالة أو عادله ولكـــن دون حـــرص علـــى الحرية .

والحقيقة أنه ليس هناك تعارض أصيل ما بين الحرية والعدالة، ولكـــن هناك تميز يميز كل واحدة عن الأخرى.. فالحرية هواء، وفكر، والعدل غـــذاء وعمل، والغذاء يؤثر سلبا وإيجابا على الصحة، ولكـــن الـــهواء هـــو الشـــرط الرئيسى الذى لا غناء عنه للحياة وإن لم يكن وحده هو الذى يكفل الحياة ..

---

[1] لا يتسع المجال لتفصيل أكثر، وقد عالجنا الموضوع فى كتابنا "رؤية للحكم بالقانون" . دار الفكر...

وفى كتابنا "نظرية العدل فى الفكر الإسلامى والفكر الأوربى" أثبتنا أن الحرية الطليقة يمكن فعلاً فى بعض الحالات أن تفتات على العدل بالنسبة لفئات أخرى كحرية استغلال أصحاب الأعمال للعمال، أو حرية استبداد بعض الحكام للمحكومين أو حرية استعلاء الرجال على النساء الخ.. ولكننا أثبتنا بحكم المنطق، والوقائع. أن هذه الحرية نفسها تفسح المجال لهؤلاء المظلومين جميعاً للعمل للانتصاف، وللقضاء على الاستغلال. فهذه الحرية مكنت العمال من تكوين النقابات التى استطاعت أن توقف الاستغلال الرأسمالى، ومكنت الشعب المجرد من السلطة ومن حق الانتخابات والترشيح أن ينال هذا الحق، وأن ينتخب نوابه فى المجلس. وأن يضع على رأس السلطة التنفيذية فى بلد كإنجلترا يمثل التقليد والحفاظ امرأة وليس رجلاً [1]. وهذه المرأة، أبوها بقال وأمها خياطة ثم ترأس حزب المحافظين العتيد رمز الاستقراطيه الوراثية، وتصبح هى نفسها بعد تركها للسلطة عضواً فى مجلس اللوردات... ثم لا تكون استثناء لأن الذى خلفها فى رآسة الحزب المعارض- (العمال) كان من عامة الشعب، ومن أفقر فئاته، وقبل هذا، فإن حزب العمال فاز فى انتخابات عام **١٩٤٥** على تشرشل الذى قاد بريطانيا إلى الانتصار فى أشد معاركها بأسا، وقسوة، وحقق حزب العمال للمرة الأولى **"دولة الرعاية"** ووضع نظم التأمينات التى هى مفخرة العهد الحديث.. كما مكنت الحرية بحارة الأسطول البريطانى أن يتمرد على قباطنته، ومكنت شعب فرنسا أن يعلن ثورته التى ترفع راية المساواة وتذهب بملكية آل البوربون.. وتحطم سجن الباستيل ..

والأمثلة أكثر من أن يتسع لها هذا الموجز .

---

[1] المقصود بالطبع مسز تاتشر .

ومن ناحية ثانية، فإننا لاحظنا أن فكرة العدل هى القيمة الحاكمة فى القرآن الكريم، وأنه لو كان للأديان بصمة لكانت العدالة بصمة الإسلام، ومع هذا فإن انعدام الحرية، سمح بظهور الملك العضوض على يدى معاوية بن أبى سفيان- وحال هذا دون تحقيق العدالة ...

أن العدل.. والحرية وجهان لأصل واحد هو الحق وليس هناك ما هو اسمى من الحق الذى قامت به السموات والأرض وانزل الله به كتبه ورسله، والحرية هى وسيلة الإنسانية للتعرف على الحق. ومن هنا كان احتفاء الإسلام بحرية الفكر، وإعطائه "كارت بلانش" لها وعدم وضعه أى حدود عليها، لأن هذه الحرية هى التى تعرف الحق، وهى التى تميز ما بين الحق والباطل ...

وهذه هى أهمية الحرية، وأنها هى التى تفتح الباب للعدالة. وقد خدع بعض الحكام شعوبهم عندما أوهموهم أن العامل والكادح والفلاح الخ.. ليس فى حاجه إلى الحرية، وإنما هم بحاجة إلى العدالة، فقدموا لهم شيئا من العدالة وحرموهم الحرية.. وكانت الصفقة خاسرة تماما لأن الحرية ليست هى التى تفتح الباب للعدالة فحسب، وإنما هى أيضا التى تحمى العدالة نفسها وبدون الحرية يمكن للحاكم أن يرجع عما أعطاه لشعبه من عدالة. ومن ثم فإن عدالة دون حرية لا يمكن أن تكون عدالة حقه. ودائمة.. فالحرية هى التى تجعلها كذلك.. **فإذا لم تكن هناك حرية فلن تكون هناك عدالة ومأساة المجتمع الإسلامى على مدار تاريخه هى أكبر مأساة تؤكد هذا المبدأ.**

على أننا لاحظنا عند وضع أصول دعوة الإحياء أن الكلام السابق وأن كان صحيحا بلا جدال، إلا أن الفئات المضطهدة والمظلومة، وإن مكنتها

الحرية من استعادة حقوقها المسلوبة وتحقيق العدالة. فإن هذا قد يتطلب وقتا يمكن معه لجيل كامل أن يقضى حياته قبل أن يظفر بحقه، ولا يظفر به إلا الجيل الثانى، وربما الثالث وتاريخ الحركة النقابية يوضح ذلك. فإن عمال بريطانيا لم يستطيعوا لشراسة الاستغلال وقوة الرأسماليين، وجهالة العمال وفاقتهم وتمزقهم التكتل، إلا بعد مضى قرابة مائة سنة، دارت رحى الاستغلال فيها على العمال. حتى استطاعت النقابات أن تصل من الفعالية الدرجة التى صدت فيها جائحه الاستغلال الرأسمالى .

ولأننا أيضا لاحظنا "أن الظلم من شيم النفوس" كما قال الشاعر وأن الإنسان دون الأديان التى تهدى قلبه وتكبح جماحه، يمكن أن يصبح أسوأ من الوحوش المفترسة لهذا فإننا أجرينا خطا اعتباريا ما بين الحرية والعدالة. فكل ما يتصل بالفكر والفرد (أى سلوكه، بما فى ذلك الملكية الاستهلاكية التى تعد لصيقة بشخصه) تخضع للحرية وتكون لها حصانة من أى تقييد، ولكن عندما ينتقل الأمر إلى التعامل مع الآخرين فإنه يخضع لقواعد العدالة التى لا تعد مضادة للحرية، ولكن إحسان استخدام الحرية. خاصة وأن الحرية المطلقة التى لا يجوز المساس بها إنما هى حرية الفكر التى تدور حول المبادئ والأفكار.. والتى يمكن– مع هذا– وتطبيقا لها– مقاومة الرأى بالرأى والفكر بالفكر. أما فى مجال العمل وما يمس الأمن المادى للأشخاص والأفراد– بكافة مجالاته من العيش والعمل والوظيفة وحقوق المواطن فى الأمن والمشاركة فى القرار.. وحقوق الفئات المهضومة أن تنتصف.. فهذه كلها لا يمكن أن تكون موضوعا لحرية طليقة لأنه لا يمكن لضحاياها أن ينتصفوا كما هو الحال فى رد الكلمة بالكلمة والبرهان بالبرهان– وإنما يكون عليهم أن يتحملوا ظلم الأقوياء–حقبا

طويلة حتى يمكن لهم أن يكسبوا قوة للمقاومة. وقد يفشلون فى هذا ومن ثم فيتعين أن يكون العدل هو الحكم والفيصل فى تقرير الأوضاع الاجتماعية والاقتصاد السياسى الخ ...

ثالثا : بين الحرية والديمقراطية ..

يحدث فى بعض الأحيان خلط بين الحرية والديمقراطية فى حين أنهما متميزان. فالحرية نظرية إنسانية والديمقراطية أسلوب عملى وفى الحرية ما فى التنظير من انطلاق وموضوعية وفى الديمقراطية ما فى العمل من ضرورات وذاتيات. وكما يفهم من المعنى اليونانى لكلمة الديمقراطية فإنها حكم العامة، وقد تحورت فى التطورات الحديثة إلى حكم الأغلبية ويقتضى حكم الأغلبية بداهة على الأقلية الخضوع للأغلبية والتسليم لإرادتها، حتى لو كانت هذه الإرادة غير سليمة، وليس هناك ما هو أدل على هذا من الحكم على سقراط بالموت نتيجة لرأى أغلبية قضاته، وقد كان تسليم سقراط للحكم ورفض الفرار أو المقاومة مؤشرا على التسليم لحكم الضرورات حسنة أو سيئه، بحكم كونها ضرورات. أو أنه احترام للقانون القائم، والذى إذا أريد تعديله فبطريقة القانون نفسه، على كل حال إذا كان حكم الأغلبية على الأقلية شيئا سيئا فأسوا منه حكم الأقلية على الأغلبية. وهكذا فلا مناص من التسليم فى النهاية. وأثبت سقراط أنه فيلسوف مطبوع .

والعلاج الوحيد لهذا النقص الذى تحمله الضرورة هو -ولو على المدى البعيد- الحرية. فمع الحرية يمكن للأقلية أن تغير الاتجاه، وأن تصبح هى الأكثرية، وتتكرر التجربة.. أو على الأقل تحول دون ظلم الأغلبية لها .

ولكن إذا استهدفت الأغلبية- بحكم أغلبيتها- تقليص الحريات لتستبد بالحكم، أو لتضيق على غيرها سبل الوصول إليه. فإنها فى هذه الحالة لا تصبح ديمقراطية، ولكنها تتحول إلى نوع من الديكتاتوريات.. واحتمال تحول الديمقراطية إلى ديكتاتورية أمر وارد، بل هو الأغلب، وقد ظهرت الديكتاتوريات فى روسيا، وألمانيا، وإيطاليا من عباءة الديمقراطية الفضفاضة والحائل الوحيد دون هذا التطور هو الحرية. فإذا كانت قد سدت تماما منافذ الحرية، فليس إلا الثورة التى تذهب بالحكم الديكتاتورى للأغلبية، وتعرض البلاد لما تحدثه الثورات من اضطراب .

وهكذا يتضح لنا التمييز ما بين الحرية والديمقراطية ويتضح لنا أن الحرية هى حامية الديمقراطية، كما أنها حامية العدالة ومن هنا أيضا يظهر المبرر لأولوية الحرية ...

رابعا : البلبلة والاختلاف والائتلاف ..

من أكبر ما يدعى به ضد الحرية أنها تثير الفوضى والقلق وتبعث على البلبلة والاختلاف وتؤدى إلى التفتت والتعدد فى الهيئات. وما يثيره هذا كله من تبديد جهود، وإهدار مال، وإضاعة الوقت الثمين ..

فإذا كان من حق كل "من هب ودب" كما يقولون أن يصدر صحيفة أو أن يؤسس جمعية، أو حزبا فلابد أن تحدث البلبلة ويمكن أن تصدر مائه مجلة وأن يظهر مائه حزب ولهؤلاء نقول، ولنفرض هذا. فما هو المانع أو المحظور إن التطور سيحكم عليها بالبقاء أو الفناء تبعا لما فيها من عناصر قوة، أو ضعف .

وعلى كل حال فليست الحرية وحدها هى المسئولة عن الاختلاف فـــى شتى مظاهره لأن الاختلاف مطبوع فى النفس البشرية. وهو جـــزء لا يتجـزأ من طبيعتها ولن نجد أخوين تؤمين يتفقان كل الاتفاق فى كل شئ. وقـــد أقـر الإسلام الاختلاف كأمر طبيعى مغروس فـــى نفـوس الأفـراد وكـان حريـا بالإسلام- كدين- أن يضيق بالأديان الأخرى أو أن يعمل ليكون كـــل النـاس مسلمين، ولكن القرآن سلك نقيض ذلك. فقرر الاختلاف بطريقـــة لا يمكـن أن يوجد ما هو أصرح منها وأكثر تأييداً وتقريراً للاختلاف إلى نهايـــة البشـرية، وأن هذا الاختلاف هو من دواعى خلق البشرية.. ﴿ولو شاء ربك لجعل النـاس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلـــك خلقـهم..﴾ ١١٨-١١٩ سورة هود . وقد رضى أن تظل مجموعات من الناس على أديانهم رغـم أنـه يرى أنها كفراً، وكما أن النبى لن يعبد ما يعبده الكافرون فإن الكافرين كذلـــك لن يعبدوا ما يعبده النبى" ﴿ لكم دينكم ولى دين ﴾ .

فإذا كان الإسلام قد قبل الاختلاف والتعدد حتى فى أهم جانب- وهـــو العقيدة- فأحر به أن يقبل الاختلاف والتعدد فيما هو أقل شأنا مـــن مـأكل، أو مشرب، أو لباس أو سلوك الخ ...

ولو لم يكن الاختلاف أمر طبيعة فارضة نفسها بحكم حقيقتها ووجودهـا لوجب أن يكون مما يعمل له ويسعى إليه الناس لأن معنى الاختلاف هو إظـهار جانب من جوانب القضية لم يكشف عنه، ولما كانت الحقيقة متعـــددة الأبعـاد والجوانب، فإن كشف كل جانب يساعد فى الوصول إلى الحقيقة.. وبهذا يكـون الاختلاف عاملاً من عوامل التكامل والتعرف على كل أبعاد الموضوع ..

جانب آخر ينساه الذين يضيقون بما يوجده الاختلاف من تعددية وبلبلة هو أن هذا الاختلاف ثمرة لإعمال العقول ولما كانت العقول متفاوتة وهناك من يفهم أكثر من الآخر، فإن النتائج التى يتوصل إليها تكون مختلفة. وهذا الاختلاف أفضل من فرض الصواب على الناس فرضا (إذا تصورنا وصولنا إليه) لأن هذا الفرض وحده لن يؤدى إلى إعمال العقل. وإعمال العقل ميزه وهى ضرورة بحيث لا يكون الخطأ هو النقص الأكبر. ولكن النقص الأكبر هو عدم إعمال العقل. لأن الخطأ يمكن أن يؤدى إلى الصواب، بل إن أعرق وأقدم طرق المعرفة هى "التجربة والخطأ" لهذا كان المبدأ النبوى عن استحقاق المجتهد المصيب لحسنتين والمجتهد المخطأ حسنة أمرا سليما تماما ..

الحرية إذن لم توجد الاختلاف إيجادا، على أنها لو أوجدته لما كان هذا مأخذا عليها بل كان فخرا لها لأننا رأينا أن الاختلاف إنما هو عملية كشف الجوانب المسكوت عليها، و دور الحرية فى هذا المجال يشمل أمرين: **الأول** أنها ساعدت على ظهور الآراء المختلفة بحكم كونها حرية. تفسح المجال لكل رأى وترفض أى تضييق. والأمر **الثانى** هو أنه ما دام الوعى بالحرية والإيمان بها عميقا فإن الاختلاف لن يؤدى إلى تمزق، وفرقة، لأنه إنما يكون ذلك إذا ساد التعصب. وهو نقيض الحرية.. أما إذا سادت الحرية فسينطبق بالفعل قول الشاعر "اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية.." فالحرية عندئذ تكون هى المناخ الذى يستوعب كل هذه الاختلافات ويحولها إلى تكامليات... وقد يتطلب الأمر نوعا من التنظيم والتفضيل واعتبار الأولويات. وهو مالا ترفضه الحرية بل هو التطور الطبيعى للتعددية ما دام هناك إيمان بالحرية. فإذا لم يكن هناك إيمان بالحرية فإن التعددية لابد وأن تنتهى إلى نوع من سيطرة رأى

على الآراء الأخرى أو يحدث ما حدث بالنسبة للمجتمع الإسلامى عندمـــا أدت بلبلة حرية إصدار الأحكام إلى غلق باب الاجتهاد ولو كان مناخ الحرية ســـائدا لتمت عملية "بلورة" أو "تنهيج" تحقق الاستفادة من التعددية .

الباب الثالث

معسكر أعداء الحرية

عندما سأل أحد الناس سقراط النصيحة قال له " أعرف نفسك " .

وهو توجيه يكفى على المستوى الشخصى، ولكن عندما يتعلق الأمـــر بقضية اجتماعية معقدة – متعددة الأطراف، متشابكة العلاقات فقد يكون الـــرد "أعرف عدوك".

للحرية أعداء مطبوعون، بمعنى إنهم لابد وأن يكونـــوا أعـــداء بحكـــم وضعهم، فوضعهم يملى عليهم العداء للحرية، حتى لو كانت مشاعرهم تخـــالف ذلك فهم كالسجان لابد فى النهاية من أن يغلق الباب على السجين، لأن هذه هى مهمته ..

السلطة : عليها اللعنة ..

والبيئة التى تجعل من يعيش فيها عدوا للحرية بالضرورة هى ما أطلقنا عليه "السلطة" لأنها أشد ما يعطى المعنى المطلوب وألفاظها وحدها تدل عليـــه. فإن "سلط عليهم" – مبنية للمجهول – أو تسلط عليهم – تعنـــى معـــنى مضـــادا

للحرية قلباً وقالبا ولعلها أشد دلالة من الألفاظ الأخرى المرادفة لـــها كالهيمنـــة والسيطرة على المجتمع .

وكيف نشأت هذه السلطة ؟ لقد نشأت نشأة ساذجة مـــع اتســـام بعـــض الناس بقوة جسدية أو بدهاء عقلى على الآخرين بحيث تمكن من إخافتهم بقوتـــه أو خداعهم بدهائه. وفى النهاية تسلط عليهم ..

وأبسط الأمثلة على ذلك تسلط الرجل على المرأة .

ولكن هذا التسلط أخذ شكلاً منهجياً "شيطانيا" عندما عمد أحدهـــم إلـــى تخصيص مجموعة من الأفراد لتقوم بمهمة السيطرة وتحقيق السلطة بطريقـــة منهجية تربوية، ففرغ هؤلاء من عملهم كفلاحين أو عمال الخ.. وتولى الأنفـــاق عليهم بما يجعلهم لا يحملون هم الأعاشه ثـــم أخـــذ يمرنـــهم علـــى ممارســـة التدريبات الرياضية والعسكرية وأساليب المران والضبط والربـــط بـــدءاً مـــن صفهم صفوفاً منتظمة وسيرهم بطريقة خاصة ثم وضع فـــى أيديـــهم أســـلحة عصيا، أو رماحاً أو سيوفاً... وأخيراً تولى رآستهم وزحف بهم على الفلاحيـــن الآمنين الغافلين والتجار المسالمين الفاتحين محالـــهم فنـــهب وســـلب بيوتـــهم ومحالهم وقتل بعضهم ثم أتفق معهم على الخضوع له وتقديم ما يطلبه من مـــال الخ... وإلا عاد فسلط زبانيته ولم يعد أمام الفلاحين والتجار مـــن مخـــرج إلا الاستسلام، لأنه لا يمكنهم أن يهجروا أرضهم أو يغلقوا محالهم للتصـــدى لـــه، فضلاً عن أنهم عزل ليس لديهم السلاح، ولا التدريب والمـــران علـــى حمـــل السلاح وشن الحرب ..

وصور جورج أوريل مؤلف "عمال المزرعة" نشوء السلطة كما تخيلـــها فى عالم الحيوان- بصورة تتفق مع هذا المجتمع دون أن تختلف فى الجوهـــر

عما حدث بالنسبة للمجتمع الإنساني- فبعد أن ثارت الحيوانات على صاحبها حتى طردته وأعلنت جمهورية الحيوان ووضعت شعاراتها "كل الحيوانات متساوون" "كل من يدب على أربع أو يطير بجناحين فهو صديق، وكل من يسير على قدمين فهو عدو" "لا يجوز لحيوان أن يرتدى ثيابا أو ينام على فراش" الخ... وانتخبوا الخنزير رئيسا ووضع هذا يده على الجراء الستة التى ولدتها كلبة حراسة المزرعة ليربيهم لها، واستطاع فى سرية أن يمرنهم على الطاعة العمياء وإتباع أوامره بما فى ذلك الهجوم على من يغضب عليه عندما يشير إليهم بذلك. وتعود أن يخرج ووراءه الكلاب الستة. وعندما يجلس تحوطه وتبصبص له بذيولها ..

ولم تعلم الحيوانات بما وراء ذلك، إلا عندما ضاق الخنزير برفض أحد معارضيه عندئذ صاح بكلابه صيحة معينة فزمجرت هذه الكلاب وانطلقت تجرى وتعوى فى وحشية، وقد استيقظت فيها طبيعة الذئاب حتى كادت أن تعقر المعارض لو لم يفر ناجيا بجلده ...

عندئذ ظهرت السلطة وتأسس جهازها المنهجى، واستكملت سواء فى جمهورية الحيوان أو جمهورية الإنسان أخص قسماتها وهى إنها "أداة قمع" وإنها وحدها التى تملك السجون.. وتنفذ أحكام الإعدام .

وما لنا نذهب بعيدا أو نستشهد بجمهورية الحيوانات، والتاريخ المصرى شاهد شديد الشبه. فقد كان الأمراء يشترون "المماليك" أطفالا ويربونهم- كما ربى الخنزير الجراء- ويفرغونهم تماما للقتال وفنون الحرب. ويسيطرون بهم على شعب مصر المسالم الوديع. ومن هؤلاء المماليك ظهر أقوى وأكبر سلاطين مصر .

ومن الواضح إن النشأة البدائية للجيش لا يمكن أن تفضل نشأة أى عصابة أو "منسر" للصوص يهتدى إليها شقى عريق فى دهائه وإن قوامها السيطرة - عن طريق استخدام القوة فى نهب عمل وثروة الآخرين أو ابتزازها بصورة منتظمة. نقول إن هذا الميلاد المهين للعصابة لا يختلف عن الميلاد للجيش، بل ولا يختلف عن الطبيعة التى أخذتها الجيوش تحت قيادة يوليوس قيصر وأغسطس والاسكندر حتى نابليون.. فبقدر قدرة الجيش على القتال بفضل الأسلحة من ناحية.. والضبط والربط من ناحية أخرى ومهارة القائد فى التوصل إلى أساليب وخدع الخ... نقول بقدر التقدم فى هذا بقدر ما تكون قوية فى اكتساح الممالك والاستحواذ عليها بتلك الطريقة الوحشية التى نقرأها فى التوراة : قتل الرجال واستحياء النساء والأطفال وحرق الممتلكات. أو قننتها قوانين الحرب الرومانية وكانت تقضى بالاستحواذ على الأراضى والممتلكات والرجال والنساء فى البلد المفتوح أو وضعتها نظم الاستعمار الأوربية الحديثة ..

وقد يعود انعدام الوحشية فى الجيوش الإسلامية فترة النبوة والخلافة الراشدة بالإضافة إلى ما كانت تؤمن به من قيم تحرم الممارسات الوحشية، أنها لم تتكون من جيوش نظامية لها طرق الضبط والربط والمران والرتب العسكرية الخ.. وإنما كانت تتكون من متطوعين أو قبائل معروفة... ومع هذا كله فيظل الجيش جيشاً يحمل فى أحشائه بذرة التوحش ما دامت مهمته القتل وهو ما ظهر فى جيوش معاوية ويزيد (معركة الحرة) وتعذيب ابن المقفع وغيره فى الدولة العباسية [1].

---

[1] ولكن يلحظ إن هذه الحالات كانت قله نادرة. كانت استثناء من القاعدة فى حين إن التعذيب والوحشية كانت القاعدة فى الجيوش الأوربية من اليونان حتى الآن .

نعم إن الواجب الدفاعى للجيش، أى حماية أمن واستقلال البلاد- هو أمر نبيل بلا جدال بل لعله أنبل الأفعال وأى شئ أنبل من التضحية بالنفس للابقاء على النفوس الأخرى وحماية البلاد من العدوان ولكن هذا يمكن أن يؤدى دون جيش- عندما يتعاون السكان جميعا للدفاع عن بلدهم، وقد دافع أهل المدينة المنورة بتوجيه وذكاء "أبى بكر" عن مدينتهم المقدسة بعد سفر الجيش الوحيد لديها- وهو جيش أسامة، ونجح سكان مدينة السويس فى أن يحولوا دون دخول القوات الإسرائيلية الغازية عام ٧٣ فى أعقاب خديعة الثغرة التى تسللوا منها إلى المدينة. ولكن المدينة حالت دون دخول المصفحات والدبابات ونجحت فى أن توقفهم خارجها بعد أن استأصلت من كان قد استطاع الدخول فضرب الجيش الإسرائيلى الحصار عليها لمده مائة يوم وظلت المدينة الباسلة صامدة حتى أنسحب الإسرائيليون.. وصد أهل عكا حصار نابليون، ونجح أهل رشيد فى هزم الجنرال الإنجليزى "فريزر" مما أثار قلق محمد على وشكر الأهالى ولكن أوضح لهم إن الدفاع عنهم هى مهمة الجيش ! وكان فى الحقيقة يعرب عن مخاوفه إزاء ظهور الشعب المسلح الذى يمكن أن يقف فى مواجهة استبداده ...

العسكريون..

من العرض السابق يتضح لنا إن الصورة الأولى التى تجلت فيها "السلطة" كانت سلطة القوة المعززة بالسلاح والمزودة بنظم الضبط والربط التى حملت اسم الجيش. والذى أريد به حماية تراب البلاد وحدودها من عدوان الغزاة ولكنه عمليا وربما قبل أن يتعرف على هذه المهمة الدفاعية النبيلة. كان قد تعنى استخدام فى تركيز الحكم وإقامته على أساس القوة .

ولا جدال فى إن القادة الأوائل الذين وضعوا أسس وتقاليد المران العسكرى درسوا بعمق النفسية البشرية ونقط الضعف والقوة فيها. بل لعلهم استفادوا من تجربة تدليل الحيوان المتوحش واستئناسه بإطعامه وتدريبه بعد ذلك (وقد كان لينين يراقب بدقه تجارب عالم النفس المشهور بافلوف الكلاب والحيوانات وانعكاساتها على أجهزتها العصبية) وقد كان الدرس الأول هو إن على القائد أن يوفر لجنوده الحاجات - أى المأكل والشرب وما إلى ذلك- حتى يسلموا القياد له ويمكن استئناسهم ..

ولكن الإنسان يختلف عن الحيوان فى إن إشباع الماديات لا تنفى وجود إرادة، وعقل، ومن هنا كان لابد من التحكم فى هذه الإرادة والعقل. وكانت الخطوة الأولى هى جعل "الطاعة" العمياء أى دون أى تفكير هى الفضيلة الأولى التى يقوم عليها كيان الجيش وعلاقاته، فحتى عندما يعترف بالوطنية، والإخلاص، والدقة الخ... فإن الأولوية تكون للطاعة. وتنفيذ الأوامر. وهذا الصفة تنتظم الجميع فعلى الجندى أن يطيع الضابط، والضابط الأصغر أن يطيع الضابط الأعلى الخ...

وعندما تصبح الطاعة هى قوام العلاقة والالتزام الأول في الجيش- فأن هذه الحقيقة التى لا استثناء فيها تحدث أكبر وهن فى الإرادة والذاتية والفكر لأنها إنما تتم على حسابها ..

ومما يمت إلى الطاعة بصله تقديس الطبقية واللا مساواة والتركيز على الرتبة والأقدمية، فالجندى يظل جنديا، يدخل الجيش جندى. ويموت فيه وهو جندى والضابط يبدأ حياته بملازم ثان حتى لو كان ابن الملك ثم يتدرج طبقاً لنظام صارم .

أما التدريبات التى تبدأ من الصباح ولا تنتهى إلا بالليل فقد أريد بها تطويع الإرادة والشخصية طبقا للأوامر واستنفاد الطاقة البدنية والفكرية للمجند بحيث لا يترك له مجال للتفكير، خاصة عندما تتسم بالتكرار الروتينى أو الصيحات البلهاء. كما إنها تؤدى إلى معرفة المجند وشخصيته وما فيه من مقاومة أو استسلام. وهى كذلك مبرر لإيقاع عقوبات لإشاعة الخوف فى النفوس .

والخوف سلبيا، والطاعة إيجابيا، يعملان كحدى مقص يقضيان على الإرادة ويطمسان الذاتية ويجعلان المجند قلبا وقالبا ملكا للنظام .

وهناك أساليب أخرى فى الزى والمعيشة الجماعية والحمامات تهدر الخصوصية وتوهن الحياء قدر ما تضخم الفجاجة.. فضلا عما هو أشد من وسائل الامتهان، ولقد كشفت قومه الأمن المركزى لمدينة القاهرة عن فنون الإذلال التى كانت تمارس بطريقة منهجية ويومية .

وهذه الوسائل كلها تؤدى إلى نوع من "غسيل العقل وشل القلب" وتحيل الإنسان إلى وحش أكثر وحشية من أى حيوان مفترس. لأن الحيوان المفترس إنما يفترس للجوع، فإذا شبع امتنع عن الافتراس أما المران ووسائل الضبط والربط والطاعة العمياء الخ... فإنها تقضى على الفطرة وعلى الاتزان الذى بنى الله تعالى الطبيعة البشرية عليه. وبدون هذا المسخ للطبيعة البشرية لا يمكن أن تفهم فنون التعذيب التى تقشعر لمجرد سماعها الجلود، والتى مورست فى سجون الدول الشمولية ومعسكرات العمل بحيث استهلكت الملايين الذين ذهبوا دون أن يعرف شئ عنهم .

فإذا سلمنا جدلاً، بان قد تكون هناك ضرورة لوجود مثل هـذا الجيـش لصد العدوان، فمن غير المعقول أن يكون هو المدرسة التى تخـرج الساسـة، والرؤساء لأن أسلوب الطاعة فى العلاقات لا يمكن أن يتسق مع الديمقراطيـة. فمن يتعود الطاعة لا يقبل الشورى ..

ولا تقف جريرة الحكم العسكرى عند هذا، لما كان المحور الذى يقـوم عليه هو القوة فإنه لا يطيق أن يؤمن بفكرة الحق، أو إنه يرى إن "القـوة هـى الحق" وقد غرست نظم الحكم العسكرى بذرة القوة عميقاً فى جـذور المجتمـع الأوربى بحيث صارت القوة هى الحق **might is right** وأهـدرت كـل القيـم والفضائل التى انتهى الفلاسفة ودعا إليها الأنبياء ونشروها بين النـاس، وهـذه هى فى الحق مأساة الحضارة الأوربية .

وأسوأ شئ فى هذا الموضوع السيء بطبيعته إن الحكم العسكرى هـو أقدم صور الحكم. وقد غطى تاريخ العالم القديم تقريباً بمـا فـى ذلـك دولـة كاليونان يُظن إنها بعيده عن العسكرية. أما بالنسبة لروما فقد كانت المحضـن الأصيل للتقاليد العسكرية التى أثبتت فعاليتها وأخذت بها كل النظـم العسـكرية فى العالم بدءاً من تقسيم الجنود إلى مجموعات تبدأ من عشرة وتنتهى بـألف، ولكل وحدة قائد يطيعه أعضاء المجموعة ويطيع هو رئيس المجموعة الأعلـى، ثم تسليحهم بالسيف القصير، والدروع والخوذات والرماح، وتخصيـص رتـب وألقاب لرئيس كل مجموعة ثم وضـع خطـط الزحـف التـى تحـرك هـذه المجموعات كلها وطرق القتال الخ... كما يدخل فيها زى الجندى وما يكلف بـه من مهام خلال الحرب والسلم.. ففى هذه كلها كانت روما أستاذة العالم بأسـره ونهضت به إلى أعلى مستوى شهده العالم القديم ..

كما أنها هى التى نهجت المسايفات والمصارعات ووصلت بـــها إلـــى درجة لم تلحق، واعتبرت إن هذه المصارعات هى جزء لا يتجزأ مـــن تربيـــة الشعب والحصول على رضائه تطبيقاً للشعار "خبزاً وألعابا" ..

وعند مراجعة التاريخ الرومانى، فإننا لا نجد فيه إلا الحكـــم المطلـــق، وإلا تدمير الشعوب والاستحواذ على ثرواتها وإخضاعـــها للســـلام الرومـــانى المزعوم والذى كان فى حقيقته "الإرهاب الرومانى" وإن القانون الرومانى كـــان قانون العنصرية، والتفرقة والتمييز بين الناس. وأنه إذا أعطا ضمانات للعـــدد القليل من الرومانيين فإن الملايين فى آسيا وأفريقيا كانت تعامل كـــالعبيد ولـــم تكن هناك مشاركة فى السلطة إلا لأعضاء السناتو وهـــم قمـــة الاســـتقراطيه الرومانية. وكانوا يفقدون هذه المساهمة إذا كان الإمـــبراطور شـــخصا قويـــاً، فضلاً عن إن معظمهم كان ممن قادوا الجيش وخـــــاضوا غمـــار المعـــارك والحروب .

وكانت العسكرية الرومانية هى المرجع والملهم لكل القادة العســـكريين الأوربيين وعلى رأسهم نابليون الذى كانت تواريخ روما هى ملهمته الأولى ..

وتاريخ نابليون يقدم لنا أكثر القادة العسكريين استنارة، وثقافـــة، وإدارة، وكيف أن الطبيعة العسكرية فيه غلبت فى النهاية.. فقد كان أبنا للثورة الفرنسـية وجعلته عسكريته حافر قبرها، فما كان شخص آخر غـــيره يمكـــن أن يوجـــه طلقات مدافعه إلى الجماهير المتجمعة والتى ألفت أن تتجمهر طـــوال ســـنوات الثورة. ووضعت هذه الطلقات نهاية لهذا الأســـلوب،مـــن التجمـــهر، وللثـــورة الفرنسية وآذنت ببدء الحكم العسكرى الـــذى يظفـــر بتـــأييد الجمـــاهير بقـــدر انتصاراته ويفقدها بقدر هزائمه .

كان نابليون قائدا عبقريا تتعادل فيه الملكات الإدارية المدنية مع الملكات العسكرية والحربية، وقد كان رغم انتصاراته فى المعارك. يؤثر أن يلقب نفسه "عضو المجمع العلمى" الذى كونه وكان فخره بجلساته بين رجال القضاء عند وضع القانون الذى أصبح يحمل اسمه - لا يقل عن فخره بجلسلته مع أركان حربه قبيل المعارك. ومن النادر أن نجد عسكريا توفرت فيه هذه اللمسات. ومع هذا فلا جدال إن ما خلفه من أثار إنما كانت نتيجة للمعارك الحربية التى غيرت خريطة أوربا، وأن الأمر المحقق هو قتل الملايين وتشويه أمثالهم وتدمير البيوت والحقول والمصانع الخ.. فما دام عسكريا فلابد أن ينتصر "العرف العسكرى" فى النهاية ..

ومع هذا فإن نابليون يعد استثناء لم يتكرر ولم يظهر حتى الآن من يماثله فى توفر ملكة الإدارة المدنية جنبا إلى جنب الملكة العسكرية والحربية الأمر الذى لطف حكمه شيئا ما وجعله يصدر قانون نابليون الذى كان قانون الطبقة البرجوازية الصاعدة. أما كل الذين ظهروا بعده فهم قادة عسكريون يحكمون بقانون السيف وقد جنوا جميعا على شعوبهم لأنهم كبتوا الحريات وفى النهاية أوقعوها فى الهزائم .

ولما كانت القوة العسكرية وما يكتنفها من أساليب تقوم على الطاعة والمران وهى بعيده كل البعد عن الحكم الديمقراطى أو إشاعة الحرية، فليس هناك مبرر على الإطلاق يبرر وضع العسكريين فى قمة نظام الحكم، ويفترض أن يوجد فى الدول التى تعرف قيمة الحرية وتحرص عليها نص أو تقليد يحرم رآسة الدولة على أى شخص عسكرى، وهو الأمر المطبق فى

الدول التى تحرص ديمقراطيتها، والذى نجد وزير دفاعها رجلا مدنيا أو رجـال الأعمال مثل "ماكنمارا" فى الولايات المتحدة .

فقهاء التقليد ..

أشرنا إلى أن الحرية ليست إلا صدى للإرادة الفردية التى قد تقوم على إعمال العقل، كما قد تنبعث بالعاطفة، ولكنها فى جميع الحـــالات تنبثــق عــن الفرد..، وهذه الصورة لا توجد عندما يملى على الفرد- إملاء - كل ما يكـــون عليه عمله. لأن هذا العمل- حتى لو كان صوابا- لا يمكن أن يكون حرية، إنـه يكون تقليدا ولا يكون صاحبه هو الإنسان الحر، ولكن القرد المقلد .

ومن القرن الرابع الهجرى وقد أغلق الفقهاء باب الاجتـــهاد. واصبـــح عليهم الالتزام بالمذاهب المقررة لا يتعدونها.. كما أصبح علــــى الجمـــاهير أن يقلدوا شيوخهم، والتقليد هو أداء الحكم دون السؤال عن الحكمة أو العلة ...

وكانت نتيجة إغلاق باب الاجتهاد أن حيل مـــا بيـــن عامـــة الشـــعب والتفكير فصدئت عقولهم من ناحية وعقمت إرادتهم وحرياتهم من ناحية ثانية .

ويعود تمسك الفقهاء بتقليد ما وضعه الأئمة دون أن يقدمـــوا إضافتـــهم إلى أن ما قدمه الائمه يكتسب عراقة ومصداقية لا تتوفر للأراء الفرديــــة، وإن مجموعة هذه الآراء هى التى تمسك "المؤسسة الدينية" وتوجد لها المحاور التـــى تدور حولها وتضفى عليها قدرا من القداسة. فالعملية أكثر تعقيدا مما يبدو ..

وفى العالم الإسلامى، كما فى العالم الأوربى، فــإن تجمــد المؤسســة الدينية وفرضها مفاهيمها على الفكر، كان مــــن أكــبر أســباب تــأخر هــذه المجتمعات، لأنها حـــالت دون انطلاقه الفكر واستكشافه للأفاق العديدة .

ومن حسن حظ العالم الأوربى إن رزق مفكرون ثاروا علـــى كـــهنوت الكنيسة وسلطانها على الفكر، ودخلوا معها فى معركة طويلة ومريرة، وقدمـــوا شهداء.. ضحوا بحياتهم على المحرقة. ولكن كتب لهم الانتصار الـــذى كـــان بداية تحرر المجتمع الأوربى وانطلاقه على طريق التقدم .

ولم يحدث هذا بالنسبة للعالم الإسلامى لأسباب عديدة، ولم تقــم ســوى محاولات جزئية لإصلاح جانب من جوانب العقيدة أو العبادة، ولكن لم يوجـــه نقد للمؤسسة الدينية باعتبارها حامية التراث التقليدى، ولا إلى أصـــول الفقـــه وأساسياته التى اعتبرت من المسلمات، وربما يعتبر منكرها ممن يجحد معلومـــاً من الدين ويعد مرتداً .

ومنذ أن وضع الشافعى "الرسالة" على رأس المائة الثانية من الـــهجرة، ولم يظهر مفكر يدعو إلى النظر فيها. كما لم تتعرض مقاصد الشـــريعة التـــى وضعها الشاطبى فى القرن الثامن للدراسة الجادة فقد أخذا مأخذ التسليم .

إننا نعيد هنا ما سبق أن كتبناه فى "نحو فقه جديد" إن تقليـــد المســـلمين لمده ألف عام، أو أكثر معناه إن أمة محمد أعطت عقلها أجازه طول هذه المـــدة **"فلنحمد الله إننا لا نزال نسير على قدمين، وكان يمكن أن ندب على أربع" لأن الفرق البارز بين الإنسان والحيوان هو العقل. فإذا أغفله فإنه يصبح حيوانا.. بل أضل ﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ﴾ .**

المصيبة التى لا تعادلها مصيبة أن هذا الوضع المزرى الذى يرفضه كل من لديه مسكة عقل يجد من يدعو إليه ويدافع عنه ويعتبر أن "اللا مذهبية" هى الكارثة العظمى وتقف المؤسسة الدينية بجلالة قدرها وراءه.. ويتشبث به الأزهر .

وفى غير مصر يقوم صراع مرير ما بين الإصلاحيين فى إيران وبين المحافظين من حملة "آيات الله" ورعاة الحوزات فى قم المقدسة !

وهذا الصراع الذى تدور رحاه فى إيران جدير بأن يدفعنا ويستحثنا على العمل. لأن آيات الله فى إيران يتمتعون بنفوذ روحى عميق وتراث تاريخى عريق واستقلال مادى واقتصادى مكين. فشن الإصلاحيين الحرب عليهم أمر ينم عن شجاعة وجدير إن لا نقل شجاعة عنهم خاصة والعرب هم أقدر من يدافع عن الإسلام بحكم إتقانهم لغة القرآن. ولا تتمتع مؤسسة الأزهر بما يتمتع به آيات الله من قوة واستقلال. فلم يعد لنا عذر خاصة بعد أن سددنا ضربة المعول الأول بكتابنا "نحو فقه جديد" بأجزائه الثلاثة ..

دعاة الحكم الشمولي ..

دعاة الحكم الشمولى هم أخطر أعداء الحرية لأننا نجد عندهم التنظيم والتنظير الذى يقضى قضاءً مبرماً على الحرية. ولا تعد الأساليب العسكرية فى بطشها الفج بالأعداء، ولا المؤسسة الدينية فى تجميدها للأفكار.. شيئاً مذكوراً أمام ما جاء به دعاة الحكم الشمولى من نظم منهجية دقيقة ومن تأويلات نظرية لوأد أو لتقييد الحرية وشل حركتها .

المفارقة المذهلة إن الذى أوجد هذا الموقف المعادى للحرية، واحكمه وأرسى أسسه وشد طنبه كانت الاشتراكية التى أملت فيها الشعوب والجماهير

كما لم تأمل فى أى دعوه - تعزيز كرامة الإنسان وإنقاذه من استغلال الرأسمالية ..

لقد آمن الملايين من الرجال والنساء من عمال ونقابيين وفنانين وأدباء الخ.. فى أربعة أركان الأرض بالمثاليات التى تصوروها فى الاشتراكية: العدل، المساواة، التحرر من الفاقة، كرامة الإنسان، حكم الجماهير، مقاومة الاستغلال الرأسمالى والاستعباد الإمبريالى الخ... وتعرضوا فى سبيل هذا- على مدار قرن كامل- من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين لكل صور الاضطهاد والإرغام. وضحوا بحياتهم فى السجون الرهيبة أو تحت وطأة التعذيب فما استسلموا ولا استكانوا حتى نجحوا أخيرا وبصورة فاقت أحلامهم عندما قامت "دولة العمال والفلاحين" فى روسيا- سدس العالم ورمز الرجعية والأتوقراطية، وبزعامة شخصية أسطورية بلورت كل أحلام البطولة ومثاليات الكفاح والتضحية ووصلت الثقة فيها والإيمان بها درجة التقديس .

ولنا أن نتصور الفجيعة التى أطبقت على الأجيال التى قدر لها البقاء عندما رأت أن الأمل الوردى الذى كافحت فى سبيله وضحى الآباء والأجداد لتحقيقه أصبح كابوسا رهيبا أفظع وأشنع من الرأسمالية المستغلة، ومن يد هذا المنقذ نفسه نبى الماركسية المعصوم تجرعوا كؤوس السم وغصص العذاب وزج بهم فى السجون ...

فهل هناك "دراما" أشد مأساوية من هذه... وما عسى أن تبلغ تراجيديا عن رجل وامرأة- حبيب وعشيقة أمام هذه الجائحة التى اجتاحت الملايين وقضت على آمال الأجيال .

كيف حدث أن تحول لينين الداعية الجماهيرى والعدو اللدود للأتوقراطية القيصرية ووارث نظرية ذبول الدولة والذى تصور أن كل طباخ يمكن أن يكون رجل دولة وأن أى جندى- يمكن أن يكون جنرالا، وأنه عندما يشترك الشعب كله فى بيروقراطية الدولة لا تعد هناك بيروقراطية إلى أكبر طاغية عرفته البشرية، طاغية تصغر أمامه الأتوقراطية القيصرية، وكيف وضع أساس أسوأ جهاز إرهابى عرفته البشرية وأطلق عليه " درع الثورة "

كيف تحولت ديكتاتورية البلوريتاريا إلى ديكتاتورية على البلوريتاريا وأوجدت أضخم جيش سخرة عرفه التاريخ، وجعلت قادة النقابات جلادين للعمال يزجون بهم فى سجون تقيمها النقابات نفسها وتبعث من الماضى السحيق "دفتر العمل" الذى كان يقيد حركة "الأقنان" - أى عبيد الأرض- فى القرون الوسطى لتطبقه على عمال روسيا فى أربعينات القرن العشرين ...

كيف يتحول قلم تروتسكى الذى ألف المجلدات ودبج الصفحات إلى سيف بتار أو خنجر غدار يكتب تاريخ الثورة بالدماء لا بالمداد .

لقد حدثت هذه المأساة لأن ماركس بعد دفاعه الحار عن عمال بريطانيا وتعرية الاستغلال المتأصل فى الرأسمالية وهو الموقف الذى اكتسب به قلوب الجماهير تخندق فى مكتبة المتحف البريطانى وانغمس فى دراسات نظرية انتهت به إلى إن القوى المادية - ولتكن علاقات الإنتاج أو ملكية وسائل الإنتاج أو غيرها- وليس الوجدان الإنسانى بما فيه من عواطف ومشاعر ومبادئ وقيم وأشواق وطموحات هى التى تتحكم فى مصير الإنسان... فانتهى ماركس "العدالة الإنسانية" وظهر ماركس "المادية الجدلية" .

وحدثت لأن لينين آمن إن السلطة يمكن أن تحقق التغيـــير، إذا أوجـد "حزباً" ثورياً لا يختلف فى شئ عن الجيش الذى يخضـــع للمـران والضبـط والربط ويلتزم بالطاعة والفرق الوحيد إنه لا يحارب بالبنـــادق والمدافـع. ولا يصول فى ميدان القتال، ولكن فى كل مفارق أربعة من شوارع المدينة، أو فـى مصانعها. إنه الجيش المدنى الحديدى الذى صنعه لينين على يديه وجعل قوامـه "الصلابة" البلشفية وأعتبر أن أكبر جريمة هى "العاطفية".

وما دام الإيمان اللينينى يتبلور حول السلطة وقدرتـــها علــى أحـداث التغيير، فلا كلام بالطبع عن الحرية "تكلم السيف فاسكت أيـــها القلـم" وهكـذا خرست كل الأصوات ولم يعد فى "القارة الروسية" إلا جريدتين إحداهما تحمـل اسم الأخبار التى ليس فيها حقيقة... والأخرى تحمل اسم الحقيقـــة ولا أخبـار فيها! وحلت الأحزاب واستلحقت النقابات وكل "الــهيئات الجماعيــة" بــالحزب وأصبحت بمثابة "السير ناقل القوى من الحزب إلى الجماهير" ولفقـــت نظريـه "المركزية الديمقراطية" واعتبرت كلمة الحرية من الكلمات الكريهة فى الفكــر اللينينى وقضى لينين على صفة "الديمقراطية" التى كانت تلحق بأسماء الأحزاب الاشتراكية وإن احتفظ بها لستر سوأه المركزية.

وحاول لينين بكل ما رزق من جدل ولجاج تلويث فكرة الحرية نظريـــاً بعد أن قضى عليها عملياً.

وما من مأساة مثل مأساة لينين يمكن أن تبرز جريمة الســلطة وكيـف تمسخ الإنسان مسخاً وكيف تقلب الحق باطلا والباطل حقاً، لأنه لا شــك فـى مقدرة، وإيمان، وزهد لينين فى المظاهر.. ومع هذا كلــه فقـد جعلـه إيمانـه بالسلطة أكبر عدو للحرية فى العصر الحديث وبئس المصير.

إننى أناشد الاشتراكيين فى الوطن العربى أن يكون ولاؤهم للحقيقة وللإنسان وليس لزيد أو عبيد، وأن يتحرروا من عبادة الأوثان ومن تلك الدعايات العريضة الضالة المضلة التى كان لابد أن تنسجها الأجهزة المعنية عن قائد دولة هى سدس العالم ولديها من عدد السكان.. وثروات الطبيعة ما يجعلها أكبر وأقوى دولة فى العالم .

لقد نسجت أجهزة الدعاية عن عبد الناصر رغم هزيمته المدوية، وأنه لم يكن إلا قائداً لإحدى دول العالم الثالث ما يجعله بطل القومية العربية.. وحامى فلسطين والله يعلم إن لم يكن لدى عبد الناصر إيمان موضوعى خالص بقومية عربية وأنه حقق لإسرائيل بهزيمة ٦٧ فوق ما كانت تحلم به، وقدم لها مجانا ! سينا والقدس والضفة الغربية والجولان ...

❁❁❁

نتيجة لنجاح لينين فى النهضة بروسيا من دولة متخلفة إلى أقوى دولة فى العالم. وهى المهمة التى بدأها إيفان الرهب، وبطرس الأكبر من قبل- أعتبر التنظيم والتنظير اللينينى هو الدواء من كل داء وبلسم التنظيم الاجتماعى ونقلت عنه نازية هتلر وفاشية موسولينى الأسس التنظيمية وأضفت عليها أسماء أخرى بينما نقلت كل الدول الاشتراكية من الصين حتى السودان. الأساليب اللينينية فكبتت الحريات، وحلت الأحزاب واستلحقت النقابات واستأثر الحزب الوحيد بالحكم وسالت الدماء أنهاراً ومن لم يقتل زج به فى المعتقلات الرهيبة .

وقد تهاوى الاتحاد السوفيتى كبيت من ورق دون الدخول فى معركة أو إطلاق رصاصة واحدة .. وظهر الإفلاس كأفدح ما يكون ..

ومع هذا فلم يكن سهلاً أن يتحرر البعض من الفكر المقيم المقعد الــذى هيمن عليهم قلباً وقالباً لسنوات طوال وارتبطوا به وارتبط بهم وأخذوا يتعللــون التعلات .

ولا عجب .. فقد قال المتنبى :

ولو زلتــم ثــم لــم أبــككم

بــكيت على حبــى الــزائل

ومن قبل هؤلاء كاد الإسرائيليون أن ينكصوا عــــن مســيرة الحريــة ويعودوا إلى مصر "أرض العبودية" وجابهوا موسى "لن نصــبر علــى طعــام واحد !" بل حتى فى المسلمين، وفى عهد الرسول وجــد من يقول "أجعل لنـــا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط" [1] .

هذه هى الطبيعة البشرية، والضرورات الاجتماعية فلا تثريب ...

ولكن آن الأوان للتخلص من أثر الصدمة، وبقايا التركة لذلــك فنحــن نناشد أخوتنا الذين دفعت بهم الظروف والملابسات للوجود فى أحد معســكرات أعداء الحرية الثلاث: العسكر، فقهاء التقليد، دعاة الحكم الشمولى. أن يجعلــوا ولاءهم للحرية وحدها، وللحقيقة الموضوعية، وليست للصــلات العاطفيــة أو الملابسات الذاتية. فهذا هو الأكرم لهم والأليق بهم، حتى لو أدى هـــذا لــهجر أصدقاء وترك مواقع.. فالحق أحق أن يتبع ...

[1] كانت هذه هى المناسبة التى جعلت الرسول يصارحهم بالحديث المشهور "لتتبعن سنن مــن كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحــر ضــب لدخلتمــوه" .. الحديــث

الباب الرابع
واقع الحرية فى مصر والدول العربية

ليس هناك داع للحديث عن الحرية فى العصور القديمة فالشعوب فى العالم بأسره، وخاصة أوربا. لم تعرف الحرية وقد كان حظ العالم العربى اسعد من العالم الأوربى لأن الإسلام كان فى حقيقة ثورة تودى بالطواغيت حتى وإن لم يستمر "الدفع الثورى" للإسلام طويلا.. ومقارنة الحكم فى ظل خلفاء الإسلام بالحكم فى ظل الإمبراطورية الرومانية أو الكنيسة الكاثوليكية طوال القرون الوسطى فى أوربا تبرز إن حكم هؤلاء الخلفاء كان أقرب إلى الحرية من حكم الإمبراطورية الرومانية والكهنوت الكنسى .

ولكن التاريخ فى أوربا كان يسير نحو الحرية بينما كان فى الشرق ينتكس إلى الاستبداد وبينما كانت المجتمعات الأوربية تتفتح كانت المجتمعات العربية تتقوقع حتى أيقظتها مدافع نابليون بونابرت ووضعتها وجها لوجه أمام العصر الحديث ..

إن تاريخ مصر من الحملة الفرنسية حتى الآن معروف فنحن بالطبع لم نتوقع من نابليون حرية، فلم يكن إلا فاتحا غازيا عسكريا بالمهنة، وقد جاء ليفتح ويغزو.. وإذا كانت مدافعه أيقظت النيام.. فإن هذا على أهميته لا يحتسب له أو يثاب عليه، فالأعمال بالنيات .

وقد سنحت لمصر فرصة فريدة عندما التف شعب مصر حول شـــيوخ الأزهر الذين كانوا وقتئذ يمثلون القادة الطبيعين له وكـــان فيـــهم "بقيـــة" مـــن تحررية الإسلام وإن اكتنفتها غشاوات كثيفة. وعندما أفلـــس الحكـــم الـــتركى، وتهاوى حكم المماليك وظهر محمد على وظن الشيوخ إن من الممكن أن يبـــدأ صفحة جديدة فمنحوه التأييد الشعبى وحاصروا الباشا التركى حتـــى أستسـلم، ومن يد الشيخ الشرقاوى وعمر مكرم تقلد محمد على خلعه الولاية بعد أن تعهد للشيوخ بأن يحكم بالعدل والشرع .

تلك كانت هى "الماجنا كارتا" المصرية التى تجعل الشعب يحكم حكمـــا شبه مباشر طريق قادته الطبيعيين .

ولكن محمد على لم يكن بالرجل الذى يحكم "بالشرع والعدل" لقد كـــان "رجل دولة" من الطراز الأول. فيه كل ملكات "بناة الإمبراطورية" لولا نقـــص واحد.. هو إنـــه كان يقيم إمبراطورية "علوية" وليست مصرية. فمع أنه تقلـــد الحكم من يد قادة الشعب فإنه لم يدخر محبه أو تقديرا للمصريين. وقد أضطـــر رغم أنفه أن يدرج الفلاحين بين الجنود بعد أن لم يعد كافيا الاعتماد على بقايـــا المماليك، أو الأرناؤوط، أو السودانيين الذين حاول تجنيدهم. وعندما كسب لـــه الفلاحون انتصارات الموره، والشام وبلغوا جبال طوروس فإن موقفه لم يتغـــير ولم يكن فى خلفائه شخصيات موهوبة. باستثناء إبراهيم باشا كقائد عســـكرى. وقد توفى قبله أما عباس وسعيد وإسماعيل فإن أخطاءهم العديدة غلبت حسناتهم القليلة، وقد أدى ضعف إسماعيل أمام الأوربيين، وافتتانه بفرنسا إلـــى الأخـــذ بظواهر الحضارة الأوربية دون الوصول إلى جذورها وأعماقها، وهى ظـــاهرة لعلها لا تزال موجودة، أما توفيق فإن جبنه واستخذاءه ومقاومته لإرادة شـــعبه كانت السبب فى احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢، وكانت الصفات البـــارزة

فى عباس الثانى وفؤاد الأول وفاروق هى الحرص على السلطة، والاستئثار بها دون الشعب، والعمل بكل الطرق للاستحواذ على الثروات. وقد يكون من المفارقات أن الفرد الأخير من أفراد هذه الأسرة الذى خلعه الشعب ووضع نهاية لحكم أسرته. كان هو الوحيد الذى لم يول بفرمان تركى، أو إعلان بريطانى وكان هو الوحيد الذى يجهل التركية ويتكلم العربية كما يتكلمها القاهريون ويتقن "النكتة المصرية" ولم تنجب الأسرة من الأميرات والأمراء والبرنسات من يستحق الذكر. كانت أسره متحللة تمثل الأرستقراطيات اللاهية الفارغة دون أى قيم أو مثل وكانت الإطاحه بها هى إحدى الحسنات القليلة لضباط ٢٣ يوليو .

وطوال حكمهم ١٨٠٥-١٩٥٢ لم تعرف مصر الحرية إلا عندما أنتفض الشعب انتفاضته الكبرى التى حولتها التطورات إلى ثورة ١٩١٩ التى هيئت المجتمع المصرى لدخول المرحلة الليبرالية وهى- من زاوية الحرية- الإشراقة الوحيدة فى الليل المظلم الطويل. وكان الفضل فيها للشعب وحده دون قادته، بل ورغم قادته وظهرت الثمرة فى دستور ٢٣ .

لم يكن دستور ٢٣ دستوراً كاملاً. وحسبه أنه قُدم كمنحه من ملك كان أشد الحكام حرصا على السلطة واستئثاراً دون الشعب وأشرك مجلس الشيوخ فى السلطة وأعطى الملك سلطات كبيرة ولكنه رغم كل السوءات أخذ بمبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان وحقه فى مناقشة الميزانية وأقر حريات الفكر والمعارضة فغرس البذرة التى أثمرت بسرعة معظم الأمجاد التى تعيش عليها مصر حتى الآن .

ومن المؤسف إن لم يستمر دستور سنة ٢٣ طويلاً إذ دهمته القوى العسكرية الغاشمة بانقلاب ٢٣ يوليو وبداية الحكم العسكرى .

لقد تحدثنا عن العسكر بصفة عامة باعتبارهم أحـــد القـــوى المعاديـــة بطبعها للحرية. وكان حكم عبد الناصر بوجه خاص أكبر دليل علــــى صـــدق ذلك. ولكى نخلص من المماحكات، نقول إننا نقصر الحديث هنا على "الحريـــة" فى عهد عبد الناصر، وليس عن أى شىء آخر، ولا يجادل أحد فـــى أن عبـد الناصر قضى على الحرية قضاء مبرماً. فحل الأحزاب، وسيطر على الصحافة واستلحق النقابات والهيئات الجماهيرية واستأثر بالحكم وابتدع بدعه الــــ ٩٩٩ المشهورة وحال دون تداول السلطة ثم لم يكتف بهذا بل فتح المعتقــلات علــى مصراعيها للإخوان والشيوعيين والحزبيين والنقابيين الـــخ... ومـــارس فيـــها زبانيته أخس صور التعذيب، وماذا بالله يمكن أن يفعل بعد هذا قضــــاء علــى الحرية واستئصالاً لها ..

إن السوءة الكبرى التى لا تغتفر لحكم عبد الناصر هى أنه أرسا عميقـــا "قهر الإنسان المصرى" وجعل هذا خطا رئيسيا فى سياسته ووضــــع مختلــف الوسائل لتعميقه وتأصيله بحيث لا يزال يطبق حتى الآن .

لم يكن عبد الناصر حاكما ديمقراطيا لقد كان فرعوناً كأسوأ الفراعنـــة، وثمة كلمة بدرت منه قد تكون فلته لسان، وقد تكون لحظه صدق مع النفـــس، تعبر عن سياسته وقد قالها لصحفى بريطانى ولعله لم يتصور إن تنقل وتـــترجم هى "**إن برلمانى هو جيشى**" فقد جاء عبد الناصر إلى الحكم بـــالجيش، وظــل يحكم بالجيش وسقط نتيجة لتهاون الجيش ..

لقد فجعت عندما قرأت كلمة فى مجلة العربى العــــدد ٧٢٠ فـــى ٢٧ أغسطس سنة ٢٠٠٠ لروائى مصرى قدير كان زميلاً لشـــهدى عطيـــة يـــوم مصرعه الأليم ووضع زبانية السجن يده مع يد شهدى عطية فى قيد "كلابـــش" واحد. وشاهد بعينى رأسه تعذيب شهدى حتى مات مـــن الضربـــات الوحشـــية

المتوالية وأنقذ بمعجزة من أن يفعل به كما فعل بشهدى.. الأمر الذى جعل المحررة تسأله :

- بعد كل هذا تتحدثون عن عبد الناصر بكل حب وإجلال .. هل هى حالة مرضية :
- فرد الروائى الكبير .
- هذا ليس مرضاً. أنه شرف والتفكير العقلانى والموضوعى البسيط يقول إن هذا الرجل كان عنده رؤية ومشروع عظيم لتطوير وتحديث مصر والعالم العربى [1] الخ...

فإذا كانت زيوف السياسة البراقة، ورؤى الاشتراكية وتنظيراتها الخادعة قد أزاغت بصره فلم ير الحقيقة فهل خانته أيضاً حاسة الفنان؟ إن الفن الأصيل يقوم على الإنسان، وعلى الحرية. وكل فن لا يقوم عليهما يصبح نوعاً من الدجل أو الدعابة السياسية الرخيصة أو نرجسية فردية، فأى مشروع يمكن أن ينهض بمصر "والدول العربية" إذا كان يقوم على قهر الإنسان وكبت الحرية وحكم السجون ؟ لقد تنبه إلى هذه النقطة نزار قبانى فى إحدى اللحظات القليلة التى يُلهم فيها الحق ويعزف فيها عن الهذر والهزل.. عندما قال فى "هوامش على دفتر النكسة" .

يا سيدى يا سيدى السلطان .

لقد خسرت الحرب مرتين .

---

[1] يبدو إن لدى بعض الشيوعيين استهدافا ماسوشيتيا يدفعهم دائما للوقوف بجانب الذين يتولوا عمليات التعذيب. ففى سوريا عندما اغتيل عبد الكريم الخطيب مسئول المخابرات واسوأ وأقذر من مارس التعذيب. كان الوحيد الذى رثاه هو خالد بكداش الشيوعى السورى العريق ورئيس الشيوعية بها

لأنك انفصلت عن قضية الإنسان .

وقبل هذا، وأهم من هذا..ألم يقرأ قول الله تعالى ﴿من قتل نفساً بغير نفس، أو فساد فى الأرض، فكأنما قتل الناس جميعاً..﴾ .

فهذه هى المبدئية الحقة ...

وعندما هزم ملك فرنسى هزيمة مشرفة قال "لقد خسرنا كل شئ.. إلا الشرف" وفى ٦٧ خسر عبد الناصر وحلفاؤه من الشيوعيين المصريين النصر.. والشرف أيضاً.. ولم يؤبوا إلا بالهزيمة والعار .

❁❁❁

وكان من الأعمال الأولى لعبد الناصر إلغاء دستور سنة ٢٣ والبدء فى وضع سلسلة من الدساتير كل واحد منها يستحق لقب "عَرة الدساتير" لأنها تفرغ نصوصه من معانيها بمختلف التعبيرات ولأنها "مفصله" على مقاس القائد وتعطيه سلطات مطلقة وإن تسترت وراء ألفاظ ضخمة، وشعارات رنانة ..

وأنظر إلى آخر هذه الدساتير– دستور ٧١ "الدائم" (العفو !) إنه فى واد.. والواقع المصرى فى واد آخر وكأنه وضع لدوله غير دولة مصر، فهو يتحدث عن القطاع العام والمدعى الاشتراكى ونسبة العمال والفلاحين وهذه كلها "تقليعات ناصرية" للتستر على الحكم الشمولى وانتهت عمليا مع هزيمة ٦٧ ودفن عبد الناصر سنة ٧١ .

ولم يعد لهذه الدساتير حق فى الحياة والوجود، كما إن فكرة إصلاحها لا تجدى لأنها مهلهلة ومتهرئة. والحل الوحيد هو العودة إلى دستور ٢٣ .

إن الأمم الناهضة تنظر المستقبل، وتأمل فى الجديد ولكننا لنكد طالعنا، وسوء حظنا أصبح قصارى أملنا أن نعود إلى دستور ٢٣ فهل وصل بنا

الهوان، ومجافاة الحرية أن تكون العودة إلى دستور وضع منذ سبعين عاما ولـه قصور.. خطوة كبرى لا تسمح بها الأوضاع .

رحمتــــــك يــارب !

أما عن الحرية فى الدول العربية فإنها أسوأ مما هى عليه فى مصـــر. فلم يظهر فى البلاد العربية مثل محمد على ولم يستقر فيها مفكر ثــورى مثـل جمال الأفغانى الذى أمضى فى مصر ثمان سنوات متصلة، وهو الذى لا يقـــر له قرار. ولم تظهر فيها ثورة مثل ثورة ١٩ تدخلها دنيا الليبرالية طوال ثلاثيـن عاما. لقد كانت مسرحاً لتخلف الحكم التركى وتأمر القوى الاستعمارية، وعندما ظهر فيها فكر سياسى، فإن الذين ابتدعوه كانوا نخبه من المارونيين الذيــن أدى عزوفهم عن الإسلام لتلفيق نظرية "قومية" أضفوا عليها اسم "البعــث" وأدعـو فيها إن للعرب رسالة خالدة.. ولست أدرى إذا جردنا العرب من الإسلام فمـــاذا يبقى لهم ؟ ولما كانت الفكرة نخبوية، ملفقة، متأثرة بـــالفكر الاشــتراكى آونــة وبفكرة القومية آونة أخرى- على ما فيهما من تنافر- فلم يجذب حزب البعـــث فى سوريا أو العراق جمهوراً وعندئذ اتجه به أصحابه إلى العسكر الذين بــدأوا سلسلة انقلابات يتزعمها جنرال أو عقيد أو نقيب، ومزقت سوريا والعراق وفــى النهاية وضعتها فى أيدى اعتى وأسوأ الديكتاتوريين حافظ الأسد وصدام حســين اللذين كانت حياتهما حربا متصلة ما بينهما. وحربا متصلة ما بين نظاميـــهما.. وحريات شعبيهما.. "سوريا والعراق" .

ففى سوريا "الأسد إلى الأبد" فإن حالة الطوارئ معلنة من عام ١٩٦٢، ويبدو إنها ترغب فى أن تدخل فى موسوعة جينز للأرقام القياســـية، إذ ليـس هناك ما يدل على إنها تريد التغيير .

وفى سوريا والعراق فإن الإعدام هو العقوبة الناجزه لأى نقد أو مساس بنظام الحكم أو من يمثله ولا يزال فى سوريا قانون يعاقب بـالإعدام لعضوية فى الإخوان المسلمين، وقد قتل فى سوريا والعراق من الفلسطينيين أو الشيعة ما لم تكن إسرائيل لتقتلهم أو تفعل بهم هذه الأفاعيل .

أما فى عراق صدام.. بطل الانتصارات الأسطورية من نوع "أم المعارك" فإنه دخل موسوعة الأرقام القياسية التاريخية فى العالم عندما استطاع أن يتحدى العالم بارتهان شعبه.. فقد جعل من عشرة ملايين عراقى ترساً له يحول دون الوصول إليه .

وهذا بالنسبة لأكبر دولتين (سوريا والعراق) أما الدول الأخرى فقد عادت إلى عهد الجاهلية وحكم شيوخ القبائل.. وأما السودان فقد فرقته الخلافات وحكم العسكر. عبود. نميرى. البشير كما جنت عليه الفكرة المغلوطة عن تطبيق الشريعة وأما ليبيا التى تدعى الحكم بالقرآن فإنها أصبحت أحق من مصر/ المتنبى فكم فيها من المضحكات "ولكنه ضحك كالبكاء .

أما بقية دول الشمال الأفريقى فهى ممزقة ما بين محاربة البذرة الخبيثة التى غرستها فرنسا "الفرنسة" التى كادت أن تودى بشخصية هذه الدول ويتمسك بها "حزب فرنسا" فى الجزائر وجنرالات جيشها، وما بين مشكلات الحكم والفساد والاستبداد وتجاهل العذل وكبت الحرية ..

فليس للحرية مكان فى العالم العربى ..

وكان لابد أن يتأخر العرب فحيث تقهر الحريـة والإنسـان.. يتقهقر الشعب.. ويتقوقع المجتمع..

كان من الضرورى أن تبدأ دفاتر الإحياء بالحريـــة وذلـك رداً علـى التساؤلات التى ذكرناها فى الصفحة الأولى. والحديث عن الحرية يعنى تعريف القارئ على مفردات الحرية واحدة بعد أخرى. وأن نفرد فقرة لكل من حريــة الفكر والاعتقاد وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التنظيم النقابى وحريــة المنظمات المدنية. وأخيراً حرية المرأة وإن تقــوم كـل فقــرة منــها بشــرح المضمون، وبإشارة إلى بعض المشكلات التى تكتنف هذه الحريات ..

وكان من الضرورى أن نعــالج تفــاعلات الحريــة مــع ضــرورات وأوضاع المجتمع والضوابط التى تتدخل لحماية الحرية نفسها. وكيــف تشــق الحرية طريقها أمام القانون والعرف وما هى عناصر الائتلاف والاختلاف مــا بين الحرية والعدالة، وما يثار عما تحدثه الحريــة فــى المجتمــع مــن بلبلــة واختلاف .

وأخيراً جداً، كان علينا أن نعرف القارئ بالأعداء المطبوعين للحريــة، أى الذين تجعلهم أوضاعهم أعداءً لها، كما تجعــل مهمــة السـجان أن يغلــق الأبواب. فتحدثنا عن العسكريين الذين يحكمون بأسنة الرماح، وفقــهاء التقليــد الذين يشلون الفكر والإرادة، وبالطبع الحرية وأخيراً دعــاة الحكـم الشــمولى الــذين يمدون سلطة الحكومة إلى كل مجالات الحياة، وهو ما لا يمكن أن يتـم إلا باحتكار السلطة، وهذا معناه وأد الحرية ...

وكان لابد أن نضع يد القارئ على "الدمل" الممتلأ بــالقيوح.. ليعــرف حال الحرية فى الدول العربية .

وفى النهاية طالبنا كحل سريع بالعودة إلى دستور ٢٣ لأن أى ترقيـــع أو إصلاح فى "دساتير الثورة " لا يمكن أن يجعلها توفر الحـــد الأدنــى مــن الحرية المطلوبة ويتطلب وقتاً وجهداً ومالاً ثم لا نضمن تحقيق المطلوب فـــى حين إن حذف مادتين أو ثلاثة من دستور ٢٣ المتعلقة بالملكية، وإضافة مادتين أو ثلاثة عن محاكمة الوزراء يجعل دستور ٢٣ صالحاً .. ولو للبداية ...

فهـــرس

ملحق عن

دعوة الإحياء الإسلامى

ما هى..؟ وما أهميتها..؟

ليست دعوة الإحياء حزبا، أو هيئة، أو مؤسسة. وليس لها نظـام إدارى أو كيان تنظيمى .

إنها نظرية عن الإسلام، وكان يمكن أن تكون كبقية النظريات.. ومـا أكثرها ..

ولكن دعوة الإحياء الإسلامى رزقت عوامـل وملابسـات استثنائية تجـعل منها نقطة الانطلاق من مرحلة الانتقال وحيرتها وتخبطها إلى مسـتقبل صلد رصين يتعايش مع العصر ويضع الإسلام فى صميم العالم، وليس علـى هامشه..

إن مائتى عام، منذ أن انطلقت مدافع بونابرت لتوقظ مصـر- كـانت تنتظر هذه الساعة التى تحسم الموقف بصراحة ووضوح، وتصفى التركـة... وتبدأ المسيرة ...

لماذا وبأى حق تدعى دعوة الإحياء الإسلامى هذا الادعاء العريض ؟

لهذه الأسـباب ..

أولاً

توفر لدعوة الإحياء الإسلامى عمق زمنى جعلها تنضج على نار هادئـة فقد كانت الشغل الشاغل لداعيتها الأستاذ جمال البنا منذ الأربعينات.. وعندمـا دعا إلى فهم جديد للدين فى كتابه "ديمقراطية جديدة" الذى صدر سـنة ١٩٤٦، لم يكن الذين هم الآن فى الخمسين من عمرهم- ويتقلدون زمـام الأمـور قـد ولدوا بعد. وكان عليهم أن يمضوا السنوات العشر الأولى من عمرهم يلعبـون فى الحارة أو يلبسون البنطلون القصير، وفى هذا الوقت كان الأستاذ جمال البنـا يصدر "موقف المفكر العربى تجاه المذاهب السياسية المعاصرة" سنة ١٩٥٧ .

نعم ظهرت دعوات منذ أكثر من سبعين عاماً، ولكننا لا نتحـدث عـن "ظهور دعوات" ولكن عن مرحلة الأعداد للدعوات ولم يحدث لأى دعوة أخرى أن أمضت خمسين سنة فى الأعداد والتحضير قبل أن تعلـن عـن مولدهـا، وأتاحت هذه المدة الطويلة الفرصة للتعرف على كل الأفكار وأجـراء التعديـل

والتنقيح واستدراك الناقص وشطب الزائد وانتفت تماماً أثار العجله التى تجعل الدعوة تحترق قبل أن تنضج أو تظهر ناقصة، أو تثبت التطورات قصوراً فيها.

ثانيا

كان أبرز صور قصور الدعوات على الساحة إنها انطلقت من "خنادق" فاليساريون جميعاً ينطلقون من خندق اشتراكية ماركس وأنجلز ولينين وماوتسى تونج وهوشى منه وجيفارا، وهى على تعددها واحدة فى الأساس، والإسلاميون ينطلقون من خندق "السلفية" لا يريمون، ولا يبعدون ولا يريدون عن التقليد بديلاً وعن المذاهب الأربعة مذهبا وقد يوسعون فيها كالإخوان المسلمين والشيخ القرضاوى، ولكنهم فى النهاية يلتزمون بها.. وهناك "الحداثيون" وأدعياء التنوير وهم أحفاد إسماعيل باشا الذى أراد أن يجعل من مصر قطعة من أوربا ويرون أن من التنوير نشر مسرحية ساقطة مثل "وليمة لأعشاب البحر" أما دعوات الناصريين والعروبيين الخ... فليست دعوات ولكنها عنصريات ودعايات ..

لم تنبثق دعوة الإحياء الإسلامى من خندق من هذه الخنادق الأيدلوجية ولم تكن حبيسة أو تبيعة لأحد منها، ولم تكن ناقلة أو مقلدة ولم تتحكم فيها ضرورات هذا المذهب أو ذاك.. لقد كانت من البداية حرة تماماً حتى بالنسبة للدعوة التى كانت أقرب الدعوات إليها، وهى دعوة الإخوان المسلمين، وحدث هذا من سنة ٤٦ كما يوضح ذلك فصل "فهم جديد للدين" وتعاملت مع كل هذه الدعوات من منطلقها الخاص قبولا ورفضا مدحاً وقدحاً ..

وتجرد دعوة الإحياء الإسلامى من الالتزام بالمذهبيات السائدة يماثل تجرد داعيتها من الوظائف والمناصب والارتباطات فلم ينتظم فى حزب ولم يكن موظفاً تحكمه اللوائح، ولا أستاذاً فى جامعة أو صاحب مكتب أو تجارة يخشى بوارها وليس له ارتباط بنظم حاكمة أو مصالح ضاغطة أيا كانت... وقد عاش حياته بعيداً عن الأضواء والأحداث وغمراتها عاكفاً على كتبه، متقشفاً حتى لا يمد يده وأعانه الله تعالى فلم يثقل عليه بمطالب الأبناء وأكرمه فى أخريات العمر بأن يسر له من المال عن طريق الميراث ما يكفيه، وما يزيد وما ينفق منه على مطبوعات ومصروفات دعوة الإحياء الإسلامى .

وهذا التجرد والتحرر من الالتزامات التى تلجم الأفواه وتثقل الأقدام هو سر القوة التى تتحدث بها دعوة الإحياء الإسلامى، وأنها فى معالجتها للحقيقة لم تدخر أحداً..، ولم تخش لومه لائم ..

ثالثا

وأخيراً، فإن من أهم ما يميز دعوة الإحياء الإسلامى عن غيرها من الدعوات هو "الشمول: فإن أى دعوة إسلامية لا تجد من واجبها أن تدرس، الدعوات الدينية الأخرى مسيحية أو بوذية، ومن باب أولى الاشتراكية مثلاً، كما إن الاشتراكيين لا يعنون بالأديان ويمرون عليها مراً سريعاً، والذين يعكفون على الدعوات القومية يغفلون جانب "العالمية" وإذا عنوا به فإن عنايتهم تكون سطحية، وبفكرة اتخاذ موقف مضاد .

أما دعوة الإحياء الإسلامى فإنها تؤمن بالمبدأ الذى وضعه الرسول "الحكمة ضالة المؤمن" و "نحن أولى به منهم" وأن المعرفة إرث البشرية لأن الله علم آدم الأسماء كلها، فلا تجد حساسيات تثنيها عن الاستفادة من كل مذهب. وهى ترى إن على الدعوة الإسلامية فى العصر الحديث أن تلم بكل الثقافات والحضارات بدءً من الحضارة المصرية القديمة حتى الحقبة الأمريكية الحديثة. وأن تدرس الاشتراكية كما تدرس المذاهب الإسلامية .

وقد ظن بعض الإسلاميين إن الإسلام هو جماع الأديان، وأن فيه ما يغنى عن كل شىء آخر والحقيقة أن الأديان هى جماع الإسلام وإن الإسلام هو نهاية مسيرتها. والإسلام هو إسلام النفس لله، وهو جوهر الأديان جميعاً، ومن أجل هذا كان إبراهيم مسلماً. وهذا التصوير يتفق مع تصوير الرسول للأديان كبيت، الإسلام جزء منه .

فإذا كانت هذه نظرة دعوة الإحياء للأديان، فإنها من باب أولى تتسع لكل الثقافات والمعارف، ففى كل منها جزء من الحكمة التى يكون على المسلم أن ينشدها ..

وقد سمح لها بهذه التحررية والسعة أنها لم تنطلق من "خندق" واحد يلزمها الاقتصار عليه، كما اتسع لها الوقت لكى تدرس وتلحظ كل معارف العالم ..

وتصور ذلك المراجع الخاصة بها إذ تبدو مثل "انسكلوبيديا" للمعرفة تتحدث عن أعمق جوانب العقيدة "الإيمان بالله" كما تتحدث عن الحركة النقابية، وتتضمن كتاباً عن "ظهور وسقوط جمهورية فايمار" وآخر عن "المعارضة العمالية فى عهد لينين" كما تتحدث عن حقوق الإنسان والمرأة وإصلاح السجون، ولعلها قدمت عن الدعوات الإسلامية المعاصرة والحكم فى الإسلام ما لم تقدمه أى دعوة أخرى .

❁ ❁ ❁

كان الاكتشاف الأعظم لدعوة الإحياء الإسلامى إن الإسلام الذى يتعبد به المسلمون اليوم، ويهيمن على حياتهم ليس هو إسلام الله والرسول ولكنه

الإسلام الذى وضعه الفقهاء منذ ألف عام. ويحتمل ان يكون غيرها قد توصل إلى ذلك. ولكن ما انفردت به دعوة الإحياء إنها تعمقت فى هذه القضية حتى أصبحت إيماناً محوريا، فما دام هذا الفهم للإسلام سائداً، فلا أمل فى تقدم المسلمين، لأنه وإن كان الأئمة الذين وضعوا أساس المعرفة الإسلامية من تفسير، وحديث، وفقه، من فطاحل العلماء، بل ومن عباقرتهم، فإن هذا لا ينفى إنهم غير معصومين، وغير كاملين، وأنهم كبقية البشر يطرأ عليهم الضعف والخطأ وإن أدوات بحثهم كانت بدائية محدودة تحكم فيها الكتاب المنسوخ باليد وأن وسائل الاتصال والمواصلات كانت صعبة- وأهم من هذا كله إنهم كانوا أسرى عصرهم- وكان عصراً يغلب عليه الاستبداد والجهالة والأمية ويضيق بالحرية والمعرفة وما كان يمكنهم التحرر من هذا العصر وروحه التى سرت فى كتاباتهم. وظهر هذا كله مع ظهور العصر الحديث الذى كان يختلف فى كل شئ عن العصر القديم. وأصبح المسلمون اليوم كأهل الكهف الذى بعثوا أحدهم بورقهم إلى المدينة دون أن يعلموا إن ورقهم لا يمكن أن يشترى شيئاً لأنها عملة غير مستخدمة. والمسلمون اليوم يستخدمون عملة تعود إلى ألف عام، ولا يمكن أن تنفق فى الأسواق ولا يتم بها بيع ولا شراء. وأصبح التمسك بهذا التراث نوعاً من فرض الماضى على الحاضر والالتزام به معناه العيش فى متحف ولا حل ولا علاج إلا باطراح هذا التراث والعودة إلى الأصل: إلى القرآن الكريم، والصحيح الثابت المنضبط بالقرآن الكريم من السنة. فهذا هو الإسلام الذى نهض بالمسلمين وجعل منهم دعاة حضارة يحملون الكتاب والميزان إلى الأمم الأخرى ..

من هنا لم يدر بخاطر دعوة الإحياء فكرة تنقية التراث التى تدور بخلد البعض. لم يعد لدينا وقت. إننا مسبوقون بمئات السنوات وما ننفقه على تنقية التراث من جهد ووقت ومال أولى به أن ننفقه على إرساء أسس جديدة فإذا كان أئمة السلف عباقرة، فلن نقل عنهم ولدينا من وسائل البحث وأدواته ما لم يحلموا بها ...

وهذا لا ينفى أن يكون لأئمة المذاهب والمبرزين فى الفقه السلفى مكانة ممتازة، وأنهم أرادوا خدمة الإسلام والقربى إلى الله، ولكن تقديرهم شئ وتوثينهم شئ آخر، بل أننا ونحن نطرح التراث جمله وكمصدر التزام لابد وأن سنعود إليه كمصدر من مصادر بحثنا عن المعرفة، ولكن سيكون شأنه شأن بقية المصادر عربية أو أوربية لا نظلمه حقه من الصواب ولا يظلمنا حقنا فى حرية البحث ..

✿✿✿

ومع إن ليس هناك ما هو أدعى للقبول من دعوة العودة إلى القرآن. وإن من المسلم أنه أن "كل واحد يؤخذ منه ويرد إلا صاحب هذا المقام". كما قال مالك و"هم رجال ونحن رجال" كما قال أبو حنيفة فإن هذا كله ليس له أقل أثر أمام قلعة الفقه السلفى الممردة وأسماء مثل البخارى ومسلم والشافعى وابن تيميه الخ... لأن القصة ليست قصة فكر أو عقل ولو كان المسلمون يسمعون أو يعقلون لما كانوا فى هذا الدرك من التخلف، وعند تحليل الواقع نجد إن أى دعوة للتغيير ستجابه بعوامل تجعل نجاحها صعباً للغاية، ويتطلب كفاحاً مستمراً وزمناً طويلاً .

من هذه العوامل ..

أولاً : وجود قلعة الفقه السلفى الذى أسهم فى بنائها من القرن الهجرى الأول حتى الآن علماء وأئمة أفذاذ من سيبريا المتجمدة إلى أفريقيا الحارة ومن الأندلس شرقاً حتى الصين غرباً حتى أشبهت جلمود صخر حطه الماضى فى طريق التقدم حتى سده .

ثانيا : بقدر قوة ومنعة هذه القلعة فإن جمهور المسلمين الذين ظلوا لألف عام يقلدون– أى يعملون دون أن يسألوا عن السبب أو الحكمة– أصبحوا عاجزين عن التفكير لأن عقولهم صدأت طوال هذه المدة الطويلة وغلب عليهم التقليد الذى أدى بهم إلى نوع من توثين شيوخهم، ولم تعد القضية بالنسبة لهم قضية عقل وفكر، ولكن قضية موقف والتزام. "بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا" ..

ثالثا : بقدر قوه ومنعة قلعة الفقه السلفى بقدر ما تكون قوة رجال المؤسسة الدينية الذين تعلموا هذا الفقه صغاراً ويعلمونه كباراً وهو مصدر رزقهم المادى واعتزازهم الفكرى بل وإيمانهم العقيدى فهم يعضون عليه بالنواجز، ويعلنونها حرباً شعواء على كل من ينتقد هذا الفقه التراثى التقليدى ويطالب بالعودة إلى القرآن. لأن هذا يهدم عالمهم الأدبى والمادى بأسره .

رابعاً : لا يوجد على الساحة من يجرؤ على مقاومة "المؤسسة الدينية" فهم "أهل الذكر" وجهة الاختصاص، وحتى الذين يحاولون التجديد، أو يثورون على هذه الناحية أو تلك، فإنهم فى النهاية داخل الإطار، وما يطالبون به من تنقيح أو تعديل لا يضير المؤسسة الدينية، بل إنه يكسبها قوة جديدة، إذ يظهر أنها قابله للتجديد والتعديل، وليست جامدة مصمتة ..

خامساً : إن الحداثيين آثروا السلامة وهربوا من الميدان وبدلاً من أن يجابهوا القضية الإسلامية باعتبارها فكراً وعقيدة ومقوماً من أبرز مقومات الشعب وجزءاً لا يتجزأ من تاريخه، انصرفوا إلى عالم تقاليع الحداثة، وأفكارها الشاذة وانحرافاتها، أو تمسكوا بسقط المتاع الفكرى من ماركسية أو ناصرية أو قومية. فابتعدوا عن الجماهير، وفقدوا نبضها وابتعدت عنهم وفقدت الثقة فيهم.

أما مجموعة المثقفين الذين لم يصابوا بشذوذ الحداثة فظلوا على الحياد وابتعدوا عن المساس بالمؤسسة الدينية حتى لا يدخلوا معها فى معركة تملك هى كل أسلحتها .

سادسا : إن الدولة رضيت وشجعت هذا الموقف لأنها فى الحقيقة من الواضعين له، لأنه يجعلها حكماً بين المجموعتين ولأنها تستطيع بما لديها من سلطات ومناصب كسب تأييد المجموعتين والتأثير عليهما للانسياق فى تيارها أو على أقل تقدير ضمان عدم معاداتها. ومن ثم فإنها عملت بكل قوة للإبقاء على هذا الوضع بازدواجيته التى تحول دون الوحدة. وتبقى كل واحد فى ضلاله !

فضلاً عن إن هذا الوضع على سوئه كان يرضى كل الأطراف فالحكومة صاحبة الكلمة الأخيرة، والمؤسسة الدينية تركت بامتيازاتها دون مساس، والحداثيون وضعت فى أيديهم أزمة الإعلام والفنون والآداب، فهم فى كل واد يهيمون .

سابعا : فى أعماق الجميع كان هناك عامل لا يقل قوة عن العوامل السابقة كلها هو الخوف من المجهول لعدم وجود البديل فكائنا ما كان عقم أو تخلف الفهم السلفى، فإنه يمثل بناءً متماسكاً متكاملاً يقوم على أصول درست ونوقشت وعولجت طوال ألف عام فإذا أردنا فهماً آخر.. فما هو مضمون هذا الفهم، ما هى أصوله وقواعده ومن يقوم بهذه المهمة التاريخية التى تتطلب فهما عميقاً للإسلام، وفهما لا يقل فى عمقه للعصر.. ولمصر بالذات ..

فأين .. ومتى .. وكيف ..

إننا لا نجد التجديد ولكن اجترار.. اجترار الخلف لما قاله السلف.. وحتى فى النواحى الجزئية فإننا نرى الإفلاس ..

فكل الذين أرادوا إصلاح السنة مثلاً قالوا إن من الضرورى أن تضبط السنة بالقرآن ولكن ما من واحد جرؤ على أن يضع عملياً ضوابط القرآن ويطبقها بالفعل.. لأنه لو فعل فسيثير على نفسه المتاعب ..

وكل العلماء يعلمون إن التقليد أمر قمىء لا يجدر بالمسلم، وإن أئمة المذاهب أنفسهم دعوا الناس أن لا يقلدونهم، ومع هذا فلم يحاول هؤلاء العلماء، ولديهم الصلاحيات كافه. إن يضعوا مذهبا جديد. وكان قصارى ما يطمحون إليه التقريب بين المذاهب ...

وكل المفسرين يقولون إن التفسير الأمثل للقرآن هو القرآن نفسه، ولكن أحداً منهم لم يرتب على ذلك إطراح التفاسير الموجودة .

ومن ثم لم يحدث التجديد المنشود ...

ربما كان أقدر المفكرين على القيام بذلك هو الإمام محمد عبده. ولكن العمل السياسى، والإصلاح القضائى والأزهرى شغلاً وقته ..

وكان من المحتمل أن يقوم بهذا الإمام حسن البنا لأنه وإن كان قد بدأ بداية سلفية، فإن مقارنة ظهور الإخوان المسلمين فى الإسماعيلية سنة ١٩٢٨ بما أصبحت عليه بعد عشرين عاماً فى القاهرة سنة ٤٨ يبرز التطوير الكبير الذى حدث لها خلال عشرين عاماً ونقلها من طريقة صوفية إلى هيئة دولية تقدم الإسلام كمنهج حياة، وكان يمكن لو ترك الإمام البنا عشرين عاما أخرى أن يطور فى دعوة الإخوان بحيث تختلف فى ٦٩ مثلاً عما كانت عليه فى عام ٤٩، ولكن الرجل لم يترك ليقوم بهذا الدور التاريخى، كما إن القائد الجماهيرى قد لا يستطيع أن يحقق ما قد ينتهى إليه فكره من تجديد لارتباطه بقاعدته العريضة وجمهوره، ووعى الجماهير عاده محافظ ومتخلف عن وعى القادة. ولهذا كان الرسول يقول لعائشة "لولا إن قومك حديثو عهد بشرك". وعزل عمر بن الخطاب أحد ولاته لأنه كره "أن يحمل الناس على فضل عقله"

فى النهاية لم يتصد أحد لعملية الإحلال ...

❁❁❁

هذا هو الموقف الذى جابهته دعوة الإحياء الإسلامى. وكانت تعلم حق العلم، وربما أكثر من أى واحد آخر.. أن هذا يمكن أن يبقى على ما هو عليه سنوات طوال في ضوء العوامل التى تتحكم فيه، والتى أشرنا إليها آنفا، وأنه ما من دعوة يمكن أن تنهض برسالة التغيير سوى هذه الدعوة- فهى وحدها التى لا تقيدها الارتباطات أو المصالح، وهى التى تملك الشجاعة والصراحة للمجابهة والمطالبة بتنحية كل التراث القديم والعودة إلى المنبعين الأصيلين القرآن والرسول، وهى وحدها القديرة على وضع البديل لما توفر لها من استيعاب الفقه والفكر الإسلامى بحكم نشأة داعيتها وتفكيره طوال خمسين عاما. ولأنها وحدها التى لديها من شمول الفكر ما يمكن معه أن تترجم معانى ومقاصد القرآن ترجمة أمينة، وفى الوقت نفسه تتجاوب مع مطالب العصر وترد على تحدياته، وقد أصدرت قرابة ثلاثين كتاباً فى مختلف المجالات تعبر فيها عن وجهة نظرها ولم تعلن قيامها إلا فى ختام الجزء الثالث من "نحو فقه جديد" الذى وضع- مع بقية الكتب- بذور إحياء الإسلام واستنقاذه من قبضة الفقهاء .

إن الأسس والأفكار المحورية التى وضعتها دعوة الإحياء الإسلامى تختلف تماماً عن الأسس والأفكار التى قام عليها الفهم التقليدى والسلفى. بقدر ما تقترب من القرآن الكريم والصحيح الثابت عن الرسول يستوى فى ذلك الإيمان بالله. وأن يقوم على أساس "الخلق" الذى وضعه القرآن وليس على

أساس علم الكلام وأن يتم فى جو من الحرية الكاملة حرية "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" وليس الجُب الذى أوجده الفقهاء بصيغه "من جحد معلوماً من الدين بالضرورة". وهى تكفل ما يليق بمن استخلفه الله تعالى على أرضه- الإنسان من كرامة سواء فى هذا الرجل أو المرأة وهى تقيم الاقتصاد على أساس العدالة. والحكم على أساس الشورى وهى تنظر إلى الفنون كنوع من حرث الدنيا وثمرة النفس الإنسانية التى لها فجورها وتقواها. وإن الأمر فى تقييمها وحسابها هو إلى الله. وهى تعمل بكل قوة لإشاعة الثقافة والمعرفة حيثما كانت ولجميع الناس، وتدعو لإعمال العقل فى كل شىء، باستثناء مجال واحد هو ذات الله تعالى وعالم الغيب وهى تدعو إلى تثوير القرآن. لكى يكون دعوة لإخراج الناس من الظلمات إلى النور وهو الدور الذى قام به أيام الرسول ..

وأهم شئ.. أنها تدعو إلى هذا كله على أسس من القرآن الكريم دون تطويع أو قسر، كما وضعت نظرية عن السنة تحول بها دون أن تكون قيداً على فهمها وفكرها وهذه النظرية أيضا قائمة على أسس من القرآن الكريم وكلام الرسول.

❁❁❁

لقد أثقلت سفينة الإسلام بالحطام والركام حتى عجزت عن الحركة، ولابد لكى يمكن أن تسير أن تتخلص منه حتى لو لم يبق بها إلا "لا إله إلا الله محمد رسول الله" لأن لا إله إلا الله. تعنى الإيمان والضمير، ومحمد رسول الله. تعنى العمل والسلوك. وهذان يدخلانا الجنة: جنة الدنيا وجنة الآخرة ..

إن المهم هو أن تسير السفينة لا أن تقف حتى يهبط بها الركام إلى القاع ...

رقم الايداع بدار الكتب ١٥٩٥١ لسنة ٢٠٠٠

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-5378 - 31 - 1

للاستعلام ...

١٩٥ شارع الجيش- ١١٢٧١القاهرة- هاتف وفاكس ٥٩٣٦٤٩٤

بريد الكمبيوتر : e.mail gamal- albanna @ infinity. Com.eg

موقع الإنترنت : http: //www. Islamiccall. Org .



هذا الكتـــــاب

الكتب عن الحرية كثيرة، ولكن معظمها يكتب بطريقـــة أكاديميـــة ويتحدث عنها بشكل عام. وفى هذا "الدفتر" الأول من دفاتر الإحياء، تقـــدم دعوة الإحياء الإسلامى تصوراً مركزاً وشاملاً للحرية. فهى تبدأ بتعريـــف القارئ على "المفردات" التى تتكون منها الحرية وتفرد فقرة لكـــل واحـــدة مثل حرية الفكر والاعتقاد. وحرية التعبير. وحريـــة الصحافـــة. وحريـــة التنظيم النقابى وحرية الأحزاب وحرية المنظمات المهنية وأخيراً تحريـــر المرأة .

ويعالج الباب الثانى "تفاعلات الحريـــة مـــع المجتمـــع" فينـــاقش مشكلات الحرية والديمقراطية، والحرية والعدالة، ومسئولية الحرية عـــن البلبلة والاختلاف والتعدد ..

وفى الباب الثالث يعرض الدفتر "معســـكر أعـــداء الحريـــة" أى الأعداء الذين هم بحكم طبعهم ووضعهم لابد وأن يعـــادوا الحريـــة فـــهم كالسجان الذى يكون جوهر وظيفته إغلاق الأبواب، وهـــم "العســـكريون وفقهاء التقليد ودعاة الحكم الشمولى" ويفرد الدفتر لكل فئة فقرة .

وأخيراً يعرض الدفتر الحالة التعسة للحرية فى مصر وبقية الـــدول العربية .

ولا يجد الدفتر حلاً حاسما أمام التراكمات والدساتير المقيدة التـــى صدرت منذ ٥٢ حتى الآن سوى العودة إلى دستور ٢٣، وهو أول دستور ليبرالى بعد حذف مادتين أو ثلاثة تتعلق بملكية أســـره محمـــد علـــى أو مجلس الشيوخ الخ .. وإضافة مادتين أو ثلاثة عن محاكمة الوزراء .

وقد يستشعر البعض ممن جمعت الظروف بينهم وإحـــدى قـــوى أعداء الحرية نوعاً من الحرج والحساسية ونحن نناشدهم أن يخلصوا مـــن الماضى وأن يجعلوا ولاءهم للحرية، وللإنسان فليس ما يعيب الإنسان هـــو أن يخطئ فى الاجتهاد، ولكن أن يتمسك بالخطأ عندما يظهر الصواب ..

دار الفكر الإسلامى

الثمن ثلاثة جنيهات